

الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي دراسة حالة في ضوء أزمة المعارضة في الصحافة المصرية المعاصرة 1971 - 1981

الدكتور حماد إبراهيم

كلية الاعلام - جامعة القاهرة

أولاً : تمهيد :

من الطواهر البارزة في تاريخ الدراسات الصحفية والإعلامية في مصر نزوع عدد كبير من الباحثين الى الانشغال بالمسألة الديمقراطية في ممارسات المؤسسات الصحفية والاعلامية في ضوء الخبرة التاريخية للنظم الصحفية والإذاعية السائدة في مصر والوطن العربي .

ومن اللافت للنظر ، أن هذا الانشغال لا يظهر عند المتخصصين في مجال محدد من الدراسات الإعلامية . وإنما يمثل نقطة إلتقاء لجميع الباحثين ، على اختلاف اتجاهاتهم وأعمارهم . وسواء كان التخصص تاريخ وسائل الاعلام أو الرأي العام والاعلام الدولي ، أو نظم الاعلام المقارنة أو الاعلام والتنمية ، أو التشريعات الصحفية ، أو التحرير الصحفي ، أو الصحافة الحزبية ، أو الصحافة المتخصصة ، أو الاخراج الصحفي ، أو الادارة الصحفية ، فإن (الحضور المكثف) للانشغال بالمسألة الديمقراطية يمثل الوجه الآخر لوعي الباحثين بالاثار السلبية لسيطرة السلطة السياسية على وسائل الإتصال ، واتجاهها الى احتكار ملكية هذه الوسائل ، ومنع قوى المعارضة من أن تمارس حقها في الإتصال وحقها في التعبير عن الرأي وحقها في الوصول الى الرأي العام والتأثير في اتجاهاته .

ثمة متغيرات أساسية ، يمكن رصدها في ضوء اهتمام تلك الدراسات بقضية حرية التعبير في وسائل الإتصال العربية نحددها فيما يلي :

أولاً : يمثل احتكار السلطة السياسية للنشاط الاعلامي والصحفي في الوطن

العربي الظاهرة الأكثر شيوعاً ، ففي الميدان الإذاعي ، جرت العادة على أن يجمع جهازى الراديو والتليفزيون للملكية الحكومات وسيطرتها ، وفي مثل هذا النوع من العلاقة تتولى وزارات الإعلام ادارة النشاط الإذاعي وتعيين الكوادر الإذاعية بكافة مستوياتها الإدارية والمهنية . وتحدد وزارات الإعلام عادة سياسات العمل في هذين الجهازين ، وأولويات العمل في المراحل المختلفة ، ونوع المادة التي تبث توجهاتها وأغراضها ، ويصبح مدى الالتزام بسياسات الوزارة وتعليماتها والاخلاص في تنفيذها «معياراً» لتقييم الكوادر الإذاعية وضمان صعودها أو ترقياها في السلم الإداري والمهني .

ونظراً للالتزام المطلق بسياسات الدولة في جهازى الإذاعة : الراديو والتليفزيون ، تحرم قوى المعارضة ، ليس من ملكية هذه الأجهزة فحسب ، وإنما من فرص التعبير أو الظهور في برامجها . وتظل المعارضة على هذا الحال لفترات طويلة ، ولا يستثنى من ذلك إلا (فترات محدودة) ترتبط عادة بأزمات السلطة وشعورها بالحاجة إلى الظهور في مظهر ديمقراطي . وقد تصبح إتاحة الفرصة لقوى المعارضة أو بعضها للظهور في برامج الراديو والتليفزيون إحدى (أليات) الكشف عن مواقف الرأي العام ، التي قد تسهم في إيجاد مخرج للسلطة من أزمتها ، وفي أحيان أخرى تعتمد السلطة الى الاستعانة بفصيل من فصائل المعارضة حتى يساعدها في معاركها من أجل التخلص من قوى معارضة أخرى ، وربما تدخل إتاحة الفرصة للمعارضة في الراديو والتليفزيون ، في إطار محاولة التخفيف من الضغط الشعبي ، أو الحد من السخط الجماهيري المكبوت بإتاحة الفرصة للتعبير عنه (قولاً) في الراديو والتليفزيون ، فتستريح الجماهير الى هذا النوع من التعبير ، وتطمئن الى أنها (قالت) ما عليها ، فتصل الى حالة يصبح فيها (القول) بديلاً عن (الفعل) أو بديلاً عن المواجهة العملية للسياسات الخاطئة .

أما على المستوى الصحفي ، فيسود النظام الصحفي السلطوي^(١٣) في الوطن العربي وفي ظل هذا النظام «تتيل الحكومة الى أن تقتصر ملكية المؤسسات الإعلامية والصحفية عليها ، وأن تتحكم في منح تراخيص العمل بالصحافة وإصدارها ، مما يوجب على من يحصل على هذا الامتياز تأييد النظام الحاكم وسياساته ، وإذا سمحت للأفراد بامتلاك الصحف فإن استمرارهم يظل رهناً برغبة السلطة ، وغالباً ما تتناسب

درجة الحرية المسموح بها للصحف مع الحالة السياسية للمجتمع ، ويكون تقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية لسلطة الحاكم»⁽¹⁾.

ثانياً : يقول هذا الأحكام الى تأثيرات سلبية على الأداء الإعلامي والصحفي لتلك الوسائل «فأغلب الصحف العربية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة الى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين ، فرسائل القراء نادراً ما تنشر وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وامثالهم وتمت المواد الإعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحرير والاضافة والتلفيق والاختصار على مصادر أخبارية معينة دون سواها وذلك بهدف وصولها في النهاية الى القارئ في صورة ترضي الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي»⁽²⁾.

ثالثاً : ان تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطة السياسية أصبحت العامل المحدد لنوعية (المعايير) التي تحكم أداء المؤسسات الصحفية والإذاعية . إذ يزداد صلاحية المادة للنشر والإذاعة ، كلما تزايدت قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسلطة السياسية ، والتزمت بالترويج لسياسات السلطة وعمدت الى التشكيك في الخصوم أو المعارضين السياسيين ، ولجأت الى التهوين من شأنهم وتشويه صورتهم أما الرأي العام ، وارتفعت مكانة صانع القرار المركزي : رئيس الجمهورية وقدمته في صورة إعلامية براقة ، وجذابة ، ومؤثرة ، بالقدر الذي يضمن له شعبية أكثر ، ويقربه من عقول الجماهير وقلوبها .

ونظراً لذلك ، فإن الإعلاميين أنفسهم ، ممن يعملون في مؤسسات الصحافة والإذاعة ، يأخذون باعتبارهم دوماً - في إنتاجهم الصحفي والإذاعي - المعايير الصحفية والإذاعية السائدة ، فتزداد أسهاماتهم في إطار هذه المعايير . وكلما التزمت بهذه المعايير ، تصبح فرص النشر والإذاعة يسيرة وكبيرة . ومن هنا تتجلى أخطر الظواهر المرضية في ممارسات أجهزة الصحافة والإعلام في الوطن العربي ، وهي أن هذه الحالة تقود الإعلاميين الى تقديم مادة إعلامية تسير رغبات جهاز الدولة وأهدافها ، ولا

تعبّر عن أفكارهم الحقيقية ، وفي هذه الحالة فإن الإعلاميين لا يعبرون عن أنفسهم ، ونظراً لافتقارهم الى المصادقية ، فانهم يعمقون بأنفسهم فجوة كبرى^(٥٥) تعزلهم عن الرأي العام^(٥٥) وتفقدهم شرعية التعبير عنه .

رابعاً : ان حرص السلطة السياسية على ضرورة توظيف وسائل الإعلام في الوطن العربي في الاتجاه الذي يحقق أهدافها ، مارس تأثيراً سلبياً على (التجاهات التوظيف) إذ ربط وسائل الإعلام العربية بوظائف تقوم على تعبئة الجماهير وحشدها ، وبقدر ما كان ذلك ضرورياً لانجاز مهام الاستقلال الوطني وتحدياته في الخمسينيات والستينيات ، فان استمراره حتى السبعينيات يشير ضارباً كثيفاً حول الأهداف التي تسعى السلطة لتحقيقها فعلاً . بل ان الممارسات المعاصرة لوسائل الإعلام العربية تدعو الى الشك والريبة ، إذ يلاحظ ارتفاع أسهم الوظيفة التعبوية للجماهير في موضوعات وأحداث هامشية ، تتجه الى تسليّة الجماهير وشغل أوقات فراغها بـ (قضايا) الفن والرياضة والجريمة ، ولا سيما ذلك النوع الجنسي منها الذي يخاطب مكبوتات الإنسان العربي وأوجاعه الاجتماعية .

وعلى الرغم من ارتفاع شعارات تعني بتوظيف «الاعلام في خدمة قضايا التنمية» فان المادة الاعلامية ، غالباً ما تتجه نحو تنمية (ولاء) الجماهير وإخلاصها لجهاز الدولة . وإرضاء مثلي النخبة السياسية الحاكمة . مما يقتضي احتلال رموز النخبة مكاناً متقدماً في ترتيب (المصادر) التي تعتمد عليها الصحف في معالجتها الاخبارية وافتتاحياتها وتحقيقاتها وأحاديثها ومقالاتها ، وحتى صورها ورسومها الكاريكاتورية ، وتراجع مكانة المواطن العادي ، الذي يطلب منه دائماً (الانتظار) حين (الحاجة) ، وعندئذ يمكن أن يكون مشاركاً بـ (الموافقة) .

خامساً : من الظواهر التي تثير القلق في أوضاع الصحافة العربية المعاصرة أن قدرة الصحفي على التواصل مع الرأي العام بسائر قواه وتصنيفاته صارت (معدودة) ، ولا يرجع ذلك بالضرورة الى عجز الصحفيين عن إقامة علاقات تسمح لهم بالكشف عن المهموم والتطلعات السائدة بين المواطنين ، فذلك قد يكون عاملاً هامشياً . ولكن الأهم من ذلك هو معاناة الصحفيين من القيود والحواجز التي تحول دون إمكانية التفاعل السريع ، والحلاق مع قضايا الرأي العام ومشاكله ولا سيما تلك القيود الأمنية

التي تجعل من وجود الصحفي ، في أماكن معينة ، تشور فيها احتجاجات أو مظاهرات أو إضرابات ، جريئة تعرضه للمسائلة والمحاكمة والعقاب . وتتجلى خطورة هذه الظاهرة . في أنه بمرور الزمن يشعر المواطنون بالغياب المطلق أو شبه المطلق للصحفيين وعدم الاكتراث بقضاياهم ، ومثل هذا الشعور هو الأساس المنطقي لتكوين اتجاهات^(١) سلبية - إزاء الإعلاميين والصحفيين - تنطوي على اتهامهم بالتقصير واللامبالاة والتعالي وإنشغالهم بالمسائل الهامشية وإنعزالهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه ، وتفقد مصداقيتهم في التعبير عن المجتمع . وفي هذه الحالة تنشأ «أزمة ثقة» ليس في هؤلاء الإعلاميين أو الصحفيين ، كرموز وقادة للمؤسسات الإعلامية والصحفية فقط ، وإنما تمتد الأزمة لتشمل كل ما يصدر عنهم من إسهامات صحفية وإعلامية ، فتفقد (رسائلهم) الى الرأي العام قيمتها ، وتمتد أزمة الثقة أكثر ، الى (الوسائل الإعلامية) التي يعملون بها ، فلا يعيرها الرأي العام اهتماماً ، وينصرف عنها باحثاً عن (وسائل إعلامية أخرى) تعرف جيداً (كيف) تحترم الرأي العام (قبل) أن تمنح نفسها (حق) التعبير عنه .

سادساً : ترتبط الظواهر الإعلامية والصحفية ، السائدة في الوطن العربي - كما في غيره - بموقع الإعلام في النظم السياسية العربية ، وفي هذه النظم ، «يرتكز سند الحكم وفلسفته على ثلاث ركائز أساسية ، الأولى قوة عسكرية من الجيش والشرطة ، والاعتماد عليها في قمع من يتصدى للنيل من نظام الحكم أو يحاول تغييره . الركيزة الثانية : إيديولوجية مقبولة جماهيرياً ولو على الأقل من حيث الشكل ، الركيزة الثالثة : الاعتماد الكبير على الاعلام ومحاولة تقويته في إطار مساندته للسلطة . وهذا الاعتماد على الإعلام يفسر لنا توجه الدبابة الأولى في معظم الانقلابات الى الإذاعة لاحتلالها والسيطرة عليها ، ويفسر لنا أيضاً كيف أن الملك أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء يصبح تقريباً هو رئيس التحرير الفعلي للعديد من الصحف»^(٢) .

في هذا الإطار تبرز العلاقة العضوية^(٣) بين (النظام) الإعلامي والصحفي (والبناء) الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يعمل فيه^(٤) ففي ظل هذه العلاقة تنشأ «ظروف تؤثر مباشرة على وسائل الاعلام وانتشارها ، تساعد على التطور بنفس النسبة التي يسير بها التطور الاقتصادي والاجتماعي . كما يمارس البناء الاجتماعي تأثيره

على حجم النشاط الاتصالي ، وملكية أدوات الاتصال ، وطرق السيطرة عليها ، والمضمون الذي تنشره وتذيعه ، والأهداف التي يسعى إليها المضمون ، والأنماط التي تسير عليها شبكات الاتصال»⁽⁵⁾ . وذلك لأن «هناك إيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة ، بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم وأهداف الطبقة التي تحكم والتي تسيطر بالتالي على وسائل التعبير الإعلامي»⁽⁶⁾ .

سابعاً : في ضوء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي ، تحتل السلطة السياسية موقعاً مركزياً ، ويزداد الدور الشخصي لرئيس الجمهورية . وتضعف مكانة المؤسسات وقدرتها على المشاركة في صنع القرار الى حد تحولها الى أدوات لتنفيذ تعليمات الرئيس وتوجيهاته ، وليس هناك مجال لاستثناء نظام عربي أو آخر من هذه الظاهرة ، إذ أن الفارق بينها ليس في وجود هذه الظاهرة من عدمه وإنما في درجة وجودها ، تبعاً للظروف السياسية وتطوراتها ، وبقطع النظر عن التباينات في الأنظمة السياسية العربية ، وأنظمتها الصحفية ، وهامش الحرية الذي تتحرك فيه (بعض) الصحف في بعض (الأقطار) العربية ، فإن حضور السلطة المكثف في المادة الإعلامية والصحفية ، يخفى جانباً آخر ، يتصل بتصورات (قوى المعارضة) التي لا يسمح بحققها في العمل السياسي والإعلامي غالباً ، أو يسمح بحققها في الوجود القانوني ، وتحرم كثيراً من حقوقها السياسية والاعلامية في ظل الميل الى احتكار ملكية وسائل الاعلام والسيطرة على مضمونها واتجاهاتها .

ولهذه الظاهرة أصدائها بين الباحثين والمفكرين العرب على اختلاف دولهم ، فمن (المغرب) يقول علي أومليل : «إن السلطة في بلداننا تتصرف على أنها السلطة الوحيدة (فليس هناك في اعتبارها سلطة للرأي العام ولا للرأي الآخر) وتتصرف على أنها المالك الوحيد للحقيقة فتحكر وسائل الاعلام ، وتقمع كل وجهة نظر أخرى ، أو برنامج مختلف عن سياستها بدعوى أن ذلك شقاً لعصا الطاعة ، وتحريض على الخلاف ، وتفتيت لوحدة الصف .. الخ وهي تجرم عملياً حرية الرأي رغم النص عليها في كثير من دساتير البلاد العربية وفي المواثيق الدولية ، التي صادقت عليها حكوماتها . ان اعتقال الرأي واقع يومي في بلداننا العربية ، وحكوماتنا تعتبر سجناء

الرأي والمعتقلين السياسيين مجرمي الحق العام»^(١١). وما يشكو منه (الغربي) علي أومليل في العام 1985 ، يحذر من خطورته (المصري) مختار التهامي في وقت مبكر ، من الخمسينيات ، إذ يكتب في العام 1958 منهما : «ينبغي - حتى لا نقع في الخطأ - أن نميز بين نوعين من التأميم ، أما النوع الأول : فهو تأميم صناعة الصحافة بقصد توفير الوسائل المادية للكتل الشعبية للتعبير عن آرائها دون ضغط من أصحاب القوة الاقتصادية داخل الدولة (...) وأما النوع الثاني : فهو تأميم الفكر الإنساني نفسه - إذا صح هذا القول - وهو ما نحاربه وتنبذه بشدة . ذلك أن تصارع الأفكار هو السبيل الوحيد للوصول الى الحقيقة ، ولا يمكن أن يوجد الفرد أو الجماعة التي يمكنها الادعاء بأنها قد وصلت الى قمة الحكمة في التفكير فتحاول على هذا الأساس فرض رأيها بالقوة والاجبار على كافة الناس»^(١٢).

إن الموقف إزاء التزام وسائل الاعلام برأي واحد ونقي الرأي الآخر ، لا يقف عند حدود الشكوى (علي أومليل) أو التحذير (مختار التهامي) ، وإنما يتغير ويأخذ شكلاً آخر ، لدى عدد من الباحثين الغربيين ، الذين يجادلون من سيطرة الحكومات في بلدان العالم الثالث بصفة عامة على وسائل الاعلام وحرمان المعارضين من ملكية وسائل الاتصال وحقوقهم في التعبير ، موضوعاً للسخرية والتندر . يقول الباحث الأمريكي أمدي - مايكل هايت : «في كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، في افريقيا وآسيا ، حرمت وسائل الاعلام من الاستقلالية واجبرت على الالتزام بالسياسات القومية التي تليها الحكومات المركزية»^(١٣). إن الحكومات في العالم الثالث ترى في وجود صحافة ، يطلق لها العنان ، تهديداً خطيراً»^(١٤). ويصل الأسى مداه : «فهؤلاء الحكوميون الذين تلقى الكثيرون منهم تدريبهم في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية ، مستعدون أن يلقوا محاضرة ملتهمة عما في الصحافة الموجهة من منطق ومعقولية . وهم يعتبرون أن وسائل الاعلام عامل مهم في تحقيق الوحدة . ويرون أن وظيفتها هي أن تخفف من التناقضات الحادة في القيم والاتجاهات بين الجماعات المتباينة ، وخلق مناخ يسهم في التنمية الوطنية . ولا يخجل هؤلاء الحكوميون عندما يدعون أنه يجب على الاعلام أن يكون الأداة الطبيعية واللسان المعبر عن السياسات الوطنية»^(١٥).

ثانياً : المفهوم والمداخل :

في ضوء المتغيرات ، السابق الإشارة إليها ، تتشكل ملامح (أزمة) المعارضة في النظم الصحفية العربية ، ومن بينها النظام الصحفي المصري ، وتبني مفهوم الأزمة يعني أننا بصدد (حالة) وليس (حدثاً عارضاً) يمكن التعامل معه ببساطة ويسر ، وتحدد ملامح تلك الحالة على النحو التالي :

أ - ان ثمة انتهاكات لحقوق الإنسان العربي في الاتصال بالآخرين وفي التعبير عن رأيه ، وان هذه الانتهاكات تنطوي على أنكار لحقه في ملكية وسائل الاتصال بال جماهير والتأثير في الرأي العام .

ب - ان السلطة السياسية التي تحتل المكانة المركزية في النظم العربية ، تعد المصدر الرئيسي لهذه الانتهاكات ، إذ تعتمد الى السيطرة على وسائل الاتصال وتحتكر ملكيتها ، وتحدد عبر رموزها وكوادرها ، مضمونها وبرامجها وأهدافها ، وتربطها عادة بسياسة تدعيم موقفها . وتضمن لهم الاستقرار والاستمرار .

ج - ان قوى المعارضة السياسية المختلفة تتعرض لضرب شديد من جراء هذه الأوضاع ، فنشاطها قد ينظر إليه على أنه تهديد لأمن الوطن ووحدته واستقراره ، وربما يعد خروجاً على الاجماع الوطني وانحرافاً عن الخط السياسي للدولة وكثيراً ما تنهم تلك القوى بالعمالة والخيانة وتعرض لإرهاب فكري ينال من عقيدتها أو نزاهتها وشرفها السياسي ، وربما تجر الى معارك خاسرة مع سلطة تملك من القوة المادية والمعنوية ما يساعدها على النصر المطلق في معاركها مع القوى المعارضة .

د - ان الممارسات التي تمثل انتهاكاً للحقوق الاعلامية للمعارضة ليست (حدثاً معاصراً) وإنما هي (حالة تاريخية) ، لها من الشواهد ما يؤكد وجودها قبل حقبة الاستقلال الوطني والمد الثوري في الخمسينيات والستينيات ، ولها أيضاً ما يؤكد وجودها إبان حقبة المد الثوري في ظل تحديات الاستقلال والتنمية والمواجهة العربية الإسرائيلية .

هـ - ان هذه الممارسات قادت الى سلبيات تمثلت في سلسلة من القيود السياسية والأمنية التي حالت دون ممارسة ديمقراطية عادلة في المؤسسات الصحفية والاعلامية ، واذا كان لهذه الممارسات جذورها التاريخية ، فإن لها امتداداً في حاضر النظم الصحفية العربية .

و - أن ملامح الظواهر والممارسات السلبية السائدة في النظم الصحفية العربية تشكل وفق الملامح العامة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المسيطر في المجتمعات العربية ، ونوع القوى الاجتماعية المسيطرة ، وتوجهات رموزها من أعضاء النخبة السياسية الحاكمة ورؤيتهم لدور المعارضة ووظيفتها ومدى اقرارهم بحقوق المعارضة ، ولا سيما ما يتصل بالحق في الاتصال وحرية التعبير والنقد ومراقبة الأداء الحكومي ، وملكية أدوات الاتصال .

ز - إذا كان الاحساس بـ (المشكلة) هو المقدمة الطبيعية للتفكير في (وسائل) التعامل معها ، فإن ذلك لا يسري بالضرورة في مجال (الأزمات) ^(١٥) ، ذلك لأن المشكلة تتصل بحدث أو ظاهرة يمكن التعامل معها ، نظراً لیسر التعرف على أساسها ، أو الأطراف المسؤولة عنها ، أنا الأزمة فإنها نتاج حالة تاريخية تضمنت سلسلة من الممارسات السلبية ، التي تتفاقم آثارها المرضية مع مرور الزمن . كما أن أسبابها ، وأطرافها ، أو القوى الفاعلة فيها والمسؤولة عنها ، لا تتحدد بالسهولة ذاتها التي تبدو بالنسبة (للمشكلات) وإنما تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتشابك وربما الغموض ، وهذا مما يجعل حلها مسألة صعبة ، وكثيراً ما يتوقف هذا الحل على تلك الظروف الاستثنائية التي تستنهض فيها الشعوب كامل قواها ، وتتفجر فيها طاقات لم تكن في الحسبان ، فتسهم في تعامل جدي مع الأزمة ، وتيسر امكانات تجاوزها .

الى أي مدى يمكن ملاحظة توفر ملامح الأزمة وأبعادها (الواردة في التصور السابق) في النظام الصحفي المصري في ضوء الخبرة الصحفية المصرية للصحف المسماة «بالقومية» التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وفق قانون تنظيم الصحافة 156 لسنة 1960 ، ثم أحييت ملكيتها الى مجلس الشورى وفق قانون سلطة الصحافة 148 لسنة 1980 ، وذلك في الفترة من العام 1971 الى العام 1981 .

تبنى الدراسة مفهوماً محدداً لأزمة المعارضة في الصحافة المصرية «القومية» فهي :

مجموعة القيود والإجراءات والتصورات (أنماط التفكير) السائدة التي تمثل مشكلات حادة ومتفاقمة تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية ، وتحول دون ممارسة الصحفيين والكتاب وغيرهم من قادة الرأي

ورموز التيارات الفكرية والسياسية لحقهم في التعبير الصحفي والاعلامي عن أفكار تنطوي على اختلاف مباشر أو غير مباشر مع التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسلطة السياسية ، وتمنعهم أو تحد من قدرتهم على ملكية وسائل الاتصال ، وتضمن بقاءها تحت سيطرة النخبة السياسية الحاكمة ، وتسهم في فرض حصار ، حول رموز الفكر المعارض ، يضعف من فرصتهم في الإتصال بالرأي العام أو التأثير في اتجاهاته .

ان هذا المفهوم يوفر أساساً للبحث في (مداخل) لدراسة أزمة المعارضة في الصحف التي تملكها الدولة باسم الإتحاد الاشتراكي أو باسم مجلس الشورى على النحو التالي :

1 - المدخل النفسي للأزمة : ويعني هذا المدخل بالبحث عن (تصورات) رئيس الجمهورية لقضية حرية التعبير في الصحافة المصرية في الفترة من 1971 حتى 1981 ، ورؤيته لتدور المعارض ومدى حرصه على (الحوار) مع رموز الفكر المعارض ، والحدود التي يضعها لممارسة حرية التعبير ، ومسار البرهنة لديه على موقفه وتصوراته وما يطرأ على تلك التصورات من تغيير خلال الفترة محل الدراسة .

2 - المدخل السياسي للأزمة : يعني هذا المدخل بالتركيز على ممارسات السلطة السياسية إزاء رموز الفكر المعارض . ومثل هذا المدخل يكتسب أهمية خاصة ، ذلك لأن التحويل على تصورات وأفكار وتصريحات وخطب رموز السلطة ، وفقاً (للبعد النفسي) لا يكفي للكشف عن حقيقة الأزمة ، وان كان يفيد في تقديم مؤشرات لأنماط التفكير الحاكمة لممارسات الصحف ، ووفقاً لهذا المدخل يجري رصد علاقات السلطة بالمؤسسات الصحفية و(اشكال) تدخلها في شؤونها و(الآليات) التي تعملها لضبط الممارسة الصحفية واستبعاد المعارضين ، (الاجراءات) .

3 - المدخل الاقتصادي : يعني هذا المدخل بالبحث في مدى تأثير الدعم الذي تعتمده الدولة للمؤسسات الصحفية على استقلاليتها وقدرتها على القيام بدور نقدي للسلطة السياسية ، واشكال استخدام الدعم لتحقيق السيطرة على المؤسسات الصحفية والتنظيم النقابي المعني بقضايا المهنة ، نقابة الصحفيين ، والتأثيرات السلبية لظاهرة دعم المؤسسات الصحفية .

4 - المدخل القانوني للأزمة : ويسهم المدخل في فهم الأطر القانونية التي تحكم الممارسات الصحفية في الصحافة العمومية ، ومدى مساهمة هذه الأطر في توسيع مجال المشاركة بالرأي في المؤسسات الصحفية وما تثيره من (قيود) تحد من حركة المعارضين ، وتضمن ضبطهم في المسار العام لسياسات الدولة .

5 - المدخل الاجتماعي للأزمة : وفقاً لهذا المدخل تعني الدراسة بتتبع ظاهرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدارمية التي شهدتها النظام السياسي المصري في الفترة من العام 1971 حتى 1981 . وذلك في ضوء ما يعتمده الباحث من مراحل ثلاث مختلفة لتلك الفترة ، تبدأ أولها بالعام 1971 وتستمر حتى 1973 ، والثانية تمتد من عام 1974 حتى العام 1976 ، وتبقى الثالثة التي تمتد من العام 1977 حتى 1981 . وتتميز هذه الفترة بصعود مكثف لرموز نخبة اجتماعية جديدة . لم تسع فقط للسيطرة على الاقتصاد ، كما جرى وفق سياسات الانفتاح ، وإنما امتد نفوذها لأجهزة الدولة الايديولوجية جميعاً ، وفي مقدمتها المؤسسات الإعلامية والصحفية . ومنذ النصف الثاني من السبعينيات لم يكن الصراع بين نخبة الانفتاح والقوى المعارضة صراعاً اقتصادياً بل كان ، وربما بقدر أكبر ، صراعاً إعلامياً وثقافياً وفكرياً ، وكانت المؤسسة الصحفية ميداناً خصباً لهذا الصراع لفترة ، ويسهم هذا المدخل في الكشف عن اتجاهات توظيف الصحافة المصرية لدى القوى الاجتماعية المختلفة ونوع المشاريع الفكرية والسياسية والاقتصادية التي ارتبطت بها تلك القوى ، ونوع المصالح التي سعت لتحقيقها ، واشكال تحالفاتها (الداخلية) وتنسيقها بين حركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك اشكال تحالفاتها الخارجية ومدى مساهمتها في زيادة دور (المتغيرات الخارجية) في التحكم في أوضاع الصحافة المصرية أو التدخل في فرض قيادات أو صعود كتاب وانهار نفوذ كتاب وتيارات فكرية ارتبطت بالاستقلال الوطني ، وقاومت عمليات الاختراق الثقافي الأجنبي لمؤسسات صناعة الذاكرة الثقافية للمجتمع المصري .

ثالثاً : المجال والأهداف والتساؤلات والمنهج :

ترتبط هذه الدراسة بتعقب ملامح أزمة المعارضة في المؤسسات الصحفية القومية

الأهرام ، أخبار اليوم ، دار التحرير ، دار الهلال ، دار المعارف ، وقد تبدو فكرة هذه الدراسة غريبة ، وربما قد تثير الدهشة . فقد جرت العادة لدى معظم الباحثين على اداة المؤسسات الصحفية القومية وما يصدر عنها من صحف ، وقد امتدت هذه الادانة لتغطي الصحفيين الذين يعملون بتلك المؤسسات ، إذ تعرض - ويتعرض - هؤلاء الصحفيين لحملات اتهام مكثفة ، فهم كتاب كل سلطة تتولى الحكم في مصر ، وهم كتبة تقارير ، يدينون بالولاء للحاكم ، ويكتبون له ، ومن أجله شخصياً ، يسعون إليه ويلتزمون بكل ما يصدر عنه ودائماً يسبقون الى تأييد ما يصدره من قرارات دون ان يناقشوها ، أو يحاولوا فهم دالاتها وابعادها السلبية على مصالح الوطن و ... و ... الخ ..

ولا يستطيع الباحث أن يتبنى موقف الدفاع عن هذا النوع من الصحفيين ، فهم بالفعل (مرض سرطاني) في بناء المؤسسة الصحفية المصرية ، ينتشر يوماً بعد اليوم ليصيب (الخلايا الحية) من (الصحفيين الشبان) بعطب وشلل يقعدهم عن أية محاولة للتفكير في تقديم (ممارسة بديلة) بسبب وقوعهم في (أسر التقليد) و(المحاكاة) لجيل من (الكبار) الذين بنوا مجدهم الصحفي بالمداومة في تلقى السلطة والحرص على كسب ودها على حساب مصالح الجماهير ، إما جبناً ، وإما نفاقاً ، وإما عجزاً عن دفع ثمن الالتزام بالتعبير عن الواقع ومقتضيات الدور الطليعي للصحفيين باعتبارهم أحد فروع النخبة التي يتعين عليها قيادة الرأي العام في الاتجاه الذي يحقق المصلحة الوطنية ويصون الذاتية الثقافية للمجتمع .

مع الاقرار بهذا كله ، فاني أريد أن أؤسس لتيار بديل يكف عن الاستمرار في (الادانة المطلقة) وينحي منحى آخر يقوم على البحث عن الظواهر الإيجابية التي تكشف عنها أزمة المعارضة في الصحافة «القومية» ، ويحرص على تجنب الاسراع في احكام تنطوي على التعميم في توصيف أوضاع الصحفيين المصريين ، وتساوى بينهم جميعاً ، وتتجاهل «مواقف بعضهم» في مواجهة السلطة السياسية ، وما تنطوي عليه من دلالات بالغة الأهمية في ظل الظروف السياسية التي سادت في السبعينيات .
وتمثل المؤسسات الصحفية القومية المجال الرئيسي لهذه الدراسة ، وهذا يعني استبعاد أزمة المعارضة في صحافة الأحزاب التي نشأت في ظل تجربة التعددية الحزبية

في النصف الثاني من السبعينيات ، فقد أجريت دراسات عديدة حول مشكلات الصحف الحزبية المعارضة وكذلك حذف التيار الإسلامي غير الرسمي مجسداً في مجلة (الدعوة) لسان حال الاخوان المسلمين ، ومجلة (الاعتصام) لسان حال أهل السنة (الجمعية الشرعية) (١٧) .

غير أن الاهتمام بدراسة أزمة المعارضة في الصحف «القومية» يرتبط بالنفوذ الجماهيري لهذه الصحف ، فهي أكثر الصحف المصرية توزيعاً ، وأكثرها رواجاً بين فئات جماهيرية تتباين في مستوياتها التعليمية وتتباين في بيئاتها الجغرافية ، وتشكل الصحف القومية بالنسبة لها «مصدراً ثقافياً» لا يمكن التهوين من شأنه في ظل ارتفاع سعر الكتاب ، ومن ثم فإن محاولة للمراهنة على رأي عام ، أكثر وعياً ، وأكثر ادراكاً لأحداث البلاد وقضاياها ، تكتسب جدية أكثر ، عندما يتجه التفكير فيها نحو البحث عن (المعوقات) التي تحول دون مشاركة رموز القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع المصري في النشاط الاعلامي في الصحف التي تتحمل تلك القوى جميعاً سبب تمويلها ، بأموالها وامكانياتها ، وكذلك الكشف عن العوامل التي تسهم في احتكار السلطة السياسية لتلك المؤسسات . وفي الحالتين يظل الهدف الرئيسي تعزيز امكانيات تعبير الصحف عن الرأي العام بصدق وواقعية ، يمكنها من التحول الى ممارسة دورها الرقابي في الحد من فساد السلطة وطمعها ، ويساعدها على التحرر من دور (الأداة) التي توظف في حشد وتعبئة الجماهير ، في اتجاهات تضر غالباً بمصالحها ، والتأكيد المطلق لسياسات أو قرارات ، كثيراً ما تنطوي على أخطاء تتعارض مع المصلحة الوطنية .

وفي هذا الإطار فإن (سياسات) الحكومة ، إزاء وسائل الاعلام بصفة عامة ، والصحافة (خاصة) تمثل محمداً رئيسياً للكشف عن ملامح أزمة المعارضين في الصحافة المصرية ، فثمة سياسات تعزز من القيم الديمقراطية ، وأخرى تناصب تلك القيم العداء وتعمل ضدها ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين هذه السياسات تبعاً لموقفها من :

أ - السماح للرأي المعارض بالظهور والاقرار بحرية التعبير .

ب - تأكيد حق الصحافة في النقد .

ج - تعزيز دور الصحافة الرقابي على أداء السلطة السياسية .

د - توفير (مصادر) متعددة للمعرفة تأكيداً حق المرء فيها .

هـ - تقديم «بدائل» في مناقشة القضايا والمشكلات العامة ، تجعل من الصحافة (سوقاً للآراء والأفكار) ينبغي أن يفتح أمام الجميع ، ويتيح للمواطن فرصة (الاختيار) واتخاذ القرار) والشاركة السليمة) .

وتمثل تصورات صانع القرار المركزي مبدئاً خصباً لتحديد موقف رئيس الجمهورية من الصحافة وتصوره لما ينبغي أن يتبع من سياسة تلتزم بها الحكومة في المجال الصحفي . غير أن التصورات ، فقط ، لا تكفي لتحديد معالم السياسة الحكومية ، فهي تشير عادة الى قيم ديمقراطية ، بيد أن الممارسة تسير في اتجاه آخر ، ولذا تبدو أهمية المعالجة التي تأخذ باعتبارها (التصورات) و(الممارسة) الحكومية ، سبيلاً للكشف عن سياسات الحكومة (الصحفية) .

وثمة قبة كبرى لتحديد هذه السياسات التي نسميها في معرفتنا : «أين تقف ؟ وما هو الطريق الذي ينبغي علينا اتبعه ؟» في مثل سزايد الدور الشخصي لرئيس الجمهورية في صناعة السياسة العامة وسنورد في سياسة أسس العلاقة بين الحكومة ومؤسسات الإعلام الجماهيري بسعة عامة .

في هذه الدراسة ، تبرز تساؤلات نحددها فيما يلي :

1 - تسعى الدراسة الى الكشف عن حدود الدور الشخصي لرئيس الجمهورية في صناعة سياسات الحكومة إزاء الصحافة :

- ما علاقة الرئيس بالمؤسسات الصحفية ؟

-- كيف تشكل هذه العلاقة عاملاً (معزراً) لديمقراطية الحوار ؟

- وكيف تمثل عاملاً معوقاً لقيم الحوار الديمقراطي ؟

- وما أشكال تدخل السلطة السياسية في الممارسة الصحفية ؟

- ومتى يحدث التدخل بأشكاله المختلفة وفي أي اتجاه ؟ ولصالحه من ؟

2 - كما تولى الدراسة اهتماماً خاصاً بالتعرف على دور التحولات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في التأثير على حرية الصحافة :

هل كان تخلص الرئيس السادات من منافسيه الذين خالفوه الرأي في مايو

1971 حول قضايا تحرير الأرض البرية ، والوحدة مع ليبيا وسورية ، مدخلاً

لسياسات جديدة في المجال الصحفي ؟ وما هي معالم هذه السياسة ، وتأثيراتها على ممارسات الصحفيين .

الى أي مدى كان التحول الى الانفتاح في العام 1974 دافعاً لممارسة صحفية ديمقراطية في المؤسسات الصحفية ؟ أم أنه لم يكن كذلك ، وكان دافعاً لسياسات تقوم على الكشف عن المعارضين ، والفرز بين المؤيدين والمعارضين ، تهديداً لاعتداء جديد على حرية الرأي والصحافة .

- هل كان لزيارة السادات الى اسرائيل في العام 1977 تأثير على سياسات الحكومة ازاء الصحافة المصرية ؟ ما الجديد فيها ؟ وكيف (عززت) أو (قيدت) الممارسة الديمقراطية ؟

- ثم الى أي مدى عززت تلك التحولات من دور المتغيرات الخارجية في التأثير على فرص الحوار الديمقراطي داخل المؤسسات الصحفية . وحرية المعارضين لتوجهات السياسة الخارجية المصرية في النصف الثاني من السبعينيات ؟
3 - نتججه الدراسة الى التركيز على مسؤولية الصحفيين المصريين أنفسهم في دعم حرية التعبير وفرص الممارسة الديمقراطية .

- هل كان للصحفيين المصريين (مواقف) تحمي حريتهم في التعبير ؟

- أم أنهم كانوا ، أو كان بعضهم ، عامل تهديد لامكانية قيام (حوار) في الممارسة الصحفية ؟

- كيف تشكل معالم دور الصحفيين في إعاقة الممارسة الديمقراطية ؟

- ما موقف نقابة الصحفيين في الدفاع عن قضايا حرية الصحافة والممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات الصحفية ؟

وتعتمد الدراسة منهجاً تاريخياً يعني بالوقائع والظواهرات التي تتعلق بحركة الأفراد والتيارات والتنظيمات المعارضة وموقف السلطة ازاءها ، تحليلياً : يتجاوز معه الباحث مستوى «التسجيل» أو «السرد» لوقائع ، ويعير «العلاقات» بين تلك الوقائع اهتماماً يرتبط بهدف رئيسي وهو الكشف عن دلالاتها في إطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في تلك الفترة . وكذلك نقدياً : لا يسلم معه الباحث ، بكل ما تزوده به «الأطر المرجعية» لدراسته من معلومات حول

«أشخاص» أو «وقائع» أو «مؤسسات» أو «ظواهرات» ، وإنما يبحث فيما قد تتضمنه من ثغرات تشير علامات استفهام تقتضي الاجابة عليها الامام بعلومات معايرة تنفي سابقتها ، أو تؤكدنها وتساعد الباحث في صياغة تصور دقيق لقضايا البحث . وانطلاقاً مما تقدم فان هذه الدراسة تعالج أزمة المعارضة في الصحافة المصرية خلال فترة : 1971 - 1981 ، بالتركيز على مرحلتي البداية ، والنهاية لهذه الفترة وذلك على النحو التالي :

المرحلة الأولى : (1971 - 1973) :

في هذه الفترة تركز اهتمام الرئيس ، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، ووزارة الاعلام على عقد سلسلة من الاجتماعات مع رجال الصحافة والاعلام لبحث دور الاعلام وواجبات الصحفيين في الاعداد للمعركة . وكان هذا الدور وتلك التواجبات هما الهدف الرئيسي والوحيد لتلك الاجتماعات ، فلم تكن تعني بتناول «حقوق الصحفيين» وتطلعاتهم الى ممارسة دورهم الطبيعي في الرقابة على أجهزة الدولة ، باعتبار أن ذلك مما يدخل في عداد الخروج عن الخط السياسي العام للدولة ويعرض الجبهة الداخلية للخطر ويتناقض مع «الحساسية الصحفية التي ينبغي أن تتوفر للصحفي أو رئيس التحرير ، حتى يمنع الأخبار التي يرى فيها مسؤولو الدولة وصناع القرار السياسي أنها تضر بالمصلحة العليا وتسيء إليها»⁽¹²⁾ .

في هذا الإطار كان الاعداد للمعركة هو «المهمة المقدسة» للصحافة وأجهزة الاعلام ، ولم يكن أمام أي فرد أو هيئة أو مؤسسة في مصر أن يجادل في هذه المسؤولية الوطنية ، واستثمر الرئيس السادات ذلك قائلاً :

«إن أي تهاون أو تقصير لا يعني أننا تقامر بحقنا المشروع في الأرض والحرية الآن ، ولكن معناه أيضاً أننا تقامر ونضيع تماماً حقنا في الأمل والمستقبل ، لأن هذه الأمة لن تقوم لها قائمة ، اذا رضيت بما هو أقل مما صممت عليه . إزالة آثار العدوان على كل الأرض العربية المحتلة بعد 5 يونيو 1967 ، التي عددها جمال عبد الناصر أمام جماهير أمتنا : القدس العربية والضفة الغربية للأردن وقطاع غزة والمرتفعات السورية وسيناء . ثم عدم المساس بالحقوق التاريخية والمصرية لشعب فلسطين ، لأننا لا نملك هذه الحقوق في مصر ، بل إن هذا الجيل العربي كله على مستوى الأمة

العربية لا يملكها ، ولا يحق له التنازل أو المساومة على كل شيء منها»^(١١) .

كان الالتزام بالأعداد للمعركة والتفكير الجدي في أساليب المواجهة موضوعاً للصدام بين السادات من جانب وعلى صبري وزملائه من وزراء الاعلام والداخلية وشؤون رئاسة الجمهورية وأيضاً الحرية وكذلك قادة التنظيم السياسي . غير أن نجاحه في اقضاء كل هؤلاء كان مقدمة لعلاقة جديدة مع الصحافة .

(تمثل أحداث مايو 1971 «نقطة تحول» في تاريخ العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية ، في السبعينيات ، فقد تزايدت الضغوط على الصحفيين المصريين الذين ارتبطوا بالمبادئ الأساسية لثورة يوليو ، وصارت علاقاتهم - التي أسسوها بحكم أدوارهم المهنية - مع علي صبري وزملائه «عبئاً ثقيلاً» على مواقعهم وأدوارهم المهنية والسياسية ، وحظيت تلك العلاقات برصد واهتمام سلطوي بارز ، وسرعان ما أصبحت «اتهاماً» يطارد بعض الصحفيين^(١٢) ، ويدفع أعداداً منهم الى ممارسات صحفية تقوم على اثبات الولاء المطلق لـ «مبادئ ثورة مايو» ونفى ما يحوم حولهم من شبهات تاريخية» تمثل بما كان لهم من «علاقات» مع «رموز مراكز القوى» . كما وجد بعض مناصري السادات في هذا الاتهام مصدراً للتكيد والنس على زملائهم من الصحفيين لدى السلطة السياسية . وفي أجواء من الانتهازية صار الترويج لهذا الاتهام عند بعض الصحفيين «أداة ضرورية» لتثويه صورة زملائهم لدى الرئيس شخصياً والاعداد للطاحة بهم في مواقعهم التي يشغلونها في مؤسساتهم الصحفية ، والتقرب من السلطة طمعاً في موقع أو منصب صحفي تعجز تلك الفئات عن الوصول إليه بقدراتها وكفاءتها المهنية .

ولا شك في أن انتهازية الصحفيين الذين قدموا أنفسهم على أنهم «حماة مبادئ ثورة 5 مايو» ، دفعت الى خلق مناخ من الإرهاب الفكري لبعض زملائهم بتهمة «التبعية لمراكز القوى»^(١٣) . واجبارهم على أن يلتزموا موقع الدفاع ، أملاً في اثبات البراءة «والفوز برضا السلطة السياسية والرئيس الجديد» .

لم يكن الاتهام خاصاً بالصحفيين ، بل كان «عاماً» يتجه الى الكثيرين ممن كانت لهم أدواراً مهنية وسياسية بارزة في الحقبة الناصرية . سواء في الاتحاد الاشتراكي أو مجلس الأمة أو النقابات المهنية ، ولا يضمن «النظام الجديد» الى «ولائهم»

و«اخلاصهم» لتوجهاته ، في ضوء مواقفهم أثناء الصراع بين السادات وخصومه السياسيين بقيادة علي صبري ، وما كشفت عنه . من «صمت لا يحسب لهم» أو «تأييد خفي أو معلن» لخصوم السادات ، يحسب عليهم ، فكل هؤلاء أصبح استمرارهم في أدوارهم أو مواقعهم مصدر خطر على نظام يحرص على أن يتمتع بـ «استقلالية مطلقة» في «صناعة التوجهات العامة للمجتمع» بعيداً عن أية ضغوط سياسية لأفراد أو جماعات أو هيئات ومؤسسات لا تزال تعمل بعقلية «التوجهات الفكرية» لمصر في الحقبة الناصرية ، وتمنح نفسها «الحق» في «مراقبة» السلطة الجديدة التي قامت بعد مايو 1971 ، مستثرة شعارات الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء التي رفعها الرئيس السادات .

ولذا فقد دعا الرئيس السادات الى انتخابات جديدة شملت مجلس الشعب ووحدات الاتحاد الاشتراكي من القاعدة للقمة واللجان النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبة . وأصدر قراراً - بوصفه رئيس الاتحاد الاشتراكي بحل مجالس النقابات وتشكيل مجالس مؤقتة تشرف على الانتخابات الجديدة في كل النقابات المهنية والعمالية .

وتكشف مذكرة «الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي» دوافع صدور قرار حل مجالس النقابات المهنية وأسبابه على النحو التالي :

1 - إن الأمانة العامة المؤقتة ، انهار عليها سيل من البرقيات والطلبات تدعو الى ضرورة اجراء عملية التصحيح في مجالس ادارة النقابات المهنية امتداداً لعملية التصحيح التي جرت في مجلس الشعب .

2 - ان عدداً من أعضاء مجالس ادارة النقابات المهنية تقدموا باستقالاتهم فعلاً على أساس عدم امكان استمرار تعاونهم مع بعض أعضاء مجالس هذه النقابات وبعضهم يتصدر المراكز القيادية فيها . لما هو معروف من تعاونهم وتبعيةهم واستسلامهم التام لبعض العناصر التي أفسدت الحياة السياسية ونشرت حالة من الإرهاب الفكري التي انعكست على كل عمل ونشاط في هذه النقابات .

3 تركز الطلب في كل ما وصل الأمانة العامة على ضرورة أن يعود أعضاء مجالس ادارة هذه النقابات الى قواعدهم ليقدموا الحساب لها ويستظهروا ارادتها بعد

هذه الأحداث الآلية التي مرت بالوطن والتي كادت تؤدي بوحدته الوطنية وسلامة جبهته الداخلية لولا عناية الله ومشيئته التي دفعت عن الوطن ما كان يدبر له من شر .

وثمة ثغرات بارزة في هذه المذكرة ، فهي تتحدث عن برقيات وطلبات لمواطنين مجهولي الهوية ، وتنقل وجهات نظر أعضاء «غير معروفين» في مجالس إدارة النقابات ، ممن اكتشفوا «فجأة» أن التعاون مع زملائهم في تلك المجالس أصبح مستحيلاً ، وتدعو الى أن إعادة تشكيل هذه المجالس صار ضرورة في هذا الوقت بصفة خاصة ، ولا تعباً بالاهتمام بالأسباب التي أدت الى تعايش هؤلاء الأعضاء مع بعضهم البعض قبيل انقلاب مايو 1971 .

وأياً ما كانت الانتقادات ، فإن المذكرة حملت اسم الأمانة العامة «شكلاً» بينما جاءت أفكارها تعبيراً عن حاجة الرئيس السادات الى «وجوه يطمئن لها» في سائر مؤسسات الدولة والنقابات العمالية والمهنية ، ويضمن معها تحول تلك المؤسسات السياسية والبرلمانية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني⁽¹⁴⁾ الى جزء أصيل في بناء سلطته السياسية ، يدعم توجهاته ، ويمثل «سنداً قوياً» له فيما ينشد صناعته من تحولات جوهرية في توجهات النظام السياسي المصري .

وقد أعار الرئيس السادات اهتماماً خاصاً لانتخابات نقابة الصحفيين ، إذ كانت أول انتخابات تجري بعد 15 مايو ، وتمثل نتائجها «مؤشراً» لموقع الصحفيين المصريين إزاء ما جرى من أحداث ، ومدى النفوذ الذي يحظى به الرئيس في المؤسسات الصحفية ، وتقدم موسى صبري للترشيح لمنصب النقيب بعد أن استأذن السادات أن يدخل الانتخابات ، وحصل على موافقته⁽¹⁵⁾ ، لينافس أربعة آخرين علي حمدي الجمال وحافظ محمود وعبد المنعم الصاوي وخليل طاهر .

ولقد أظهر الرئيس السادات «وعياً كاملاً» بحقيقة الدور الصحفي والسياسي الذي قام به موسى صبري في أحداث مايو 1971 ، إذ كان يردد دائماً : «إن موسى صبري وضع رقبته على كفه معي في 15 مايو»⁽¹⁶⁾ ، واعتمد عليه في تحديد ملامح التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية ، التي صدرت في 18 مايو⁽¹⁷⁾ ، ومنحه ثقة جعلت من صحيفة (الأخبار) مؤسسة للتعبير الاعلامي والفكري عن الخط السياسي العام

للدولة ، حتى «راج في الوسط الصحفي وبين المحللين الأجانب أن موسى صبري سيكون «هيكل السادات»»⁽¹⁷⁾ ، إشارة الى بداية تراجع المكانة الاعلامية والسياسية لمحمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير الاهرام ، في العهد الجديد .

عززت تلك العلاقة من مكانة موسى صبري الصحفية والسياسية ، ومن هذا «الموقع» بدأ حملة انتخابية تنقل خلالها بين المؤسسات الصحفية . وتعتبر ممارسات موسى صبري في هذه الحملة «نموذجاً متكاملًا» لحقيقة «الشعار الديمقراطي» لدى بعض الصحفيين ، والفجوة بين «الشعار المعلن» و«الممارسة الفعلية» ، وحدود تأثير اقتراب الصحفي من الرئيس على نوعية الممارسات والمواقف التي يتبناها في التعامل مع ممثلي التيارات الفكرية ، داخل المؤسسات الصحفية ، في هذا الإطار يمكن رصد الممارسات التالية :

1 اتجه موسى صبري الى التأكيد على «أن إنتخابات نقابة الصحفيين ، إنتخابات سياسية ، وليست مجرد إنتخابات مهنية ، وأنها أول إنتخابات تجري بعد ثورة 15 مايو ، والشرط الضروري الذي ينبغي أن يتوفر في المرشحين هو «الالتزام بالمبادئ التي أعلنها القائد البطل الرئيس أنور السادات : سيادة القانون ، وكل الضمانات التي تحمي حرية المواطن وحماية الشرعية الاشتراكية بالحرية السياسية التي تحمي الحرية الاجتماعية»⁽¹⁸⁾ ، ولذا يقضي الواجب بأن «يتقدم للترشيح في هذه الانتخابات من هم مستعدون للنضال حتى الموت لحماية هذه المبادئ حتى لا تنشأ مراكز قوى جديدة»⁽¹⁹⁾ .

2 حرص موسى صبري على منع تقييب الصحفيين السابق ، كامل زهيري ، من التقدم للترشيح في موقع النقيب ، ومارس في هذا الصدد نوعاً من الإرهاب الفكري ، مستنداً في هذا الى أنه «لا يمكن أن يكون المرشح المناسب للمرحلة الجديدة في ظل ثورة 15 مايو ، وانه وجه نقابي قديم ، سبق ان تولى العمل النقابي لأكثر 25 عاماً ، وهو في موقف «معيب» - وان كان غير مدان - وفي موقف فيه مساس شبهة التبعية لمراكز القوى التي تأمرت على المصالح العليا للبلاد . وانه وهو الأستاذ كامل زهيري تقييب الصحفيين ، ورئيس مجلس ادارة مؤسسة روز اليوسف⁽²⁰⁾ .

3 - لجأ موسى صبري الى محاولة التأثير على موقف كل من حافظ محمود وعلي

حمدي الجمال ، أملاً في دفعهم الى التنازل . فهدد حافظ محمود : « ان مسؤوليتك ان تعطي العلم الجليل بعدك » . « مبادئ الدستور الجديد المقترحة تطالب بالتجديد الزمني للموظفين السياسية والتنفيذية الكبيرة ، القائد قدم المثل واعلم أنه لن يرشح نفسه مرة ثانية لرئاسة الجمهورية »⁽¹¹⁾ . ولقد أيقن موسى صبري أن التهديد « مبادئ الدستور المقترحة » لم يؤثر في موقف حافظ محمود ، وعندئذ لجأ الى عبد الرحمن الشراقوي - وقد جمعها سوياً العمل تحت لافتة ثورة 15 مايو - طالباً منه الوساطة لدى حافظ محمود ، لعله يقتنع بسلامة ما يدعو إليه موسى صبري وبالطبيعة السياسية لهذه الانتخابات .

لم يتوقف موسى صبري عن جهوده مع علي حمدي الجمال ، فقد سارع الى الاتصال به ، فور علمه باحتمالات تقدمه للترشيح ، طالباً منه : « أرجو اذا استقر رأيك على الترشيح أن نجتمع معاً مع عدد من الأصدقاء العقلاء والذين لهم خبرتهم الانتخابية لكي نسبق على أي منا لديه فرصة أكبر للفوز ، وذلك حتى لا تنفست الأصوات ، وسأحترم القرار لأن ههنا سياسي أولاً ، وثقافي ثانياً »⁽¹²⁾ . وكان موسى صبري يثق في أن مراعاة هذين الهدفين . سوف تكون في صالحه في أي تحكيم « محتمل بينه وبين « الجمال » ، ومثلما فشلت جهوده مع حافظ محمود ، فاجأه « الجمال » بالترشيح . وأصبح موقعه كمدبر تحرير لصحيفة الأهرام ، وتفرد به بأخلاقيات وقيم إنسانية رفيعة ، وعدم تورطه في عدا - خفي أو سافر - لأي من زملائه الصحفيين وغيرهم ، مصدراً للحد من تطلعات موسى صبري الى منصب نقيب الصحفيين المصريين .

وفي مواجهة موسى صبري⁽¹³⁾ ، أصبح تحرك « الأهرام » القيادة والمؤسسة ، ضرورة لتهيئة كافة الامكانيات المادية والمعنوية التي تكمل فوز حمدي الجمال ، وكان له « هيكل » ما يسمح بتحريك علي لصالح « الجمال » ، فلقد ساعد السادات في « سقوط جماعة علي صبري »⁽¹⁴⁾ ، وأسهم بدور فعال في التقديم الإعلامي لأحداث مايو . بطريقة تبعدها تماماً عن « حكايات الصراع على السلطة » ، وتصنع لها صورة جماهيرية براقية ، تنقلها الى دائرة « الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات » .

وعلى الرغم من أن السادات ، قد ساورته شكوك حول موقف هيكل أثناء أحداث مايو⁽¹⁵⁾ فإن حاجته الى فهم خفايا العلاقات السياسية بين مصر والولايات

المتحدة في عهد عبد الناصر⁽²⁶⁾، دفعه الى الحرص على علاقة خاصة مع هيكل ، تحفظ له دوره ، ولا تنال من نفوذه .

وبينما اتجه هيكل الى دعم مرشح الأهرام ، فانه لم يكن لدى السادات ما يدفعه الى أن يحارب معركة موسى صبري . فهو من حيث المبدأ لا يحارب معارك الآخرين⁽²⁷⁾ ، ثم ان كلا من موسى صبري وعلي حمدي الجمال - وما عداها - لا يختلفان في الاتجاه السياسي ، بل كان الولاء للسلطة السياسة هو المعيار الذي وصلا بمقتضاه الى مواقعها المؤثرة في صنع القرار التحريري . وبالتالي ليس في وصول احدهما الى موقع النقيب ، ما يمكن أن يشكل تهديداً للرئيس أو يقلق باله وبهذا التصور فقد أثر الرئيس أن يلزم موقع المراقب .

تعرض موسى صبري لمحات هجومية حادة ، وأصبحت أفكاره ومواقفه هدفاً رئيسياً لتيار واضح من الصحفيين في مؤسسات روز اليوسف والأهرام ودار الهلال ودار التحرير ، وخابت آماله في المراهنة على مساندة اليسار له بعد أن أخبره صحفيو مجلة «الطلعة» برفضهم له تقييماً للصحفيين⁽²⁸⁾ ، وحمل عليه صلاح حافظ في المؤتمر الانتخابي الذي حضره بروز اليوسف (10 يونيو 1971) معبراً عن غضبه مما يدعو إليه موسى صبري من أفكار تطالب بتطهير المؤسسات الصحفية من أعضاء «التنظيم الطليعي» - الذين أساهم «أعضاء التنظيم السري» - ومعلناً استيائه من استعداداته السلطة ضد الشرفاء والوطنيين من أعضاء هذا التنظيم واستغلاله لموقعه الصحفي كرئيس لتحرير الأخبار في الدعوة الى تصفية ثورة 23 يوليو والقضاء على المكاسب الاشتراكية تحت لافتة «الدفاع عن ثورة مايو»⁽²⁹⁾ . وفي الاتجاه نفسه قال مصطفى الحسيني أن موسى صبري يمثل خط الابتزاز والتشهير والإرهاب بسلطة الدولة ، ولذا فإننا نفضل الجمال على موسى صبري⁽³⁰⁾ .

ولم تغلح محاولات موسى صبري في التعريض بغيره من الصحفيين ، وتهديد المرشحين أو دفعهم للتنازل ، وفشلت كل محاولاته في الإيحاء بأنه ذلك «الوجه الجديد» الممثل لـ «ثورة 15 مايو» ، وذهبت كل مناوراته مع قادة التيارات الصحفية والفكرية هدراً⁽³¹⁾ ، فبعد معركة «كانت أروع المعارك وأعنفها في تاريخ نقابة الصحفيين»⁽³²⁾ فاز على حمدي الجنال «تقييماً» للصحفيين المصريين ، بعه أن حصل في

إنتخابات الإعادة^(١٢٤) التي جرت بين وبين موسى صبري (مساء الجمعة 11 يونيو 1971) على 475 مقابل 296 صوتاً^(١٢٥)، بفارق 179 صوتاً، ومن بين 66 مرشحاً لمجلس النقابة فازا 12 صحفياً بعضوية المجلس^(١٢٦)، يمثلون - في غالبيتهم - اليسار الديمقراطي بمختلف تياراته^(١٢٧).

وما أن انتهت الإنتخابات حتى بادر موسى صبري بنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان : «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» ، وقد استغرق نشرها ستة أيام متتالية في الفترة من 15 يونيو 1971 حتى 21 يونيو 1971 في صحيفة الأخبار . كان هدفه الرئيسي أن يسرب الى قرائه - وبالتحديد زملائه من الصحفيين - احياء بدى «التسامح الكبير» الذي يسديه إزاء علي حمدي الجمال ، وغيره من الصحفيين الذين فازوا بعضوية مجلس النقابة ، أو الذين عبروا له بصراحة عن عدم التصويت لصالحه . ولكنه عندما دعي لمقابلة الرئيس ، بعد الإنتخابات لكي يروي له أسرار ما يجري ، أبلغه بتكتل فلول مراكز القوى وذيوها من الشيوعيين والناصريين وأعضاء التنظيم الطليعي ضده ، وقد وافقه الرئيس السادات على هذا التحليل^(١٢٨)، وكان لهذه الرؤية تأثيرها على نظرة الرئيس الى مجلس النقابة .

إنشغل المجلس الجديد بالمسألة الديمقراطية ، فسعى الى تحديد شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية ، وبين الصحافة والتنظيم السياسي . وبدأ أعضاؤه يلحون في المطالبة بحرية الصحافة ، وطالبوا بعودة الصحفيين المنقولين الى أعمال غير صحفية منذ العام 1964^(١٢٩) ، وأسهمت جهودهم في إلغاء «القوائم السوداء» للصحفيين الممنوعين من السفر . وتسهيل إجراءات السفر الى الخارج^(١٣٠) . وإزاء الدور النشط للمجلس ، اتجه ممثلو السلطة التنفيذية الى التنسيق مع مجلس النقابة ، فاستقبل الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وبدأ أن ثمة إشاعات يريد رئيس الوزراء أن تصل للصحفيين ، الأولى : أن الحكومة تتفهم مطلب الحرية الذي يحظى بحضور مكثف في اجتماعات الصحفيين ومقالاتهم . وذلك لأن «الأساس في الصحافة هو الحرية مع تأكيد الحيوية وضرورة قيام حوار حقيقي بين الشعب وبين مؤسسات السلطة»^(١٣١) . والثانية : «أن على الصحافة مسؤولية كبيرة ، وهي أن تقوم بدور المحتسب ، الذي يقوم بالحاسبة الدقيقة ، لأنها تريد ممارسة الحرية وأن يفهم

الناس حريتهم وكرامتهم»⁽¹⁶⁾. والثالثة: «أن الحكومة مستعدة لحل المشاكل التي تعترض الصحافة والصحفيين وتعد بزيادة الإعانة لصندوق معاشات الصحفيين»⁽¹⁷⁾، وأصبح الحديث عن الدعم ممارسة عملية، بعد أن أصدر الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام والثقافة قراراً برفع الاعانة المخصصة للصحفيين الى (20) ألف جنيه سنوياً بعد أن كان (11) ألف جنيه⁽¹⁸⁾.

غير أن الاتجاه الى احتواء مجلس النقابة لم يؤثر كثيراً على قدراته في مناقشة القضايا العامة التي شغلت المواطنين في فترة «الاعداد للمعركة». وكان تفاعل التشكيلات النقابية المختلفة مع قضايا الجمع ونجاح المهنيين في تجاوز المطالب المهنية والخدمية التي تؤرقهم عادة. ظاهرة واضحة.

«أيدت النقابات المهنية انتفاضة الطلاب في يناير 1972، في نفس اليوم الذي سار فيه الطلاب في القاهرة، حيث خرج أربع من أقوى هذه النقابات نقوذاً. نقابات المعلمين والمحامين والمهندسين والصحفيين» بيانات نشرت في الصحف⁽¹⁹⁾. تشهد بوطنية الطلاب وتشبيهاً لمطالبهم بالاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاولت بعض هذه النقابات إقناع بعض المعلمين والصحفيين السوفيات بين موقفين الطلاب والحكومة أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب تأييداً كاملاً فضلاً عن أنها جميعاً انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف»⁽²⁰⁾.

مثلاً كان الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وانتظار الحسم الذي لا يجيء⁽²¹⁾، مطلب الانتفاضة الطلابية البارز، كانت قضية الديمقراطية وحرية الصحافة مطلباً آخر، وقد شكلت الحركة الطلابية بمظاهراتها وضغوطها الملحة على مسؤولي الدولة مصدر دعم للصحفيين في سعيهم الى حرية الصحافة، وبدأ مجلس النقابة يكتسب ثقة أكثر في مطالبه، عندما تقدم الدكتور محمود القاضي ومعه أكثر من (40) عضواً بطلب لمناقشة قضية حرية الصحافة، في مجلس الشعب، وشهدت جلسة المجلس في 24 يونيو 1971 مناقشات موسعة حول الدعوة الى حرية الصحافة، وبينما حذر الأعضاء من خطر الرقابة وأثارها السلبية على حق المواطن المصري في المعرفة، اتجه الدكتور عبد القادر حاتم الى التنبيه الى متطلبات الأمن القومي في مواجهة اسرائيل والحاجة الى الالتزام بحدود في الممارسة الصحفية⁽²²⁾.

في هذا المناخ أصبحت حرية الصحافة قضية «رأي عام» ولم تعد مجرد مسألة مهنية تخص الصحفيين والكتاب في المؤسسات الصحفية المعروفة بـ «القومية» . وقد عزز ذلك من موقف الصحفيين ، فدعا مجلس النقابة الى اجتماع طارئ للجمعية العمومية للنقابة (ديسمبر 1972) ، وكانت المطالبة برفع الرقابة وتحرير الصحافة المصرية من سيطرة السلطة التنفيذية ، المطلب الرئيسي للصحفيين ، وأرسلوا الى رئيس الجمهورية ، وغيره من مسؤولي الدولة والتنظيم السياسي برقيات تدعوهم الى الوفاء بوعودهم حول رفع الرقابة وحرية الصحافة ، وعلى الرغم من أن الجمعية العمومية اتخذت قرارها بأن تظل في حالة انعقاد دائم ، فان جهودها لم تفلح في تغيير موقف السلطة واصرارها على رفض الاستجابة لمطالب الصحفيين تذرعاً بالخوف من التأثيرات السلبية لحرية الصحافة على الأمن القومي ومقتضيات المعركة مع اسرائيل ومتطلباتها^(٥) .

كانت اجتماعات الجمعية العمومية ، ونجاح المجلس في تعبئتها والمطالبة بحرية الصحافة ، من الأحداث التي أزعجت الرئيس السادات ، فقد بدا المجلس وكأنه مجموعة من «العصاة» الذين خرجوا على طاعة الرئيس ، وتجراؤا على تهديده بدعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد الدائم ، وأصبحت تلك الأحداث بداية للفرز بين الصحفيين ، تبعاً لموقعهم المهني والسياسي من أفكار الرئيس .

اتجه السادات الى الفرز بين نوعين من الصحفيين : الأول يطمئن الى ولائه ، ودعمه ومساندته له في السلطة وتأييده للخط السياسي الذي يمثله ، والثاني يضم هؤلاء الذين اعتاد السادات ان يحسبهم على مجموعة علي صبري ، ممن تربطهم بالمجموعة علاقات يعرف السادات «خلفياتها» ويحتفظون بولاء لأفكار جمال عبد الناصر ومواقفه ، ويتشك في ولائهم له ، ولا يتوقع تأييدهم لسياساته .

والى النوع الثاني من الصحفيين اتجهت السلطة الى المبادرة بالحد من نفوذهم في المؤسسات الصحفية والاتجاه نحو حرمانهم من العمل الصحفي . ولقد كانت السلطة تنتظر التوقيت المناسب «لكي تحول هذه النوايا الى سياسة عملية» . وجاء نشر صحيفة الأنوار «اللبنانية للنص الكامل لبيان الكتاب والأدباء المصريين في صباح 9 يناير 1974 ليشل فرصة كبرى ساهمت في خلق أجواء ملائمة لتحرك أجهزة السلطة المختلفة

ضد بعض الصحفيين المصريين ، فقد تضمن البيان انتقادات واضحة لغموض موقف القيادة السياسية من قضية المعركة مع اسرائيل وتحرير الأرض المحتلة ، ورأى في ذلك مصدراً للحيرة والقلق الذي استشرى بين المواطنين ، ولا سيما الشباب منهم ، وطالب أجهزة الدولة بالصدق «الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدئ النفوس» ، ودعا الى النظر في تغيير بعض الاجراءات التي تسير عليها الدولة ومنها حرية الفكر والرأي وحرية المناقشة والعرض لالقاء الضوء على كل شيء حتى تتضح الرؤية» . «وتسهم الأمة في تحمل المسؤولية» وتتخفف الدولة في هذه الظروف العنيفة من كل العبء والمسؤولية⁽⁴¹⁾.

ولقد أغضب بيان الكتاب والأدباء الرئيس السادات ، وازداد غضبه أكثر بعد أن نشر البيان خارج مصر ، ولم يكن ذلك السبب الوحيد للفضب ، فلم يكن يظن أن نقد الكتاب والأدباء يمكن أن يطال سياساته إزاء المعركة وتحرير الأرض ، وقد فوجئ بذلك . ورأى فيه إساءة الى سمعته في القدرة على «تحمل المسؤولية الكاملة بعد وفاة عبد الناصر» وتهديداً من جانب الكتاب ليس له فحسب ، وإنما لسائر أجهزة الدولة ، بعد أن أرسل الكتاب نسخاً من بيانهم الى رئيس الوزراء والأمين الأول للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية ومديري الجامعات والنقابات المهنية ورؤساء تحرير الصحف .

لم تنتظر السلطة كثيراً على مثل هذا النوع من المواقف ، ففي 4 فبراير 1973 ، نشرت الصحف بياناً صدر عن هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي يتضمن قرارها بفصل 64 من المهنيين من أعضاء التنظيم السياسي من مختلف الاتجاهات - الناصرية والماركسية والديمقراطية المستقلة - من الذين يعملون في مواقع إعلامية مثل المؤسسات الصحفية أو الإذاعة أو التلفزيون أو وكالة أنباء الشرق الأوسط وفي 7 فبراير 1973 صدرت القائمة الثانية التي ضمت أسماء 16 كاتباً وكاتبة وصحفيّاً وصحفية وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التي لم تفض - كسابقتها - الى إحالة الصحفيين الى التقاعد ، وإنما حولتهم شكلاً الى «مصلحة الاستعلامات» وفعلاً الى بيوتهم . وبلغ مجموع القوائم الثلاثة 111 كاتباً وحريراً هم صفوة العمل الفكري والأدبي والفني والصحفي في مصر ، ابتداء من أحمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفي الخولي

وميشال كامل ويوسف إدريس والفريد فرج ومحمد عبودة الى أحدث الأجيال من الشعراء الشباب والروائيين والقصصيين والتشكيليين والمذيعين والعاملين في التلفزيون⁽⁴¹⁾.

ولقد تعرض هؤلاء الكتاب الى اتهامات عديدة أهمها المشاركة في «مخطط لاثارة الجماهير بالكاذب والإشاعات والتحريض ضد نظام الدولة وتحالف قوى الشعب العامل ، والتشكيك في كل تصرف بهدف اشاعة البلبلة ، وتشويه سمعة مصر ، سواء بامداد الصحافة والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كافية أو التوقيع على بيانات مضللة ، لكي تنشر في الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والفوضى»⁽⁴²⁾. وكانت الاتهامات تكريساً لمناخ من الإرهاب الفكري اتجه صانعوه من قادة هيئة النظام الى التخلص من رموز المعارضة في المؤسسات الاعلامية والمنابر الثقافية المصرية ممن لا يطمئن «السادات» الى أدوارهم الاعلامية والثقافية ويرى فيها خطراً على سياساته الداخلية والخارجية .

كانت قرارات هيئة النظام احدى الحلقات ضمن التخطيط لتصفية كافة العناصر التي يعرف عنها الولاء لثوابت التجربة الناصرية ولا سيما مواجهة المشروع الصهيوني في الوطن العربي والاعداد لإزالة آثار العدوان ، وأبعادها عن مراكز التأثير الاعلامي ، واذا كانت تلك القرارات قد أفضت الى ابعاد عدد من رؤساء التحرير من أمثال أحمد بهاء الدين (دار الهلال) ولطفي الخولي (الطليلة) وأحمد حمروش (الذي كان رئيساً لتحرير روز اليوسف) ونقلهم الى مصلحة الاستعلامات ، فانها كانت امتداداً لاتجاه السلطة نحو التغيير في قيادات المؤسسات الصحفية ، الذي بدأته بالفعل في يناير 1972 ، عندما «أبعدت أحمد حمروش عن رئاسة تحرير روز اليوسف» وطال ابعاد صلاح حافظ (نائب رئيس التحرير) وفتحي خليل (مدير التحرير) . ولم يبق الأمر عند حدود المؤسسة الصحفية ، فقد امتدت عمليات ابعاد لتشمل المؤسسة الاذاعية المصرية ، وأصدر عبد القادر حاتم وزير الاعلام قراراً بالتخلص من بعض رموز الإذاعة المصرية ممن يتيزون بالحيرة المهنية والوعي السياسي مثل سعد لبيب وصلاح زكي وسميرة الكيلاني وطاهر أبو زيد وعبد الوهاب قناية وإبراهيم عبد الجليل وغيرهم ، وكان ذلك في فبراير 1972⁽⁴³⁾.

والواقع أن اختلاف الصحفيين والاذاعيين والمثقفين المصريين مع الخط السياسي للسادات وشكوكهم في توجهاته كانا المصدر الرئيسي لما لحق بهم من أبعاد ونقل إلى مصلحة الاستعلامات . إذ كان من الصعب على السادات في مطلع توليه للسلطة وبدايات تخلصه من علي صبري وزملائه أن يطبق تحمل «آراء معارضة» . فقد كان يرى في ذلك خطراً على ما يسعى إليه من استقرار يريد أن يطمئن إلى تحقيقه بعد ابتعاده لخصومه السياسيين . وفي تلك الفترة ازدادت حساسية السادات للآراء المخالفة لسياساته ، إلى درجة جعلته ينظر إليها على أنها من بقايا نفوذ مراكز القوى في المؤسسات الاعلامية - الصحفية والاذاعية - وإن أصحاب هذه الآراء يخططون لاشغال فوضى تعم البلاد وتهدد من امكانية الاطاحة به ، انتقاماً لما فعله مع علي صبري وزملائه الذين وصفهم «بمراكز القوى» . ولقد كانت هذه الحساسية موضوعاً للسخرية لدى الصحافة اللبنانية وبعض مراسلي الصحف الأجنبية في مصر ، إذ نقل ديفيد هيرست مراسل صحيفة «الجارديان» البريطانية - في رسالة له من القاهرة عن إحدى صحف بيروت تبنيها لعنوان اختارته لتقرير لها من القاهرة وهو : «فكروا مثلي أو أتركونا» . ويقول ديفيد هيرست أن هذا العنوان يلخص تماماً ما يبدو أن الرئيس السادات يحاول أن يفعله في علاقته مع الصحفيين والكتاب والمثقفين المصريين . ولكن من غير الواقعي أن تأخذ «قلة» من المثقفين المصريين كلام الرئيس السادات مأخذ الجد (..) فهم في معظم الأحوال من ذوي العقول الراديكالية والمستقلة ، وفي الغالب أشخاص مهذبون يرغبون في استخدام مواهبهم النقدية (..) كما أن سيطرة الدولة على الصحافة لا تتيح للصحفيين منهم أكثر من التاميح إلى الأشياء التي تثير استيائهم ، ولذا فإن عملية الابتعاد والنقل إلى مصلحة الاستعلامات لا تعد مناهضة للسياسات ولكنها مناهضة للعقل»⁽⁴⁴⁾ .

كانت «الحساسية البالغة» لدى الرئيس السادات هي الأصل في قرار الابتعاد والنقل للصحفيين والاعلاميين والمثقفين المصريين المعارضين ، ولم تكن قرارات لجنة النظام - برئاسة حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب وعضوية محمد حامد محمود وأحمد عبد الآخر والدكتور أحمد كمال أبو المجد ويوسف مكادي وممثل أمانة التنظيم محمد عثمان إسماعيل - التي بدأ صدورها في 4 فبراير 1973 ، سوى التنفيذ العملي للأفكار التي

عبر عنها الرئيس السادات في خطابه أمام مجلس الشعب يوم 21 يناير 1973 ، أي قبيل هذه القرارات بثلاثة أيام .

في هذا الخطاب اتهم الرئيس السادات «اليسار المغامر واليمين الرجعي» بالتشكيك في النظام الذي يمثل سلطة تحالف قوى الشعب العامل التي قامت وقضت على سلطة الاقطاع والرأسمالية الرجعية ، واستغلال سيادة القانون وكل معاني الحرية والديمقراطية أسوأ استغلال استثماراً لأجواء التسامح سواء من الشعب أو من الدولة تحت ستار أنه ممارسة ديمقراطية «وهي مش ممارسة ديمقراطية بالنسبة لهم» وانما «اليسار يقول خلاص مفيش اجراءات ومحدث حيقدر يأخذ ضده حاجة ويستطيع أن ينفذ مخططه ، الين يقول كويس يعني لما اليسار يحش ويتحدى .. السلطة تصفيه ، يبقى اليمين كسب ، حياخدها على الجاهل» (140)

وبعد أن هاجم السادات اليسار المغامر واليمين الرجعي بصفة عامة حدد بشكل تفصيلي دور الصحفيين المعارضين في الداخل ممن يشاركون الطلاب في مخطط «التشكيك ومناهضة النظام القائم والتهم على السلطة السياسية والتعريض بها بما اسموه لجوءها الى الحلول الاستسلامية وانعدام الديمقراطية وتكبيد الحريات والمطالبة بما اسموه الحرب الشعبية واقتصاد الحرب الحقيقي» . والتهمة الأساسية التي شدد عليها السادات في حديثه عن الصحفيين هي «اتصالهم بالمراسلين الأجانب وتزويدهم بأنباء مضللة ومغرضة تشير الى أن في مصر كذا ... وكذا ، مما يمثل تشويهاً لصورة مصر ، أزج بعض العرب ممن جاؤوا يسألون وقلوبهم مغلوعة : الحقيقة ايه ؟ بعد أن سمعوا راديو لندن وقرأوا ما كتبه الحارديال في إنجلترا ، وجرايد فرنسا ، وجرايد بيروت العربية ، والجرايد اللي بتكتب في الكويت وكل اللي بيكتب من منطلق واحد : ان الدنيا خلاص» (141)

ولذا فإن ما جاء في بيان هيئة النظام من اتهامات يمثل في الأصل جوهر الاتهامات التي وجهها الرئيس السادات الى الصحفيين والكتاب في خطابه ، والملفت للنظر في هذه الاتهامات هو التركيز على اتهام الكتاب بـ «استغلال أجواء الديمقراطية التي حققتها حركة الجماهير في 15 مايو لضرب الديمقراطية» وأنهم «أرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون الى إرهاب فكري وتحد لاحترام القانون وأهدار للحريات» (142) فهذا

الانتهام ينطوي على مفارقة كبرى ، في ظلها يتحول الكتاب والصحفيون المصريون المعارضون الى «مركز إرهاب» للسلطة في مصر ، لمجرد أنهم استخدموا حقهم في محاولة التلميح الى أزمة النظام والتنبيه الى الخطر الذي يهدد سلامة المجتمع ومصالحه ، وفضلاً عن وضوح الخطأ في تصور السلطة السياسية لدور الصحفيين والكتاب وطبيعة وظيفتهم في المجتمع ، «فان النظر الى طرفي العلاقة ومكائنتها في دولة كصر ، لا يسمح بإمكانية تصور تحول الكتاب والصحفيين الى «مركز إرهاب» للسلطة السياسية ، حيث تملك السلطة كل أدوات القوة والجبر والضغط والاكراه ، ولا يملك الكتاب والصحفيون أكثر من أقلامهم وسلطتهم المعنوية على القراء ، التي لا تتحقق لأي منهم ، إلا اذا توفر صدقه في التعبير عن هموم المجتمع وتطلعاته ، وتزايدت درجة ارتباطه بالمجتمع ، ونجح في أن يقتل في ذاته أحاسيس التطلع الى الفوز بامتيازات القرب من السلطة السياسية والخضوع لأهوائها .

وفي هذا المناخ ، بدأت ظاهرة النزوح الجماعية لصفوة المثقفين الوطنيين الديمقراطيين المصريين الى خارج الحدود الاقليمية لمصر : نحو بيروت وبغداد والكويت والجزائر وباريس ولندن ، كتاب وصحفيون وأساتذة جامعات ورسامون ومثليون ومخرجون ، رجالاً ونساء ، كهولاً وشباباً ، من مختلف العقائد السياسية⁽⁴⁶⁾ .

ولم تكن اقامتهم في الدول التي هاجروا إليها مطلقة ، وكان ذلك - في أحد جوانبه - مظهراً من مظاهر أزمة هؤلاء المثقفين في العثور على «فرص عمل» تتيح لهم إمكانية التعبير الحر ، بعيداً عن الضغوط أو محاولات التوظيف التي يتعرضون لها من جانب النظم العربية في الدول التي هاجروا إليها .

وأياً ما كانت حالة التنقل بين أكثر من دولة عربية ، أو بين الدول العربية والأوروبية ، وتبدل المواقع الصحفية والاعلامية التي عمل بها الكتاب والصحفيون والفنانون والاذاعيون المعارضون لسياسات السادات ، فان كتاباتهم واسهاماتهم وأدوارهم الصحفية والاذاعية والثقافية في بلاد المهجر كانت تخضع لرصد ومتابعة من جانب الأجهزة الأمنية في مصر ، وكانت تلك الكتابات موضوعاً لتقارير تعدها تلك الأجهزة لترفع فيما بعد الى رئيس الجمهورية وكبار مساعديه في مجلس الوزراء والاتحاد الاشتراكي ورؤساء تحرير الصحف المصرية الذين كان يحرض السادات على أن يضعهم

«في الصورة معه». ولقد اكتسبت عملية الرصد والمتابعة لادوار المثقفين المصريين واسهاماتهم الصحفية والاذاعية ، في الصحف والاذاعات العربية - عمقاً ، ايمان تصاعد الخلاف مع الرئيس السادات حول اتجاهاته نحو الصلح المنفرد ، حسبما كشفت عنها اتفاقية فض الاشتباك الثانية (سبتمبر 1975) ، واكتسبت تلك العمليات عمقاً أكثر مع تصاعد الهجوم على سياسات السادات اثر زيارته لإسرائيل في نوفمبر 1977 . وما تلى الزيارة من تطورات أفضت الى توقيع «إطار السلام في كامب ديفيد (سبتمبر 1978) ومعاهدة السلام في (مارس 1979) .

ولقد كشف الرصد الأمني⁽⁶⁾ لهجرة الصحفيين والكتاب والمثقفين المصريين من المعارضين لسياسات السادات ، عن توزع المهاجرين بين ثلاث مجموعات . تضم المجموعة الأولى الذين يعملون في أوروبا وهم غالي شكري وجورج البهجوري ومحمود أمين العالم وميشال كامل وبيتر ويصا واصف ويهت النادي وأحمد عبد المعطي حجازي ومصطفى إبراهيم مرجان وعبد الحكيم محمد عبد الله قاسم ومصطفى عبد السلام هيكل ، وتضم المجموعة الثانية الذين يعملون في العراق ولبنان مثل محمود السعدني وسعد التائيه وسعد زغلول فؤاد وطاهر عبد الحكيم المهدي وأحمد عباس صالح وعبد المنعم الغزالي ومحمد أنور عبد السلام ونيل الألفي وعبد السلام زكي مبارك وإبراهيم محمد عبد الجليل سعد وصافيناز كاظم وأمير اسكندر بولس وسيمر فهمي كرم ومحمد عفيفي عامر وفتحي خليل إبراهيم وعبد الرحمن الخيسي وتضم المجموعة الثالثة الذين يعملون في ليبيا وهم السعيد السيد حبيب ومصطفى أحمد حسين تركي والسيد الجبرتي وفوقية علي عبد العال وجلال بركات وجمال الدين الشرقاوي وعبد الغني قر ومبدحت بكير .

ويلاحظ أن الرصد الأمني للمثقفين المصريين المعارضين الذين يعملون في الدول العربية وأوروبا قد انصب على «المقر الأخير» لاقامة الكتاب والمثقفين ولا يسهم في الكشف عن حركة المثقفين والكتاب والصحفيين بين الدول العربية وبعضها البعض ، أو بين الدول العربية والأوروبية ، ومن ثم فإنه لا يساعد في «معرفة» «المواقع الاعلامية والفكرية» التي عمل بها المثقفون المصريون المعارضون لسياسة السادات . كما ان قائمة الأسماء ، بمجموعاتها الثلاث ، تتوقف عند حدود الأسماء التي نشطت في

معارضتها لسياسات السادات وقراراته وبرزت في تبني خط العداء للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر ابان حرب أكتوبر ، وصار من المنطقي أن تعتمد السلطة السياسية الى التفكير في أساليب لمحاصرة نفوذهم الاعلامي في الصحافة العربية ، ولذا فإن هذه القائمة لا تعد مصدراً شاملاً لحصر الصحفيين والكتاب الذين هاجروا الى الخارج لأسباب سياسية تتعلق بالقيود على حرية التعبير وغيرها .

فالى جانب هؤلاء شارك الفريد فرج وبكر الشرقاوي في تحرير «مجلة 23 يوليو» التي أصدرها محمود أنيس وكرم مطاوع وسعد ليبب وأحمد بهاء الدين وفؤاد دواره وأحمد أبو المعاطي أبو النجا وسليمان فياض ونبيل زكي وسعد زهران وعبد الجليل حسن ومحمد حجي⁽⁵⁰⁾ ، وقد سبق هؤلاء جميعاً إبراهيم عامر «الذي هاجر الى لبنان ، بعد أن رفض الخضوع لقرارات لجنة النظام في فبراير 1973 بتحويله الى موظف في هيئة الاستعلامات ، شأنه شأن الكثيرين من الصحفيين ، وهناك عمل في صحيفة «بيروت» حتى استشهد مخنوقاً بلهب الحبر والورق أثناء هجوم بالقنابل والمدافع على مقر صحفيي «المحرر» و«بيروت» ، وكانت جنازته «حدثاً عربياً» بالغ الدلالة ، إذ اعتبرته الثورة الفلسطينية واحداً من شهدائها وشيعت جنازته في بيروت باعتباره واحداً من الشهداء»⁽⁵¹⁾ .

وتعتبر هجرة الصحفيين والكتاب والمثقفين المصريين من أبرز الظواهرات في تاريخ الصحافة العربية والعلاقات الثقافية والسياسية بين دول الوطن العربي في السبعينيات . وبغض النظر عن وجود مصلحة ما لبعض النظم العربية في دعم المعارضة المصرية لسياسات السادات ، أو تعرض المهاجرين لضغوط سعت لتوظيفهم في اطار «سياسات المحاور» العربية ، فقد كشفت هذه الظاهرة عن عمق الحرص العربي على «ارتباط مصر بأمتها العربية» وأهمية التركيز على «الالتزام المصري بالمواجهة الشاملة للتحديات التي تواجه الأمة العربية وفي مقدمتها التحدي الصهيوني» ، ولقد وجد صناع القرار في الدول التي هاجر إليها المثقفون المصريون ، إن هؤلاء المثقفين يمثلون «ضمير مصر العربي» و«صناع ذاكرتها العربية» وأن هروبهم من مصر وخلو المجال الثقافي والفكري لدعاة الفرعونية والانتماء الى حضارة البحر الأبيض المتوسط «في

الصحافة والمؤسسات الثقافية والاعلامية المصرية ينطوي على تهديد لانتفاء مصر العربي الذي تعزز في ظل زعامة جمال عبد الناصر .

وطبقاً لهذا التصور ، فقد أحسنت الدول العربية استقبال المثقفين المصريين الذين هاجروا إليها ، واحاطتهم برعاية خاصة ، واعانتهم على التغلب على كثير من مشكلات الإقامة والحياة فيها . وأسّرت الاتحادات والهيئات والمؤسسات المعنية بالعمل الاعلامي والثقافي في تلك الدول الى احتضانهم وافساح المجال لممارسة دورهم الاعلامي والثقافي في الكشف عن سلبيات السياسة المصرية ، وكان ذلك تعويضاً عن المطاردة الأمنية والمحاربة في الرزق والكبت الذي لاقوه في مصر . ولقد بلغ التأثير بهذا الموقف العربي حداً دفع أحد الكتاب - ممن عملوا في الصحافة العربية بعد الهجرة من مصر - الى القول : «العراقيون فتحوا صدورهم منذ عام 1973 - عام المذبحة⁽⁵²⁾ - لعشرات المثقفين المصريين احتلتهم الدولة هناك في أرفع مكان ووضعهم الناس البسطاء موضع القلب . الكويت استقبلتهم في الجامعات والمعاهد والصحافة . ليبيا كانت حضاناً دافئاً لهم . الجزائر عاملتهم كوطنين . أما لبنان فقد كان لهم وطناً بلا زيادة أو نقصان . وفي هذه الأقطار العربية عاشوا أروع سنوات حياتهم فكراً وخصوبة . ولولا «وجودهم» هناك لما كان الوجه الآخر لمصر «حاضراً» في الخارج . لولا هؤلاء العرب ، لما تمكن أحمد عباس صالح ومحمد أنيس ومحمود السعدني وطاهر عبد الحكيم وكرم مطاوع وسعد لبيب وأحمد بهاء الدين وأحمد أبو المعاطي أبو النجا وسليمان فياض ومحمد عفيفي مطر وأمير اسكندر وميشال كامل وسمير كرم ونبيل زكي والفريد فرج وسعد زهران وعبد الجليل حسن ومحمد حجي وغيرهم عشرات ، من أن يظلوا على «قيد الحياة الفكرية والفنية» الى اليوم . ان العرب - دون أي دفاع عنهم - حفظوا لمصر ضميرها الحقيقي . عقلها ووجدانها . فكرها وشعورها . حين حافظوا علينا ولا يزلون»⁽⁵²⁾.

واذا كان لظاهرة هجرة الصحفيين المصريين الى الدول العربية دلالاتها «العربية» فان لهذه الظاهرة دلالاتها المصرية «الخاصة» التي يمكن تحديدها على النحو التالي :

1 - إن السلطة السياسية ، بقيادة الرئيس السادات ، أبرزت حرصاً على التخلص من الكتاب والصحفيين والمثقفين المعارضين ، وأعادت اهتماماً خاصاً بمطاردة

هؤلاء المثقفين ومحاصرتهم أثر نجاح السادات في توطيد دعائم حكمه ونجاحه في التخلص من المجموعة الناصرية التي كانت تشاركه الحكم . وانها وجهت ضرباتها مبكراً الى هؤلاء المثقفين بأبعادهم عن عملهم ونقلهم الى مؤسسات غير إعلامية .

2 - ان تصفية نفوذ الكتاب والمثقفين المعارضين بدأ مبكراً أثر انقلاب مايو 1971 بإغلاق المجلات الثقافية الجادة التي كانت تصدر عن وزارة الثقافة منذ الستينيات والتي كانت تمثل منبراً للمثقفين المصريين وهي مجلة «الفكر المعاصر» و«تراث الإنسانية» و«المجلة» و«الكتاب العربي» و«الفنون الشعبية» و«المسرح» و«السينما» وكذلك «سلسلة كتب المكتبة الثقافية» ، و«سلسلة المسرحيات العالمية» . ولقد كان قرار اغلاق هذه المجلات - الرفيعة المستوى - ايذاناً بنهاية فترة من فترات التحرر الفكري النسبي في مصر ، فعلى الرغم من صدور هذه المجلات عن هيئة حكومية ، هي وزارة الثقافة ، فانها لم تكن «لسان الحكومة» ولم تكن تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدولة ، كما أنها لم تتجح كلها نجاحاً سياسياً أو ايديولوجياً واحداً ، بل كانت على العكس من ذلك تماماً تعبر عن أفكار وأراء ومواقف متشاربة ومتنافسة ، وبذلك قام بينها كلها نوع من التكامل ساعد على أن تعطي مساحة كبيرة جداً من المجال الثقافي العام ، وفي مختلف ميادين المعرفة والابداع والتخصص .

3 - حرصت السلطة على أن تقدم تبريراً رسمياً لقرار إغلاق المجلات الثقافية ، وقد تركز هذا التبرير على ضالة توزيع هذه المجلات . الى حد يجعل من استمرار صدورها عبئاً مالياً على الدولة . ولم يكن هذا التبرير حقيقياً⁽⁵³⁾ . وانما هو نوع من التعمية على السبب الأصلي وهو «فرع السلطات الحاكمة في أوائل السبعينيات من غو حرية الفكر وزاديا جرأة المفكرين على النقاش والنقد ، ولم يكن ثمة وسيلة أمام تلك السلطات لوقف هذه الحركة التحررية إلا منع المجلات الثقافية عن الصدور ، بصرف النظر عن اتجاهاتها ومواقفها . فالمثقف - بالضرورة متمرّد وأصعب قياداً وخضوعاً ، ومن هنا جاء القرار شاملاً لجميع مجلات الوزارة التي حكموا عليها بأنها فاشلة»⁽⁵⁴⁾ .

4 - ان المطاردة والحصار والتضييق الذي فرضته السلطة على الثقافة والمثقفين المعارضين كان حاداً الى درجة دفعت بالكثيرين الى الهجرة ، وان اللجوء الى اصدار

قرارات تجبر الكتاب والمثقفين الى الهجرة كان تساجاً لتخطيط مقصود اتجه الى التأسيس «لتحول سريع» في ميدان الصحافة والثقافة والفكر . في الوقت الذي كانت تلجأ فيه السلطة الى تحول تدريجي في الميادين السياسية والاقتصادية .

تشهد تلك الميادين على أن السادات كان حاكماً شديد الحذر ، فلم يسفر عن وجهه الحقيقي إلا بعد وقت طويل ، وبعد خطوات شديدة التدرج ، فهو لم يعلن عداؤه للسوفيات إلا في يوليو 1972 ، عندما طرد خبراءهم ، وحتى في ذلك الحين كان يدعو الى «وقف جديدة مع الصديق» وهو لم يجهر بسياسته الاقتصادية الجديدة - سياسة الانفتاح - إلا منذ عام 1975 ، وكانت هذه السياسة تطبق في البداية على استحياء ، وبخطوات حذرة . أما الاتجاه الى التفاوض المباشر مع إسرائيل ، كما برز في عام 1977 ، فكان لا بد من التهديد له باتفاقيتين لنقض الاشتباك . وأخيراً فان سياسته المالية لأمريكا لم تظهر إلا بعد عام 1974 . وهكذا كان العهد الجديد في مصر متدرجاً في كل الأمور الأساسية ، يهدد للتغيرات الحاسمة التي أدخلها على اتجاهات السياسة والاقتصاد بخطوات بطيئة تتجنب أسلوب التحول المفاجئ .

ولكن الميدان الوحيد الذي كان يشذ عن هذه القاعدة هو الميدان الثقافي : فقد ضرب العد الجديد ضربه على الصعيد الثقافي ، بمجرد أن استتب له امر البلاد . ولهذا التعجل دلالاته . وتحدد دلالاته في ضوء عدة افتراضات : فمن الجائز أن التحول المرسوم ينبغي ان يبدأ بتغيير العقول قبل تغيير السياسات والممارسات ، ومن هنا كان الانقلاب في ميدان الثقافة هو الذي ينبغي أن تكون له الأولوية على غيره ، ومن الجائز ان الاحساس بخطر الثقافة وأهميتها كان له دوره في تنبيه «الانقلابيين» الى ضرورة التصرف بسرعة . ومن الجائز أن العامل الحاسم تكن جذوره في أن الدرجة «التقدمية» في الميدان الثقافي كانت تفوق درجتها في كافة الميادين الأخرى ، ومن ثم وجب البدء باسكات صوت الثقافة قبل غيرها^(١) .

5 - كان عمق التغيير والتحول في الميدان الاعلامي والثقافي مسألة ضرورية لدى السلطة السياسية فقد بدا للسلطة ان اللجوء الى «المهادنة» في المجال الصحفي والاعلامي والثقافي قد يشكل خطراً على بقائها ، في ظل السباح للكتاب والمثقفين باشاعة مفاهيم قد تؤسس لأنماط قيم تعوق ما تخطط له من تحولات سياسية

واقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب وتعرقل بمنهجها في التأسيس لنظرة جديدة الى الصراع العربي الإسرائيلي تمكن مصر من صلح منفرد يقفز فوق التزامها بحل عربي شامل . ولكن على الرغم من أهمية هذا التغيير ، فإن السلطة السياسية حرصت على أن يتم تحت لافتات تخفي أهدافها الحقيقية . ولقد ساعدتها ظروف الأعداد للمعركة مع إسرائيل قبيل حرب 1973 الى استبعاد الكتاب والمثقفين تحت لافتات متعددة أهمها اتهام المثقفين بـ «الأضرار بالوحدة الوطنية» و«تهديد الأمن القومي للبلاد» و«تشويه صورة مصر» و«مناهضة النظام القائم» و«العابلة» و«الشيوعية» و«الاحاد» وغيرها من التهم التي لا تسبب إرهاباً فكرياً لمن توجه إليه فحسب ، وإنما تشيع جواً من الإرهاب لكل من يفكر في الدفاع عن أصحاب هذه التهم في مواجهة السلطة التي كانت في ذلك الوقت ترفع شعار «العلم والإيمان» و«التمسك بالقيم الروحية» وتتابع الجماهير بحملات دعائية منظمة حول «التعبئة الشاملة» من أجل المعركة .

6 - ان مطاردة المعارضين لم تتوقف عند حدود أبعادهم عن مواقعهم الاعلامية في الصحافة والراديو والتلفزيون ، أو خلق مناخ عام من الإرهاب الفكري لهم ، يدفعهم الى الهجرة ويريح السلطة من أفكارهم «المريضة» ، أو اغلاق المجلات التي كانت منابر للثقافة الجادة وحرمانهم من فرص العمل فيها ، وإنما امتد ليشمل اجراء سلسلة من التغييرات في قيادات المؤسسات الصحفية . افضت الى أبعاد الصحفيين الذين لا تطمئن السلطة الى ولائهم ، والدعوة لانتخابات «عامة» ، شملت كل النقابات المهنية ، اثر انقلاب مايو 1971 ، بما يؤدي الى «اعادة تنظيم» هذه النقابات ، بطريقة تضمن التخلص من بعض عناصر «التنظيم الطليعي» الذي كان مصدر قلق للرئيس السادات .

ولقد ساهمت هذه المتغيرات - مجتمعة - في تشكيل البيئة السياسية ، التي دفعت بالكتاب والصحفيين والمثقفين المصريين المعارضين الى الهجرة الى خارج مصر قبيل حرب أكتوبر .

المرحلة الأخيرة : (1977 - 1981) :

تعد هذه المرحلة أكثر المراحل تعقيداً في تاريخ التطور السياسي والاجتماعي

للمجتمع المصري في حقبة السبعينيات ، فقد شهدت بلورة أكثر وضوحاً للتوجهات التي حرص الرئيس السادات على التعمية عليها كثيراً منذ توليه للسلطة ، وزيادة في حدة الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية المناصرة لتوجهات الرئيس ، وتلك التي باتت تنظر الى خطورة هذه التوجهات على مصالح الأغلبية الفقيرة من المواطنين ، ودور مصر العربي ، وموقعها بين القوتين الأعظم ، وصعوداً في دور وسائل الاتصال الجماهيري التي بدأت وكأنها «منتديات خصبة» لحركة الصراع السياسي والاجتماعي في مصر ، و«مرآة» لمعارك الصراع بين القوى المختلفة على كسب الرأي العام المصري ، و«وثيقة» لمواقف تلك القوى ورموزها ازاء الأحداث والقضايا الداخلية والخارجية .

في يوليو العام 1972 صدر القانون 40 لسنة 1977 ، ليكون بمثابة الإطار القانوني للحياة الحزبية ، بعد أن دشّن الرئيس أساسها ، بقرار منه ، أمام مجلس الشعب في نوفمبر من العام 1976 ، وطبقاً لهذا القانون أصبح «للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ، ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون⁽⁵⁶⁾ . واتجه القانون الى التأكيد بأن «لكل حزب حق اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقييد بالحصول على الترخيص المشار إليه في المادتين (1 - 2) من القانون رقم (156) لسنة 1960 بشأن تنظيم الصحافة»⁽⁵⁷⁾ .

ولقد أدخل هذا الاعتراف القانوني الصحافة المصرية مرحلة مختلفة عما كان عليه حالها منذ صدور قانون تنظيم الصحافة (156) لسنة 1960 . ففي مواجهة المؤسسات الصحفية المعروفة بالقومية : دار التحرير ، أخبار اليوم ، الأهرام ، دار الهلال ، روز اليوسف ، دار المعارف ، دار التعاون ، سارعت أحزاب المعارضة الى استثمار حقها القانوني ، بإصدار صحف جديدة ، تمثل أداتها في التواصل مع القوى الاجتماعية التي تسعى لخدمتها وتحقيق مصالحها ، وتمكنها من «الترويج لأفكارها ونشر برامجها ، وتسهم في نقل صورة مضيئة حول الحزب وأهدافه ورموزه من الكوادر والقيادات الحزبية في المواقع المختلفة ، وتهيء فرصاً قوية للحزب في الدفاع عن نفسه ، وتحصين جماهيره ضد الحملات الهجومية التي تتجه نحو الخصم من الرصيد الشعبي للحزب وعزله عن قواعده ، وفشل فاعليتها في دعمه للوصول الى السلطة .

وخلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية ، ففي 28 يونيو

1977 ، صدرت صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب الحاكم) وفي 14 نوفمبر 1977 صدرت صحيفة (الاحرار) عن حزب الاحرار الاشتراكيين ، وفي أول فبراير 1978 صدرت صحيفة (الأهالي) عن حزب التجمع الوطني التقدمي والوحدوي ، وفي أول مايو 1979 صدرت صحيفة الشعب عن حزب العمل الاشتراكي .

ولاشك في أن صدور الصحافة العربية (المعارضة) أسهم في تغيير بعض ملامح الصورة في أوضاع الصحافة المصرية المعاصرة ، فلم تعد الصحف «القومية» ، تحتكر لذاتها حق ممارسة النشاط الصحفي والاتصال بالجمهور في مصر . وبدلاً من وجود صحف تدين بالولاء «غير المباشر» للسلطة السياسية ، مجسدة في صانع القرار المركزي : رئيس الجمهورية ، وترتبط بأفكاره ومفاهيمه وتروج لسياساته ، وتلتزم غالباً بسياسة تحريرية تقوم على تأييد كل ما يصدر عنه ، صدرت صحف أخرى ، تتوزع ولائها بين أحزاب وقوى سياسية ، مغايرة ، أو تبدو مغايرة ، وتتطلع الى ممارسة دورها الرقابي في رصد ، ما قد تراه من أخطاء أو سلبيات ، والتحذير من أثارها ، والدعوة للتغيير ، والتشكيك في سياسات السلطة التي هيأت فرصاً لهذه الأخطاء والسلبيات ، في إطار من ممارسة حقها في السعي للوصول الى السلطة وتدولها بالوسائل الديمقراطية .

وفي هذه المرحلة يمكن رصد أزمة المعارضة في الصحافة المصرية على محورين :
المحور الأول : أزمة المعارضة في المؤسسات الصحفية المعروفة بـ «القومية» .
المحور الثاني : أزمة الصحافة الحزبية (المعارضة) وتعالج هذه الدراسة المحور الأول فقط :

أزمة المعارضة في المؤسسات الصحفية المعروفة بـ «القومية»
1977 - 1981 :

تعد أزمة المعارضة في المؤسسات الصحفية «القومية» امتداداً لما استقر عليه شكل العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات الصحفية القومية منذ أن تولى الرئيس السادات السلطة الفعلية في مصر في العام 1971 . وتحتل هذه الأزمة مكانتها كنتيجة موضوعية لنزوع السلطة السياسية الى ضمان السيطرة المطلقة على المؤسسات

الصحفية ، وتوظيفها في دعم التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود ، والحد من كل فكر مناوئ يمكن أن يشكل خطراً أو يعوق انجاز الخطط والبرامج والأهداف العامة للسلطة . وغالباً ما تكتسب هذه الأزمة عمقا وحدة بالتلازم مع أزمات السلطة السياسية في الفترات التي شعرت فيها بالغضب أو الاحتجاج الجماهيري . بحيث يمكن القول ان أزمة المعارضة في الصحف القومية ، في هذه الفترة ، كانت جزءاً من أزمة السلطة ، الداخلية والمعارضة . وفي ظل هذا الوضع ازدادت درجة لجوء السلطة السياسية الى أعمال آليات السيطرة والضغط والتحكم في ممارسات الصحف القومية . ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي :

1 - التدخل في تشكيل مجالس إدارات الصحف ، وابعاد القيادات الصحفية التي لم تعد قادرة على ادارة العمل الصحفي بطريقة تضمن مساندة سياسات الرئيس وتوجهاته الداخلية والخارجية :

ازداد التدخل حدة ابان مظاهرات الطعام التي عمت مدن مصر وأقاليمها في 18 و19 يناير 1977 وشكلت أحداثها تهديداً قوياً لسلطة السادات وقفوزه ، بعد أن كان قد اطمأن الى سيطرته على مقاليد الأمور منذ انتصار أكتوبر 1973 . لجأ السادات الى الهجوم على الصحف المصرية «القومية» وحملها مسؤولية المظاهرات ، لأنها - في رأيه - أثارت الناس بنشر قصص محاكمات الفساد في أماكن بارزة ، وقد ساد هذا الرأي اجتماعات مجلس الأمن القومي ، في يومي 20 و21 يناير 1977 واتجه النقد الى صحيفة (الأخبار) ، التي بدت صاحبة المسؤولية الكبرى في التعبئة ضد الفساد⁽⁵⁸⁾ .

ولقد برزت مجلة «روز اليوسف» في تبني موقف مخالف لرؤية السلطة السياسية ومعالجتها لتلك الأحداث . ففي الوقت الذي اتجهت فيه الحكومة الى وصف هذه الأحداث بأنها «مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتأمرين الى الحكم عن طريق العنف وانهاء ثورة 15 مايو المجيدة»⁽⁵⁹⁾ واتهمت «العناصر الشيوعية المنظمة وبعض قيادات حزب التجمع وبعض العناصر من مدعي الناصرية بالسعي للانتفاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها»⁽⁶⁰⁾ . اتخذ مجلس تحرير روز اليوسف برئاسة عبد الرحمن

الشرقاوي ، موقفاً مختلفاً ، وهو أن ما حدث (انتفاضة شعبية) ، وإن وزارة ممدوح سالم هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن هذه الأحداث التي لم تخرج عن كونها تعبيراً شعبياً ، لا دخل له بأية تيارات سياسة ، وكتب في هذا المعنى عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ وفي غانم وغيرهم .

وهذه الرؤية ، وتلك المعالجة كان من الضروري أن تصطدم (روز اليوسف) بالرئيس نفسه ، وأن ينتهي ما جمع بين السادات والشرقاوي من وفاق ، منذ أن تبنى عبد الرحمن الشرقاوي موقفاً مؤيداً للسادات في صراعه ضد منافسيه وخصومه السياسيين في مايو 1971 ، واعتبره السادات رمزاً لليسار الوطني في مصر . إذ بدأ الرئيس يردد أن ما جرى في 18 و19 يناير هو في حقيقته «انتفاضة حرامية» سعى اليسار إلى تفجيرها ، وتورط فيها حزب التجمع ، الذي بدأ ناكراً لجميل السادات عليه ، في السماح له بالعمل السياسي الشرعي .

بدا التناقض واضحاً بين رؤية السادات وتكييفه لأحداث يناير من ناحية ، ومعالجة (روز اليوسف) لتلك الأحداث من ناحية أخرى . وسعى الرئيس لابعاد روز اليوسف عن الاستمرار في نشر «وجهة نظرها» . «فأبلغ عبد الرحمن الشرقاوي بأنه لا يلزمه بالدفاع عن الحكومة احتراماً لموقف كتابها ، ولكنه يطالبه بالألا تتعرض المجلة للموضوع . وعندما عرض الشرقاوي الأمر على هيئة تحرير المجلة ، رفضت تنفيذ ما طلبه الرئيس ، وقررت كتابة تحقيق صحفي عن المظاهرات حملت فيه الحكومة مسؤولية ما حدث ووصفت تحرك الجماهير بأنه هبة تلقائية»⁽⁶¹⁾ .

أثار هذا الموقف غضب الرئيس السادات ، وفي اجتماع دعا إليه رؤساء تحرير الصحف ، وحضره صلاح حافظ بوصفه رئيساً لتحرير روز اليوسف سأله السادات : ما رأيك يا صلاح في 18 و19 يناير .. انتفاضة شعبية أم انتفاضة حرامية ؟! فأعلن صلاح حافظ أنه لا يوافق رئيس الجمهورية على وصفه للأحداث بأنها «انتفاضة حرامية» .. وقال أنه يصر على أن هناك أسباباً حقيقية دفعت الناس للخروج والشغب⁽⁶²⁾ ، غير أن الرئيس لم يستوعب ما قاله صلاح حافظ ، وكان السؤال في جوهره سؤالاً استكشافياً ، سعى من خلاله إلى أن يعرف «موقع صلاح حافظ» الفكري والاجتماعي ، وبعدها يقرر ما إذا كان يصلح لأن يستمر في موقعه رئيساً للتحرير أم لا .

لم يكن صلاح حافظ من (المؤيدين) لمعالجة الرئيس للأحداث ، وكان ذلك يكفي سبباً لأبعاده ، إذ بدأ السادات في تلك المرحلة - يساوره الشك في الكتاب الذين لا يؤيدن سياساته (علانية) ، حتى بدا له أن من (لا يؤيد) لابد وأن يكون (معارضاً) لجرد أنه تبنى موقفاً يقوم على الكف من التعليق عن الأحداث الكبرى التي تم الرئيس والاهتمام بقضايا تبدو (هامشية) من وجهة نظر الرئيس أيضاً .

ولذلك فقد طلب السادات من عبد الرحمن الشرقاوي إقالة صلاح حافظ من رئاسة تحرير روز اليوسف ، وأبلغه : الشيوعيين ضحكوا عليك وأيضاً صلاح حافظ ضحك عليك⁽⁶³⁾ . ولم يغادر صلاح حافظ موقعه وحيداً ، إذ قام عبد الرحمن الشرقاوي بوضع استقالته تحت تصرف الرئيس ، الذي قبلها وقام بتعيينه رئيساً للمجلس الأعلى للآداب والفنون بدرجة وزير ، وكتباً غير متفرغ بالأهرام ، ثم قام السادات بتعيين هيئة تحرير جديدة للمجلة ، فتولى موسى الشافعي رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة تحرير روز اليوسف ، وأصبح عبد العزيز خميس مديراً للتحرير ، ليقودا روز اليوسف ، المؤسسة والمجلة في الاتجاه الذي يريده الرئيس ، وقد أظهر كل منهما إخلاصاً في التعبير عن أهداف الرئيس ، وتأييد سياساته والهجوم على خصومه ، ونجحا في استقطاب عدد من الكتاب واستكتابهم في إطار الدعوة لأفكار الرئيس حول السلام مع إسرائيل وتعبئة الرأي العام المصري ضد الدول العربية التي عارضت سياساته في الصلح المنفرد ، وكان في مقدمة هؤلاء الكتاب الدكتور عبد العظيم رمضان .

2 - مواصلة سياسة اغلاق المنابر الثقافية والفكرية التي قامت على نقد الأسس الفكرية للنظام السياسي المصري منذ الستينيات :

كان السادات يتمتع بحساسية شديدة إزاء المجالات التي ارتبطت بالفكر الاشتراكي وتجاربه ، وقد حرص منذ بداية السبعينيات على تصفية كافة المنابر الثقافية الجادة ، وكان اغلاق مجلة (الكتاب) في العام 1974 ، الحلقة الأحدث في مسلسل الاغلاق الذي طارد مجلات اليسار في ظل حكم السادات .

وفي أعقاب مظاهرات الطعام في يناير 1977 أصبح موقف مجلة (الطليعة) إزاء

هذه الأحداث موضوعاً لصدام بين السلطة وهيئة تحرير الطليعة . وكان موقف المجلة حجة لتحقيق هدف قديم تطلع إليه الرئيس السادات وسعى الى تنفيذه بشكل جدي في العام 1974 - 1975 ، عندما كان أحمد بهاء الدين رئيساً لتحرير الأهرام ، إذ حاول أن يدفع به لكي يغلق مجلة الطليعة أعمالاً لمسؤوليته في الاشراف على كل ما يصدر عن الأهرام من مطبوعات ، معلناً أنه يستاء من خطها الماركسي الصريح ، ولكن أحمد بهاء الدين دعا السادات الى أن يتحمل هو ، شخصياً مسؤولية الاغلاق ، ورفض أن يقوم بهذا الدور . وكما لم تفلح محاولات السادات مع أحمد بهاء الدين ، نجح أيضاً إحسان عبد القدوس في حماية حق كتاب الطليعة في التعبير الحر ، وأفلت من سعي السادات المغموم لتوظيفه في إغلاق الطليعة^(*) . وبذلك كان أحمد بهاء الدين ، وإحسان عبد القدوس نموذجين بارزين في الوعي بخطورة اتجاه السلطة لتوظيف الصحفيين ضد بعضهم البعض ، وبذلك فقد نجحوا في أن يبعدا أنفسهم عن دائرة الاعتداء على حق زملائهم في التعبير ، وأظهرا احتراماً كبيراً ، لا لهذا الحق فحسب ، وإنما لتاريخها الصحفي والفكري .

وعندما وصل يوسف السباعي الى منصب رئيس مجلس ادارة الأهرام ، وفقاً لتشكيلات مارس 1976 ، صار من الواضح أن كتاب (الطليعة) قد دخلوا (الزمن الصعب) فتاريخ يوسف السباعي في مجال الحريات الصحفية ، لا يشير الى تمتعه بإمكانيات تفهم القيمة الكبرى لوجود (رأي آخر) يتحمل مسؤولية المراقبة والنقد والتصحيح للسياسة العامة للدولة . ومنذ وصول السادات الى السلطة ، أبدى يوسف السباعي التزاماً مطلقاً بسياساته ، فاكتسب الخط السياسي العام للدولة قداسة لديه ، وصار مستعداً لأن يلي ما يطلب منه حماية لهذا الخط وتحصيناً له .

«بدأ الصدام بين يوسف السباعي و(الطليعة) ، اثر صدور عدد فبراير 1977 ، ففي افتتاحية العدد : «جواهر يناير بين الحكومة واليسار» كتب لطفي الخولي مدافعاً عن (انتفاضة يناير) من العام نفسه ، واتهم الحكومة بالتورط في رفع أسعار السلع الأساسية ، فما كان من يوسف السباعي إلا أن طالب بحقه في الاشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع ، وكان هذا التدخل من جانب السباعي منافياً لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام 1965 منبراً متميزاً لليسر الماركسي ،

كما أن هذا التدخل من جانب السباعي جاء منافياً لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولي رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبوعاتهم أمام القضاء ، ويلغي دور «القانون» و«نقابة الصحفيين» و«ميثاق الشرف الصحفي» وهي المؤسسات المادية والمنوعية التي يلتزم تجاهها الصحفيون»^(٦٤) .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن السباعي أصر على التدخل ، وعندما طلب لطفي الخولي رئيس تحرير الطليعة - شفوياً - رفع اسمه عن العدد الذي يزمع تغيير مواده ، اعتبر يوسف السباعي ذلك استقالة وأسرع في تعيين صلاح جلال المحرر العلمي للأهرام (تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما إليها) رئيساً للتحرير ، وتم التخلص نهائياً من اسم الملجعة ، فاستبدل شعار (الطليعة) التقليدي (طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر) ، بشعار يقول «مجلة الإنسان وعلوم المستقبل» وتغير العنوان في مرحلة أخرى ليصبح مجلة «الشباب وعلوم المستقبل»^(٦٥) إلى أن انتهى حالها لتصبح مجلة لـ «الشباب» تحاطب المراهقين من الجنسين وتنقلهم إلى عوالم من الحلم بدينيا المشاهير من نجوم الفن والرياضة ، وتدغدغ مشاعرهم وأحاسيسهم وتحاول أن توفر لهم الاطمئنان والسكينة باصطناع الأمل في (غد أفضل) بعيداً عن أية نظرة أو معالجة نقدية لما إذا كان «الواقع» يسمح بذلك أم لا .

3 - بروز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب المعارضين من الكتابة في «الصحف اليومية» :

لم تكن هذه الظاهرة حديثة على الممارسة الصحفية في تلك المرحلة ، إذ أن الصحفيين المعارضين عانوا من آثارها أثناء اتفاقية فض الاشتباك الأولى والثانية ولقد جاءت مبادرة السلام لتضيف أعباء وضغوطاً جديدة على الصحفيين المعارضين بسائر انتاداتهم ومواقعهم الفكرية والاجتماعية ، ولم يكن مسموحاً لأحد منهم بأقل من التأييد لمبادرة السادات التي صارت «تاريخية» ، وإزاء هذا العمل «التاريخي» جرى الفرز بين الصحفيين المصريين ، فبدأ المجال واسعاً للكتابة أمام (المؤيدين) أما المعارضين فلم تتح لهم فرص مناقشة آراء السادات في الصلح مع إسرائيل .

لدى موسى صبري نجد تفسيراً لذلك ، وهو : «أن الرئيس السادات كان حريصاً

في هذه المرحلة على وضع مزيد من (الضوابط) للحريات السياسية ، حتى يتمكن من انجاز مفاهدة السلام ، وتحقيق الانسحاب الكامل من سيناء»⁽⁶⁶⁾. غير أن استخدام مفهوم (الضوابط) من المفاهيم التي تثير الاستفزاز في مجال الحريات العامة للمواطنين ذلك لأن كل (ضوابط) تحول دون الحق في التعبير ، وتحد من تنوع الرؤى والتصورات حول أحداث المجتمع وقضاياه وتحرم قواه من الاتفاق على حلول لمشكلاته وقضاياه ترتبط بمصالحه الوطنية ، تشكل (قيداً) على المشاركة الفاعلة للمواطنين في صنع القرارات الكبرى التي تؤثر في حياتهم . وفي هذه الحالة فإن استخدام كلمة (ضوابط) بديلاً لـ (القيود) يعد نوعاً من التضليل الذي يراهن على (إبعاد المواطنين) عن عملية صنع القرار .

كان المنع من الكتابة ضرورة لضمان سيطرة الاتجاهات المؤيدة لسياسات السادات مع إسرائيل⁽⁶⁷⁾ ، ولقد بدا للرئيس أن هذا لا يكفي فسمى «لإجبار بعض الصحفيين على إعلان تأييدهم لكاتب ديفيد ، أو منسحب من الكتابة إذا لم يعلنوا تأييدهم لها ، كما حدث مع أحمد بهاء الدين وكامل زهيري . فقد لجأ أحمد بهاء الدين الى الكتابة عن الثقافة ، ولجأ كامل زهيري الى تناول موضوع الصراع العربي الإسرائيلي في عموده من ثقب الباب من خلال منظور تاريخي يوضح طبيعة هذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد غضب السادات وقال : «إن أحمد بهاء الدين يهرب ويتحدث عن الثقافة ، وكامل زهيري اما مع كاتب ديفيد أو ضدها ، فاذا كان ضدها فليس له مكان عندنا ، وفور الاجتماع الذي قال فيه السادات ذلك أبلغ محمد الحيوان⁽⁶⁸⁾ كامل زهيري الذي رد بأنه لا يستطيع تغيير موقفه ، وقد اضطرت السلطة كامل زهيري الى التوقف عن الكتابة نتيجة قيام محسن محمد (رئيس تحرير الجمهورية) بحذف أجزاء من عموده ، مما أدى الى تغيير المعنى ، فاحتج كامل زهيري على ذلك وطلب نشر تصحيح لكن محسن محمد رفض»⁽⁶⁷⁾ ، وكان محسن محمد ينفذ ما سبق وأن شدد عليه الرئيس في اجتماعه بالصحفيين : «هناك كتاب يجب أن يؤيدوا كاتب ديفيد ، وأما أن يتوقفوا عن الكتابة»⁽⁶⁸⁾.

4 - مطاردة الصحفيين المصريين المهاجرين الى الدول العربية وأوروبا :
لم تتوقف المطاردة لذوي الاتجاهات المعارضة عند حدود الصحفيين المصريين

الذين يعملون في المؤسسات الصحفية المصرية ، ولكنها اتجهت نحو الصحفيين المصريين^(٥٥) الذين هاجروا بسبب ما لاقوه من اضطهاد فكري وملاحقة أمنية وحرمان من ممارسة العمل الصحفي في مؤسساتهم ، ونقل الى مؤسسات إعلامية بعد قرارات لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي في فبراير ومارس 1973 .

تعرضت السلطة السياسية في مصر لانتقادات حادة من جانب الصحفيين المصريين الذين يعملون بالصحف العربية في الدول العربية وأوروبا ، وانصبت الانتقادات على جانبين ، الأول : زيارة إسرائيل والمهادنة والتحالف مع الولايات المتحدة والغرب وافتعال المشكلات مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية ، والاتجاه نحو الحل المنفرد ، والتنكر لدور مصر العربي ، والتشكيك في هوية مصر العربية ، والثاني : سياسة الانفتاح الاقتصادي التي صارت (انفتاحاً على الغرب الرأسمالي) والاتجاه نحو تصفية القطاع العام والمكتسبات الاشتراكية التي نالها العمال والفلاحون في ظل ثورة يوليو ، والدعاية المكثفة لأحلام الرخاء ووعود التنمية والرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة ، التي تحاصر المواطنين في الدعاية المكثفة لوسائل إعلام تسيطر عليها السلطة وتوظفها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها .

ولقد أزعجت الاسهامات الصحفية للصحفيين المصريين المهاجرين الرئيس السادات ، فخصص جانباً من خطابه السياسي في تلك المرحلة لهجوم عنيف عليهم خصهم فيه بتهمة عديدة ، فهم : عملاء لموسكو ، ماركسيون ، شيوعيون ، يشجعون على نشر الاحاد ، يسيئون الى سمعة مصر في الخارج ، يكتبون ليقبضوا الثمن من الدول العربية الراضية لمسيرة السلام ، خيانة لمصر وشعبها . يروجون للأكاذيب والشائعات بقصد التشويه والتضليل .

وبدأ الرئيس يتجه الى نقابة الصحفيين طالباً منها التحرك لـ «تتخذ الاجراءات الواضحة في مواجهة هؤلاء الذين أساءوا الى سمعة مصر في الخارج»^(٥٦) ولما لم تتحرك النقابة في الاتجاه الذي قصده الرئيس ، صار موضوع الصحفيين المصريين المهاجرين قضية أمام المدعي العام الاشتراكي ، ونشرت الصحف المصرية اليومية الثلاث في 27 مايو 1978 قوائم لثلاث مجموعات تضم 34 صحفياً مصرية يعملون في أوروبا والعراق ولبنان وليبيا ، تقرر حالتهم الى التحقيق أمام المدعي العام الاشتراكي . وكان ذلك

يدل على اتجاه السلطة الى محاكمة هؤلاء الصحفيين «محاكمة سياسية»⁽⁷⁰⁾ بعيداً عن «القضاء الطبيعي» ، مما شكل ثغرة واضحة في معالجة قضية الصحفيين المصريين ، ولقد اجتهد الخبراء القانونيون في البحث عن مخرج قانوني لذلك «فأعلن المستشار أنور أبو سحلي وزير العدل وقتها في اجتماع لجنتي الشؤون التشريعية والاعلام بمجلس الشعب ان الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين في الخارج لطائلة قانون العقوبات واتخاذ الوسائل لتجريم أعمالهم»⁽⁷¹⁾.

وقد أحس السادات بعجز الحكومة عن إعادة الصحفيين الى مصر ، فسعى الى استثمار احتفال نقابة الصحفيين بمرور 40 عاماً على إنشائها - في 31 مارس 1981 - في كسب ود الصحفيين المصريين وأعلن أنه سيعفو عن يعود من الصحفيين المصريين المهاجرين ، وأن أمامهم مهلة حتى 15 مايو 1981 . وبعد ذلك ستتخذ اجراءات في مواجهة الذين يواصلون حملاتهم ضد مصر ، وقام صلاح جلال نقيب الصحفيين بعدة رحلات عمل لبعض الدول التي يعمل بها هؤلاء الصحفيون في محاولة لاقناعهم بالعودة الى مصر⁽⁷²⁾.

ومن اللافت للنظر أن هذا العفو كان فحاً نسب لـ هؤلاء الصحفيين ، فيعد توجيه نداءات من السادات والمجلس الأعلى للصحافة والنقابة والنقيب للصحفيين المصريين العاملين بالخارج يناشدونهم العودة والعمل في مصر ، فان من عاد منهم اما اعتقل بمجرد وصوله مثل فهمي حسين مدير تحرير مجلة روز اليوسف الأسبق ، واما رفضت السلطة إعادته الى عمله مثل سعد التائه⁽⁷³⁾.

غير أن التطلع الى أعمال التحقيق السياسي في محاكمة الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسات نظام الحكم في الصحافة العربية ، سرعان ما امتد ليغطي الصحفيين المعارضين بالداخل ففي 27 مايو 1978 أرسل نبوي إسماعيل وزير الداخلية قائمة أولى بأسماء خمسة صحفيين مصريين يقيمون داخل مصر ، الى المدعي الاشتراكي ، وقال نبوي إسماعيل أن الصحفيين الخمسة : محمد حسين هيكل ، ومحمد سيد أحمد ، وأحمد حمروش ، وصلاح عيسى ، وأحمد فؤاد نجم ، قد دأبوا على إرسال أخبار ومقالات الى الخارج تشهر بمصر وتهدد سلامة الجبهة الداخلية . وصدر قرار المدعي العام الاشتراكي يمنع سفرهم الى الخارج⁽⁷⁴⁾ . وفي 28 يونيو 1978 صدر قرار جديد يمنع حسين فهمي

وفريدة النقاش من السفر ، واستدعى كل منهما للتحقيق أمام المدعي الاشتراكي⁽⁷²⁾ .
ويلاحظ أن رد الفعل كان عنيفاً على هذه القرارات في الداخل والخارج ، إذ انتقدت الصحف والإذاعات الغربية هذه الاجراءات التي اعتبرتها مناهضة للديمقراطية ، وفي مقدمتها صحيفة (لوموند) الفرنسية و(الهيرالد تريبون) الأمريكية و(التايمز) البريطانية وكتبت النيويورك تايمز الأمريكية تقول : «ان التحقيقات التي أعلن أنها ستجري مع صحفيين يتمتعون باحترام مستوحاة من دافع مناهض للديمقراطية وتفتقر الى ما يبررها» كما أصدر عدد من المنظمات العربية الدولية والسياسية والكتاب الغربيون بيانات تندد بهذه الاجراءات فأرسل 27 من أعضاء مجلس العموم البريطاني مذكرة الى الحكومة المصرية هاجموا فيها الاجراءات التي اتخذت لمحاكمة الصحفيين والكتاب في مصر⁽⁷³⁾ .

ولم يكن لهذه الضغوط ، أو ردود الفعل الغربية ، بصفة خاصة ، أية قيمة لدى الرئيس السادات ، فكل ما اتخذته من اجراءات ، استدعى بمقتضاه الصحفيين المعارضين للتحقيق السياسي أمام المدعي الاشتراكي كان في جوهره نوعاً من الحصار لرموز الفكر المعارض ومحاولة لتهديدهم في أمنهم حتى يقلعوا عن مراسلة الصحف العربية ويكفوا عن توجيه النقد لسياساته في السلام مع إسرائيل ولكي تتاح له الفرصة الكاملة لتوقيع معاهدة السلام . وكان هذا التوقيع مصلحة كبرى للدول الغربية ، قبل أي دولة أو قوة دولية أخرى . ولذا لم ترزعج ردود الفعل الغربية التي رفعت لافتة الدفاع عن الديمقراطية وحرية التعبير في مصر الرئيس السادات ، لأنه في الأصل كان يدرك أن الغرب لا يغضب بشكل جدي من أجل حقوق الإنسان في مصر إلا اذا كان في هذا الغضب ما يحقق مصلحة له⁽⁷⁴⁾ .

5 - محاصرة الدور السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها الى ناد إجتماعي :

بعيداً عن الرئيس ، اتيح للدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يسرب تصريحاً الى صحيفة الأهرام في 3 يوليو 1979 أكد فيه الاتجاه الى تحويل نقابة الصحفيين الى ناد إجتماعي على أن تحال مسؤولياتها في القيد والتأديب الى المجلس

الأعلى للصحافة ، واستند في ذلك الى أن الصحفيين مثل القضاة ، ولا توجد نقابة للقضاة ، وانما يجمعهم ناد ويرعى مصالحهم . ولقد نجحت النقابة في تعبئة الصحفيين المصريين بسائر مواقعهم المهنية والفكرية ، وكان رد الصحفيين عنيفاً على رئيس مجلس الشعب ، فلم يجد مفرأ من إعلان التراجع بعد ثلاثة أيام من تصريحه⁽⁷⁵⁾ . بل أنه دعا الصحفيين الى المشاركة في مناقشة التعديلات الدستورية حول قانون سلطة الصحافة⁽⁷⁴⁾ ، وسبقه منصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية الى تهدئة الصحفيين بتصريح أكد فيه أن الصيغ المطروحة للحوار ليست سوى تصور مبدئي وللصحفيين وكل المهتمين بالقضية أن يقولوا رأيهم بوضوح⁽⁷⁵⁾ .

غير أن السادات لم يتمكن من إخفاء دوره المركزي وراء هذا الاتجاه ، فقد لاحظ أن جهود رئيس مجلس الشعب لم تفلح في عرض الفكرة بطريقة تقنع الصحفيين المصريين ، وعندئذ أثر أن يواجه بنفسه الصحفيين في اجتماع عاصف بالاسكندرية في 6 أغسطس 1979 ، قال السادات أنه في ظل حرصه على أن تتحول الصحافة الى سلطة رابعة شأنها شأن بقية السلطات تفقد النقابة قيمتها ، ولا يكون لها اي اعتبار : «إذا كان مجلس الوزراء يصرح له بنقابة ، أو السلطة التشريعية (البرلمان) يصرح له بنقابة ، أو السلطة القضائية (القضاء) أصرح له بنقابة .. يبقى نصرح لنقابة الصحفيين .. احنا بنقول سلطة .. ده النقابة مفهوم أقل .. مش أقل .. لا يذكر جنب سلطة»⁽⁷⁶⁾ . ولقد بدا الرئيس متمسكاً بفكرة حول تحويل النقابة الى ناد ، مما دعا الصحفيين الى الدفاع عن نقابتهم بحماس ، وتركز الدفاع حول النقاط التالية⁽⁷⁷⁾ .

- 1 - ان نقابة الصحفيين نقابة مهنية من الدرجة الأولى ، وليس لها علاقة بالسياسة .
 - 2 - انه من الحق الطبيعي للصحفيين أن يسعوا الى تحسين المهنة وتحسين أوضاعهم كمهنيين .
 - 3 - ان النقابة مؤسسة ديمقراطية ولها تاريخ طويل منذ العام 1941 ، وإذا كان هناك أي خلخلات في الطريق فهذا لا يثنيها عن الهدف .
- في مواجهة هذا الدفاع ، كشف الرئيس عن نواياه وموقفه الحقيقي من النقابة

فاتهم النقابة بالتخاذل في معاقبة (الخونة) الذين يهاجمون مصر في الخارج ، والاستمرار في الابقاء على أسمائهم في جداول القيد ، والاشتغال بالعمل السياسي : طبعاً كلهم عارفين أنها اشتغلت بالسياسة .. دي بعثت لي انذار في يوم من الأيام⁽⁷⁸⁾ .. وأنا رئيس الجمهورية ، وهم على خطأ ، وكان ممكن أشيلهم كلهم ، واحطهم في المعتقل لغاية ما أعمل المعركة . وبعد ما أعمل المعركة ، أطلعهم كلهم ، وأقول لهم جام كلامي ، لكن أنا ما علمتاهش⁽⁷⁸⁾ .

ولقد اجتهد حافظ محمود (شيخ الصحفيين المصريين) في البحث عن مخرج للصدام بين الصحفيين والرئيس ، فاقترح أن تشكل فوراً لجنة صحفية قليلة العدد للتعرف على التصورات المختلفة حول تحويل الصحافة الى سلطة رابعة ، ومثلما كان ذلك في صالح الصحفيين الذين سعوا الى تجميد فكرة (النادي الاجتماعي) وجد الرئيس في هذا الاقتراح ما يحسنه ضد الظهور بظهر المتراجع الذي لم ينجح في تحقيق أفكاره حول إلغاء النقابة .

ولكن بقيت النقابة مركزاً يورق فكر الرئيس ، ففي العام 1979 نجح كامل زهيري في الفوز بمنصب نقيب الصحفيين المصريين . واستطاع كامل زهيري أن يعبئ جهود أعضاء مجلس النقابة في اتجاهين رئيسيين . أحدهما يعني بقضايا المهنة ، والآخر يهيء للنقابة فرصتها في التفاعل مع قضايا المجتمع المصري الداخلية والخارجية ويحفظ لها مكانتها باعتبارها (نقابة رأي) يتعين عليها أن تشارك في النقاش العام حول قضايا المجتمع ، وأن تبدي رأيها في كثير من التوجهات العامة لسياسة الدولة .

ولقد واجه مجلس النقابة في تلك الفترة مشكلات حادة في التعامل مع الرئيس السادات فقد دأب الرئيس في كثير من لقاءاته مع ممثلي المهن والطوائف المختلفة ، الذين جمعهم في أجواء الأعداد لتوقيع معاهدة السلام على أن يوجه نداءاته الى نقابة الصحفيين ، طالباً منها التحرك لمعاقبة الصحفيين المصريين المهاجرين بشطب أسمائهم من جداول القيد بنقابة الصحفيين ، ولم تنجح نداءاته العديدة في اقناع مجلس النقابة بموقفه ، فتمنى المجلس موقفاً رافضاً ، بل أن كامل زهيري (النقيب) ذهب في تحديه للرئيس الى التأكيد على أن عضوية الصحفي في نقابة الصحفيين المصريين لا يمكن

أن تمس ، وان قيد الاسم في جداول النقابة ، كالجنسية لا يجوز إسقاطها ، وأن حماية جدول القيد التزام مقدس ومبدأ أخلاقي ومهني . ولم يخش كامل زهيري الدعوة الى هذا الموقف فيما حضره من اجتماعات أو ندوات ، داخل مجلس النقابة ، أو مع مسؤولي جهاز الدولة .

أما في مجال الدفاع عن القضايا العامة ، فان نشاط مجلس النقابة ، عبر لجانه المختلفة ، أصبح يثير حساسية السلطة ويقلقها . فلقد عقد مجلس النقابة عدداً من الندوات التي تضمنت معالجة نقدية لقضايا (هضبة الهرم) و(تحويل مياه النيل الى إسرائيل) و(التطبيع مع العدو الصهيوني) و(سياسات التفاوض مع إسرائيل في ظل انتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، وغزو الجنوب اللبناني) ، وبذلك فقد دخلت النقابة في دائرة المؤسسات (المتردة) على سياسات الرئيس ، شأنها في ذلك شأن نقابة المحامين التي قامت بدور طليعي في المعارضة الواضحة لسياسات الرئيس .

إزاء ذلك اتجه الرئيس للاعداد للسيطرة على نقابة الصحفيين .. وكانت إنتخابات النقابة في مارس 1981 ، مناسبة لتنفيذ أفكاره في احتواء مجلس النقابة ، فجمع قيادات المؤسسات الصحفية ، وأصدر إليهم تعليمات واضحة بضرورة العمل على إسقاط كامل زهيري ، وضمان نجاح المرشحين الذين ينتمون الى الحزب الوطني في إنتخابات المجلس ، وفي مقدمتهم المحرر العلمي للأهرام ، صلاح جلال المرشح لمنصب النقيب ، وكان من الواضح أن الرئيس حسم أمره بضرورة نجاح صلاح جلال ، إذ اعتاد صلاح جلال أن يظهر قبل موعد الانتخابات في لقاءات مع الرئيس والوزراء ، وحظيت تلك اللقاءات باهتمام إعلامي وصحفي بارز ، حتى بدا أنه (مرشح السلطة) . وحرص صلاح جلال على أن ينبه الصحفيين في مؤتمراته الإنتخابية بأنه (رجل الجسور والكبارى) القادر على أن يقيم علاقة قوية بين أجهزة الدولة والصحفيين ، ودأب صلاح جلال على التعريض بالمجلس القديم ، لأنه - في نظره - ساهم في تمزيق أواصر العلاقة بين الرئيس والنقابة ، وسعى الى أن يكسب كلامه حول (الجسور والكبارى) مصداقية ، فلوح بقدرته في الحصول على دعم مالي ضخم تقدمه الدولة للنقابة ، وراح يغازل الصحفيين الشبان

الذين كانت تؤرقهم فرصة الحصول على مسكن يقيمون فيه ، فقدم وعوداً بقدرته على تلبية كل هذه الطلبات بالاتفاق مع وزير الإسكان . وما قدمه من وعود في مجال الإسكان لم يكن أقل أهمية مما قدمه في مجال التليفونات والمواصلات والخدمات الطبية ، في ظل دعم ومساندة حكومية ملموسة من وزراء المواصلات والصحة وغيرهما من مسؤولي أجهزة الدولة .

ولاشك في أن صلاح جلال أيقظ في نفوس الصحفيين الشبان التطلع الى تحقيق أحلامهم في مجال الإسكان والصحة علي يديه . وكان يوم فوزه نصراً للرئيس السادات وزوجته التي كانت تتابع إنتخابات النقابة أولاً بأول . ومع فوز صلاح جلال تحقق هدف الرئيس في ضمان نقابة موالية . وبدا الاتجاه واضحاً داخل مجلس النقابة الجديد - الذي ضم أغلبية من صحفيين دخلوا على قائمة الحزب الوطني - الى الاهتمام بالدور الخدمي للنقابة ، وفي ظل هذا الاهتمام تراجعت مكانة النقابة ، ولم تعد مركزاً من مراكز (النقاش العام) حول سياسات الرئيس وتوجهاته .

6 - إصدار سلسلة من القيود القانونية التي تحول دون التعبير وتحد من النشاط المعارض وتدفعه الى التجديد :

لم يتوقف الرئيس السادات عند حدود محاصرة المعارضين في الصحافة المصرية ، ومطاردة المهاجرين الى الصحافة العربية ، والتدخل في شؤون نقابة الصحفيين والسعي لضمان السيطرة الكاملة على مجلس النقابة وفرض نقيب حكومي يدين بالولاء والطاعة لتوجهاته . فقد دفعه الحرص على أن يظهر أمام الغرب باعتباره الزعيم الذي لا يعارض داخل مصر ، وان توجهاته نحو السلام تحظى بقبول الجميع ، دفعه ذلك الى الاتجاه لتجريم الرأي المعارض وحرمان المعارضين من حقوقهم السياسية وعزلهم سياسياً وابعاد عدد من قادة الرأي المناوئين لتوجهاته عن مراكز التأثير الاعلامي والثقافي .

كان أول هذه التشريعات هو قرار رئيس الجمهورية رقم 23 لسنة 1979 بتعديل المادة 11 من قانون مجلس الشعب ، وقد صدر في 3 مايو 1979 أثناء المعركة الانتخابية التي أعقبت حل مجلس الشعب السابق ، وبناء على هذا التعديل أصبح

مجرد نقد معاهدة السلام أو إبداء رأي معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبتين هما الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبالغرامة التي لا تقل عن 300 جنيه وقد تصل الى 3000 ، بالإضافة الى عقوبة تبعية هي الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية⁽⁷⁹⁾ ، ولقد اكتسبت تلك العقوبة شرعيتها القانونية وفقاً لأحكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم 32 لسنة 1978 .

كذلك صدر القانون رقم 95 لسنة 1980 المعروف باسم قانون العيب ويحوي من القيود على الحرية الفردية ، وعلى الممارسة السياسية ما هو أشد وطأة من تلك الواردة في قانون الطوارئ الذي ألغي في نفس الوقت ، وينص هذا القانون الشاذ في المادة الثالثة منه على المساءلة السياسية ، ومن بينها بطبيعة الحال الدعوة والترويج لمبادئ تتعارض مع معاهدة السلام . أما الجزاءات التي يتعرض لها من تثبت مسؤوليته - وفقاً لهذا القانون - فإنه فضلاً عن المسؤولية الجنائية يحكم عليها بتدبير أو أكثر من بينها الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس التشريعية المحلية أو رئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات العامة ، أو التنظيمات النقابية والاتحادات ، أو الأندية ، أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط - أو الاستمرار فيها . وكذلك الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك في إدارتها أو عضويتها . أو شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التي لها تأثير على الرأي أو تربية النشء أو الشباب .. مع نقل المحكوم عليهم الى وظيفة أو عمل آخر⁽⁸⁰⁾ .

ثم أصدرت الدولة القانون 148⁽⁸¹⁾ لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة في 14 يوليو 1980 وتقضي المادة 18 منه بأن يحظر اصدار الصحف أو الاشتراك في اصدارها أو ملكيتها بأي صورة من الصور للفئات التالية :

- (1) الممنوعون من مزاوله الحقوق السياسية .
- (2) الممنوعون من تشكيل الأحزاب السياسية .
- (3) الذين ينادون بمبادئ تنطوي على إنكار الشرائع السماوية .
- (4) المحكوم عليهم من محكمة القيم .

وطبقاً لهذا النص ، فإن خصوم إسرائيل في مصر ، وهم بطبيعة الحال ممن قد يمنعون من مزاوله الحقوق السياسية ، ومن قد يمنعون من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها طبقاً للتعديلات التشريعية السابق إيضاحها . وهم أيضاً مما قد يزعجهم أمام محكمة القيم لتصدر عليهم أحكامها ، هؤلاء جميعاً لا يحق لهم أن يدخلوا مجال الصحافة أو يخاطبوا الرأي العام من فوق منبرها⁽⁸¹⁾ .

ولاشك أن الرئيس السادات قد وسع في هذه المرحلة في اللجوء الى مطاردة ذوي الاتجاهات المعارضة ، واجتهد كثيراً في التفكير في أساليب لضبط مسار المؤسسات الإعلامية في الاتجاه الذي حدده بالصالح والحل المنفرد مع إسرائيل ، مما دفعه الى اجراءات تنطوي على اعتداءات صارخة تنال من حرية التعبير في المؤسسات الصحفية «القومية» أو المعارضة .

وقد بلغت هذه الاجراءات قمتها في سبتمبر من العام 1981 في أجواء مناخ من الصدام بين الرئيس السادات وسائر فصائل المعارضة المصرية ورموزها الكبار من الساسة والصحفيين وأساتذة الجامعات وعلماء الدين ، ففي ذلك المناخ أصدر السادات قراره باعتقال 1536 من رموز المعارضة في مصر ، واستقبلت الصحف القومية هذا القرار بالترحيب ، واعتبرته «ثورة في العمل الداخلي» وكان موسى صبري ومحسن محمد أول من تبنى هذا التكليف لاعتقال قادة المعارضة في مصر .

وفي إطار من الادعاء بممارسة الرئيس لحقه الدستوري طبقاً للمواد 147 و73 و74 من الدستور ، صدرت ثمان قرارات أطلقت عليها الصحف قرارات حماية الوحدة الوطنية . ومن أهم هذه القرارات ، القرار رقم 489 لسنة 1981 ويقضي بـ «نقل الصحفيين وغيرهم من العاملين في المؤسسات الصحفية القومية والعاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون - الذين قامت دلائل جديده على أنهم مارسوا نشاطاً له تأثير ضار في تكوين الرأي العام أو هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو سلامة الوطن الى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التي يحددها رئيس مجلس الوزراء⁽⁸²⁾ . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 494 لسنة 1981 ويقضي بـ «إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات التالية : الدعوة ، والاعتصام ، والمختار الإسلامي ، وجريدة وطني ، ومجلة الكرازة ، وجريدة الشعب ، ومجلة

الموقف العربي⁽⁸³⁾ . وكما أن هذا القرار حرم المعارضة من أدواتها الإعلامية ، فإن القرار السابق اتجه الى النيل من صحفيين تتوزع مواقعهم بين مؤسسات صحفية وإذاعية تخضع أصلاً للسيطرة ، ولم تعد السلطة تملك القدرة على تحمل وجودهم في تلك المؤسسات .

الخلاصة :

تعرض هذه الخلاصة لنتائج الدراسة في ضوء ثلاثة محاور ، أولها : مكانة رئيس الجمهورية وحدود تأثيره على الممارسة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، وثانيها : دور التحولات في النظام السياسي المصري في التأثير على فرص الحوار الديمقراطي في المؤسسات الصحفية القومية ، وثالثها : دور الصحفيين المصريين أنفسهم ومواقفهم إزاء المسألة الديمقراطية في المؤسسات الصحفية .

أولاً : مكانة الرئيس :

1 - لا يلزم رئيس الجمهورية نفسه بسياسة تقوم على المحافظة على فرص الحوار الديمقراطي داخل المؤسسات الصحفية ، وضمان تنوع الآراء ، وتوفير المناخ لجدل خلاق حول السياسة العامة للدولة ، وإنما يتدخل الرئيس ، لضمان الترويج لرأي واحد ، أو آراء متعددة ، ولكنها جميعاً تصب في اتجاه واحد أيضاً ، يخدم الخط السياسي العام للدولة .

2 - ينظر الرئيس بسخرية الى كل محاولة يقوم بها الصحفيون لممارسة دور مستقل بعيداً عن الخط السياسي العام للدولة ، وعادة ما تعد تلك المحاولة (تمرداً) على السياسة العامة ، وخروجها على قواعد الذوق واللياقة في التعامل مع التوجهات السياسية التي يدعو لها الرئيس .

3 - عادة ما يعد نقد سياسات الدولة ، نقداً مباشراً لفكر الرئيس وتوجهاته . ويحدث ذلك في ظل ما ألفه الرئيس السادات من التوحيد بين شخصيته والدولة ، ووفقاً لهذا «التوحيد» يصبح كل نقد لسياسة الدولة نقداً مباشراً له ، فهو الدولة ، والدولة هو ، ومن ثم فإن نقد (مصر) يعد تطاولاً وإساءة الى سمعتها .

4 - لا يسهم الرئيس بأي دور إيجابي كامل في دعم حرية الصحافة . لقد كان أكثر الزعماء ادعاء بالحرص على الحرية ، بيد أن ممارساته كانت تقود الى أتباع العنف مع كل من حاول من الصحفيين أن يأخذ تصريحاته حول حرية الصحافة مأخذ الجد .

5 - تتجسد الفجوة بين تأكيد الرئيس على الحرية (قولاً) وانتهاكاً لها (ممارسة) في حرصه الدائم على إجراء تغييرات في تشكيلات قادة المؤسسات الصحفية من رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة ، وعادة ، فإن الهدف الرئيسي لهذه التغييرات هو استبعاد الذين بدأ يشك في إخلاصهم له ، وتوطيد نفوذ المخلصين الذين يطمئن الى مساهمتهم للخط السياسي العام للدولة .

6 - يحرص الرئيس على المحاصرة المستمرة للمعارضين ، ويلجأ في ذلك ، الى أساليب تمكنه من هذا الحصار . في مقدمتها تعمد الإرهاب الفكري للمعارضين ، عبر اتهامهم في عقيدتهم وانتائهم الوطني ونزاهتهم وشرفهم السياسي ، وكذلك اللجوء الى استغناء الشعب على المعارضين ، عبر خطابه السياسي ، الذي يروج فيه لصورة قائمة السواد حول رموز المعارضة من الكتاب فهم عادة : مأجورون ، لهم مصالح شخصية ، ينتون الى اليسار المغامر واليمين الرجعي ، قلة حاكمة ، يسبؤون الى سمعة مصر ، ويهددون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

7 - وما يدخل في أساليب الرئيس وآلياته لحصار المعارضين في الصحافة المصرية الولع بتفصيل سلسلة من القوانين مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي 33 لسنة 1978 وقانون حماية القيم من العيب 95 لسنة 1980 ، وكلاهما يجرم الرأي المعارض ويسهم في مطاردة أية محاولة للاختلاف مع توجهات الرئيس في السلام مع إسرائيل ، ويحرم رموز المعارضة ليس من قيادة أدوات التوجيه الاعلامي والثقافي فحسب ، وانما من العمل أصلاً في تلك المؤسسات التي تقوم على نشر الثقافة والفكر .

ثانياً : مسؤولية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تعزيز أو إعاقة فرص الحوار الديمقراطي في المؤسسات الصحفية «القومية» :

1 - تمثل أحداث مايو 1971 مقدمة لتوطيد النفوذ الشخصي لرئيس الجمهورية ،

إذ استطاع بعدها ، وبثلاثة أيام فقط ، من إعادة تشكيل المؤسسات الصحفية بطريقة حرص فيها على ان يثبت (رجاله) من الصحفيين على قمة هذه المؤسسات . ولقد كان موقفهم في دعم الرئيس أثناء صراعه مع علي صبري وزملائه (المعيار) في اختيارهم . (قادة جدد) للمؤسسات الصحفية .

2 - تبرز شعارات الالتزام بمقتضيات الأمن القومي والاعداد للمعركة والحاجة الى الوحدة الوطنية في مواجهة إسرائيل - تهيئة لمعركة التحرير - باعتبارها محدداً للالتزام بالسياسة القومية للدولة ، وضرورة التنسيق بين الصحافة وأجهزة التنظيم السياسي .

3 - يعد إنتصار أكتوبر 1973 قاعدة للانطلاق الى سياسات (جديدة) في المجالين الداخلي والخارجي ، حيث صعدت الى الحياة السياسية ظاهرة النقاش العام حول تطوير التنظيم السياسي تحت لافتة الدعوة الى الحرية والتعددية السياسية .

4 - تعد الصحافة المصرية ، وبصفة خاصة في العام 1974 ، «وثيقة تاريخية» بالغة الدلالة لحركة الصراع الاجتماعي والسياسي حول هوية مصر وراثتها وسياساتها الداخلية والخارجية . إذ كان الصدام قوياً بين تيارين ، يقول أحدهما بدعم التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة يوليو ، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين ، وبالالتزام بالانتماء العربي لمصر ، وتأكيد الخط السياسي القائم على عدم الانحياز بين القوتين الأعظم ، ودعا هذا التيار الى الاعتماد على الذات في بناء مصر وعدم التعويل على القروض والمساعدات ، التي لا تقوم سوى بدور هامشي في خطط البناء والتنمية ، وكانت صحيفة الجمهورية بقيادة مصطفى بهجت بدوي (رئيس التحرير) المركز الرئيسي لهذا التيار ، تشاركها في ذلك الأهرام لفترة قصيرة قبيل مغادرة محمد حسنين هيكل وإبعاده عن منصبه كرئيس تحرير في أول فبراير 1974 ، ثم لفترة أخرى في الوقت الذي تولى فيه أحمد بهاء الدين رئيس تحريرها في العام 1975 وحتى مارس 1976 .

أما التيار الثاني ، فإنه جعل من الهجوم على ثورة يوليو وجمال عبد الناصر هدفاً رئيسياً ، ومما عزز هذا الاتجاه لديه أن عدداً من رموزه كانوا من الذين يعتقدون ان الثورة نالت كثيراً من نفوذهم الصحفي وتطلعاتهم الى أدوار قيادية

في مسيرة الصحافة المصرية ، وفي مقدمتهم مصطفى أمين وعلي أمين وجلال الدين الحمامصي وأحمد أبو الفتوح وأنيس منصور ، وثروت ابازطة وإبراهيم الورداني وصالح جودت وإبراهيم سعدة وموسى صبري وغيرهم . وقد تلازم مع هجوم هذا التيار على ثورة يوليو وقائدها ، جمال عبد الناصر ، دعاية مكثفة للانفتاح على الغرب ، والانعزال عن الأمة العربية ، والتأسيس لسياسات (واقعية) تمكنا من تحقيق السلام ، وتضمن دعماً مالياً غريباً ، دونما حاجة الى مساعدات العرب .

5 - تعززت مكانة رموز التيار الثاني في ظل إتفاق أفكارهم مع ما يدعو إليه الرئيس ، كما أن الرئيس لجأ بنفسه الى توطيد مكانة رموز هذا التيار ودعم نفوذهم بتوليهم قيادة المؤسسات الصحفية .

6 - كانت الدعوة الى حرية الصحافة المصرية في هذه الفترة تمثل القاعدة لنقد الثورة وإدانة قرارات جمال عبد الناصر وسياساته . وقد استمرت تلك القاعدة تحكم الممارسة الصحفية لفترة طويلة تمتد بين العام 1974 وحتى زيارة السادات للقدس . ومن هذه الزاوية فإن الهجوم على التجربة الناصرية وإثارة الشكوك حول سياسة عبد الناصر . كان سياسة إعلامية مقصودة راهنت على تهيئة الرأس العام لكل تحول جديد يمكن أن يمثل انقلاباً وانحرافاً عن التجربة الناصرية .

7 - أتيح لبعض كبار الكتاب في المؤسسات الصحفية في هذه الفترة فرصة لممارسة النقد ، بيد أن هذا النقد كان يتجه الى مجالين ، أحدهما ينال من الدور الخدمي لبعض وزارات الدولة في مجال التكوين والغذاء والمواصلات والتعليم والصحة والثاني ينال من توجهات بعض الوزراء ، وكلاهما لا يقترب من نقد السياسة الخارجية للدولة ، أو نقد أداء الوزارات التي تعرف بالوزارات السيادية ، كما أنه يحفظ للرئيس مكانة (مقدسة) يبدو معها كل ما يقوله صواباً ، لا يمكن نقده أو إثارة علامات استفهام حوله .

8 - لزيارة إسرائيل واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام تأثيرات سلبية على فرص الحوار الديمقراطي في المؤسسة الصحفية المصرية ، فكل هذه الأحداث قادت الى منع كتاب كثيرين ، ومساءلتهم والتحقيق معهم سياسياً أمام المدعي الاشتراكي ، بل دعت السلطة الى التفكير في كيفية إغراء الصحفيين المصريين

المهاجرين في الدول العربية وأوروباً ودفعهم الى الكف عن نقد سياسات الرئيس الخارجية ، وساهمت في دفع الرئيس الى اصدار سلسلة من القرارات والقوانين التي قادت الى صدام مع كل فصائل المعارضة ، راح ضحية له في يوم نصره : السادس من أكتوبر 1981 .

ثالثاً : دور الصحفيين المصريين في أزمة الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات الصحفية القومية :

يتحمل بعض الصحفيين مسؤولية كبرى في دفع السلطة السياسية الى الاعتداء على حرية التعبير في الصحف المصرية وتتحدد ملامح هذا الدور فيما يلي :

1 - بروز الامكانيات والمؤهلات الشخصية العالية التي تدفع بعض الصحفيين الى تبني موقف خاص ازاء مواقف السلطة وسياساتها ، ويقوم هذا الموقف عادة على الاسراع بالتأييد المطلق ، في كل مناسبة . دونما أية محاولة لاعمال العقل في (جوهر) سياسات السلطة ومواقفها .

2 - يحرص هذا النوع على الاقتراب من رئيس الجمهورية ، وكثيراً ما يكون الاقتراب في ذاته هدفه الرئيسي ، وفي ظل هذا النوع من العلاقة يرتبط الصحفي دائماً بالدفاع عن سياسات الرئيس ، والهجوم على خصومه من الصحفيين وقادة الرأي .

3 - عادة ما يخشى هذا النوع من الصحفيين احتمالات تحول المؤسسات الصحفية الى (ميدان للحوار) الخصب حول قضايا المجتمع ، خوفاً من تغلب الخصوم وقدرتهم على الدفاع عن آرائهم أمام الرأي العام ، ويمثل هذا الخوف ، الأساس النفسي للمطالبة بقصر الممارسة الصحفية على مؤيدي سياسات الرئيس .

4 - يقود هذا النوع حملة ضد الخصوم تستعدى الرئيس ، وتصورهم على أنهم مصدر خطر على نفوذه السياسي وأمن البلاد . ويعد الإرهاب الفكري لزملائهم من الصحفيين المعارضين أكثر أسلحتهم فعالية في حرمان زملائهم من الكتابة ، والمساهمة في إغلاق المنابر الثقافية الجادة في المجتمع .

5 - لا بد من الاعتراف بأنه على الرغم من خطورة القيود التي فرضت على حرية

المعارضين والحملات الهجومية التي تعرضوا لها ، فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة ما بين العام 1971 و 1981 لم تخل من رموز لصحفيين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحافة ، وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطي . الذي كان يتسع ويضيق تبعاً لموقف السلطة وظروفها - في ممارسة دورهم الرقابي ومواصلة سياسة نقد سلبيات السلطة السياسية الداخلية والخارجية ، ولم تعد المؤسسة الصحفية هذا النوع من الصحفيين في أسوأ الفترات التي عاشتها الصحافة المصرية في تلك الحقبة ، فقد نجحوا في ابتكار أساليب للمعارضة ، لعل أهمها التجاهل المطلق لتوجهات الدولة الكبرى في السياسة الخارجية ، والكتابة في قضايا داخلية ، مما اعتبره الرئيس إهمالاً لسياساته وإنكاراً لها . ولقد كان أحمد بهاء الدين وكامل زهيري من أبرز الذين لجأوا الى هذا الأسلوب ، اعتراضاً ورفضاً .

الهوامش

(٥) في أدبيات الاعلام ، الأجنبية والعربية ، يبرز تيار من الباحثين ، يلجأ لاستخدام مفهوم «وسائل الاتصال» بدلا من «وسائل الاعلام» استناداً الى أن (الاتصال) يضمن مشاركة المرسل والمستقبل في (عملية إتصالية) يتبادل فيها الطرفان (رسائل) لها أهميتها في تطور المجتمع . وأود أن أعلن منذ البداية ، أنني لا أمكك - حتى الآن على الأقل - جراءة عبارة هذا التيار . صحيح أن هذا هو التصور الأمثل لما ينبغي أن تكون عليه وسائل الاتصال ، وصحيح أيضاً أن تلك أمنية كبرى حول العلاقة الإيجابية التي تربط المرسل والمستقبل . لكن (الأماني) لا يمكن أن تكتسب المفاهيم (شرعية) الاستخدام ، وخاصة اذا كان الواقع يسير في اتجاه معاكس . فالطابع الغالب على المؤسسات الصحفية والاذاعية (العربية) أنها (وسائل اعلام) تنقل رسائل (والا تبعاً) كثيراً برودود الفعل عليها ، ولا سيما اذا كانت ردوداً (تقدية) . ولذلك تعجز عن أن تكون (وسائل اتصال) تتدفق فيها الآراء والمعلومات في اتجاهين ، أحدهما (ينقل الى) الجمهور ما يراه من رسائل ، والآخر (ينقل عن) الجمهور ، اشكال تعبيره المختلفة ، إزاء ما يمر به من أحداث أو قضايا . ولذا فاني استخدم في هذه الدراسة مفهوم وسائل الاعلام واذا ورد في هذه الدراسة مفهوم وسائل الاتصال ، في مواقع ما ، فإن ذلك يرتبط عادة برؤى باحثين آخرين ، يقدر الباحث القيمة الكبرى لاسهاماتهم العلمية ، ويلتزم بأمانة الاقتباس عنهم .

(٦) راجع الأساس الفلسفي لتراجع دور الفرد في مواجهة السلطة في :

- Fred S. Sibert, «The Authoritarian theory of the press» in : Fred S. Sibert, Theodore Peterson and Wilbur Schramm, Four Theories of the Press (Urbana : University of Illinois, 1963) pp10-11.

(1) فاروق أبو زيد ، «النظم الصحفية في الوطن العربي» ، القاهرة عالم الكتب 1986 ، ص 8 - 9 .

(2) عواطف عبد الرحمن ، «الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية» ، شؤون عربية ، العدد 24 شباط/فبراير 1983 ، ص 52 .

(٥) تزداد الفجوة وتتجلى أزمة المصادقية عندما تسعى وسائل الاعلام الى «نقل الجماهير الى جو من الحلم والأمل والتوقع للأحسن ، يؤدي الى حالة من التخدير النفسي والتنويم الاعلامي ، ولا تقيق منه الجماهير ، إلا على حدث ضخم اقتصادي أو سياسي ينهبها الى مدى الزيف والخداع والتضليل ويكتشف عن مستوى الصدق في الأداء الاعلامي» ، راجع تأصيلاً لأزمة المصادقية في الممارسة الاعلامية في :

- محمود علم الدين : «مصدقية الاتصال» ، القاهرة دار الزمان للطباعة والنشر 1990 ، ص 13 .

(55) وأنظر ، معاملة نقدية حول (معايير) توفر المصدقية أو فقدانها في الأداء الاعلامي في :

- محمد سيد محمد ، «كيف تقيس المصدقية في الاعلام العربي» ، دراسات إعلامية ، العدد 49 ، أكتوبر/نوفمبر 1987 ، ص 25 - 41 .

- عبد الفتاح عبد النبي ، «أزمة الخليج ومصدقية الاعلام المصري» ، دراسات إعلامية ، العدد 63 ، أبريل/يونيو 1991 ، ص 17 - 34 .

- Cecili Gaziano, and Kristin Mcgrath, «Measuring the concept of Credibility», Journalism Quarterly, vol. 63, Autumn 1986, p451.

(56) أنظر : تعبيراً جيداً عن (جنون) هذه الاتجاهات ، وتحديد دقيقاً للتغيرات التي تسهم في تكوينها في دراسة :

- Cecili Gaziano, and Kristin Mcgrath, «Newspaper and relation-ships of Newspaper Journalists to Communities», Journalism Quarterly, vol. 64, Nos. 2 and 3, Summer-Autumn 1987, p317-318.

(3) محمد سيد محمد ، «الاعلام والتنمية» ط4 القاهرة دار الفكر العربي 1988 ، ص 189 .

(57) في إطار هذه العلاقة يبدو التأكيد على التأثير المتبادل واضحاً ، تذكر جيهان رشتي : «نستطيع فقط بواسطة عملية جراحية قاسية ان نفصل الاتصال الاجتماعي عن المجتمع ، وحين تنتهي العملية سيكون كل من الجزئين المنفصلين ميتاً (...) وعلى الرغم من ان الاتصال والظروف الاقتصادية من مكونات المجتمع ، وأن أيامنا لا يستطيع الى حد كبير ان يتطور بدون تطور مماثل في الجانب الآخر ، فإن كلا منها يؤثر بقوة على الآخر ، دون أن يعني ذلك بالضرورة تبادل التأثير في نفس الوقت تمام» أنظر :

جيهان رشتي ، نظم الاتصال : الاعلام في الدول النامية ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص 84 - 85 .

(4) Wilbur Schramm, Responsibility in mass Communication, (N.Y. harper, 1957) p62

في المرجع السابق ، ص 84 .

(5) جيهان رشتي ، المرجع السابق ، ص 85 .

(6) عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص 50 - 51 .

وأنظر أيضاً : عبد الباسط عبد المعطي ، «الاعلام وتزييف الوعي» ، القاهرة دار الثقافة الجديدة 1979 ، ص 10 - 13 .

(7) علي أومليل ، «حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مسائل نظرية» ، ورقة قدمت الى ندوة «حقوق الإنسان في الوطن العربي» ، القاهرة إتحاد المحامين العرب ، 1985 .

(8) من اللافت للنظر أن الدكتور مختار التهامي ، العميد السابق لكلية الاعلام جامعة القاهرة ، أشار الى ذلك في أطروحة له للدكتوراه نوقشت في العام 1958 ، وتولى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية نشرها ، أنظر :

- مختار التهامي ، الصحافة والسلام العالمي - مرجع سابق ص 300 .

(9) هذا ما ذهب اليه أمدي - مايكل هابت في إطار محاولة لصياغة بعض (الملاحم العامة) المميزة لدور وسائل الاعلام في الدول النامية ، أنظر :

- Amed-Michael Habte, «the mass media role in the third world» in : L. John Martin and anju grover chaudhary, comparative mass media systems (N.Y. Longman, inc. 1983) p107-109.

Ibid (10)

(58) لسعد الدين ابراهيم تصور مهم في هذا الإطار ، يقول : «أن مفهوم «الآزمة» أكثر حدة وتفاقاً من المشكلة والفارق النوعي هو أن للمشكلة (حلاً) (أو أكثر) معروفاً للمجتمع أو للدولة ، وتتوافر عناصر هذا الحل بالفعل ، ويصبح حل المشكلة من عدمه هو مسألة «قرار» و«إرادة» لتنفيذ هذا القرار بما في ذلك تحديد عبء هذا الحل .

أما في حالة «الأزمة» فإن العقلية الجماعية المهجنة ، أو المخزون المعرفي السائد يعجز عن إيجاد حل لهذه المشكلة الحادة والمتفاقمة ، فانهيك عن توفير ما يحتاجه هذا الحل من موارد مادية وتنظيمية . ولا يعني هذا كله أن الأزمة تبقى بلا مواجهة فعالة . فحالة (الأزمة) هي لحظة تاريخية يستعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز والشلل ، ولكن في كثير من الأحيان ، قد تنبثق بعض قوى المجتمع وحلالياته الحية لتجاوز هذا العجز أو الشلل ، وتعمل خيالها وتبعي قواها لمواجهة جديدة أو مبتكرة ، فإذا تم ذلك ، فإن «الأزمة» تتحول تدريجياً إلى «مشكلة» تصبح قابلة للحل ، أنظر :

- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1988 ، ص 330 - 331 .

(٢٤) راجع معالجات نقدية لقضايا الصحافة الحزبية المعارضة وصحافة التيار الإسلامي غير الرسمي ومعالم أزمتهما في :

- كال قابيل ، «فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية» ، مصدر سابق .
- سليمان صالح ، «مفهوم حرية الصحافة - دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة» ، مصدر سابق .
- عبد الفتاح عبد النبي ، «دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية» ، مصدر سابق .
- محمد منصور رهيبة ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عهدي عبد الناصر والسادات من 1952 - 1981 ، مرجع سابق .

حماد إبراهيم ، «الصحافة الدينية في مصر 1952 - 1981» ، في : حليلات ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1952 - 1981 ، مجلة الإعلام (القاهرة) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، (1983) .

(11) السؤال من صياغة للباحث الأمريكي (هنري جيلر) في دراسة تتسع فيها سياسات الحكومة الأمريكية لراء وسائل الاتصال المطبوعة والسموعة والمرئية وغيرها من الوسائل ، راجع :

- Henry Geller ، «Mass Communication Policy : where we are and where we should be Going» ، in : Judith Lichtenberg (ed), Democracy and the mass media (N.Y.: Cambridge University press, 1990) p190-330.

(12) من كلمة سيد مرعى سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في مجلس الشعب يونيو 1972 في : «حرية الصحافة» - النص الكامل لمناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة ملحق مع مجلة «الشباب» 5 ديسمبر 1972 (القاهرة دار الشعب 1972) ، ص 44 .

(13) أنظر : خطاب الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي في دور الانعقاد الخاص 16 فبراير 1972 ، «في خطاب وأحاديث الرئيس أنور السادات من يناير 1972 إلى يونيو 1972» (القاهر : الهيئة العامة للاستعلامات 1972) ، ص 120 .

وأيضاً : خطاب السادات أمام مجلس الأمة . 4 فبراير 1971 في «مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات 1971 - 1977» (القاهرة : وزارة الخارجية 1978) ، ص 14 .

(٢٥) كان هذا الاتهام «أساساً» استند إليه الرئيس السادات وهيئة النظام التي أصدرت قراراتها بفصل الصحفيين في 4 فبراير 1973 ، في تقرير فصل كاتب ومفكر مبدع مثل أحمد بهاء الدين ونقله إلى هيئة الاستعلامات . وأنظر أحمد بهاء الدين أن يكتب خطاباً إلى الرئيس السادات في 5 أبريل 1973 ، «نفي فيه «معلومات» تضمنها «تقرير» وصل هيئة النظام ، وأشار إلى أنه كان مستشاراً لملي صيري ! . وبمثل خطاب أحمد بهاء الدين «وثيقة» للوقوف الصعبة والظروف السياسية والاقتصادية المؤلمة التي تضع فيها السلطة كئيباً من هؤلاء الذين يتميزون بخصوبة الفكر واستقلالية الموقف واحترام الذات والقارئ . وفي هذا الإطار فإن خاتمة الخطاب تنطق بعبان بالغة الدلالة .

«الواقع أنني مضطر أن أعود إلى القول بأنني عاجز عن الكتابة لأنني حقيقة لا أعرف تماماً ماذا علي أن أوضحه وأني قابل تماماً أن يقابلني أي مسؤول تتقون في تجربته ويواجهني بأي شيء وسوف أعترف بأي خطأ لا أدريه وأوضح أي قضية تحتاج إلى إيضاح ولا أغنى نفسي من مسؤولية هذا أو ذاك وأنا لا أطلب شيئاً ، وإذا كانت هناك أسباب تقتضي إنهاء عملي الصحفي فليس لي طلب أكثر من صيغة تحفظ لي كرامتي من أن أجد في الوقت

المناسب علماً مناسباً يجملي قادراً على تحمل مسؤولية حياتي وحياة الذين يعتمدون علي في حياتهم . ونسبائهم .
أطيب التحية وأخلص الشكر» .

- أنظر النص الكامل لخطاب أحمد بهاء الدين للسادات في : «المساء» 4 ديسمبر 1985 .

- موسى صبري ، «السادات : الحقيقة والأسطورة» ، ط1 (القاهرة : المكتب المصري الحديث 1985) ،
ص325 - 327 .

(٥٢) هذا بالضبط ما تعرض له الكاتب الكبير مصطفى بهجت بدوي رئيس مجلس إدارة دار التحرير ، ورئيس
تحرير صحيفة «الجمهورية» ثمناً لجرأته في مواجهة «الانتهازيين الجدد» في مؤسسة الصحافة ، الذين سعوا إلى التستر
وراء شعارات ومبادئ مايو واتهامه بالعمل مع «مراكز القوى» و«خلايا شيوعية» . وقد أرسلت هذه الاتهامات في
خطاب رسمي إلى المدعي العام الاشتراكي في 21 فبراير 1973 ، أي بعد أسبوعين عن القوائم الأولى التي أسقطت
فيها العضوية من الاتحاد الاشتراكي عن عدد من الصحفيين وأبعدوا ، وجاء في الخطاب :
«إن بقايا مراكز القوى في دار التحرير تمثل في العديدين الذين يشكلون شبه تنظيم خاص .

إنه قد حدث مع الأسف الشديد استغلال للنحو الديمقراطي الذي يرعاه الرئيس أنور السادات في دار التحرير
بالذات ، فقد أثبتت هذه الأحداث الأخيرة أن اليسار المنحرف يتركز بدار التحرير بالذات .. وأن الاجتماعات
تعقد علناً بجريدة الجمهورية بعلم وتحت بصير رئيس المؤسسة الحالي إلى الحد الذي دفع لجنة النظام بالاتحاد
الاشتراكي إلى إصدار قرارها بإسقاط عضوية بعضهم من الاتحاد الاشتراكي ، الأمر الذي ترتب عليه إبعادهم عن
حقل الاعلام . ولكن هذا الاجراء نراه مع الأسف الشديد إجراء ناقصاً لأن رؤوس الفتنة ما زالت باقية في
مراكزها .. وهو ما لا ينبغي السكوت عليه بأي حال من الأحوال . إن الحقيقة المؤلمة هي أن دار التحرير
ما زالت تسيطر عليها بقايا القوى السابقة وعناصر مختلفة من اليسار المنحرف التي تضرب كل القوى الوطنية
وغنى في إنتظار اجرائكم الحاسم» .

وقد أرسل المدعي الاشتراكي نص الخطاب إلى الكاتب لبدء الرأي ، ويقول مصطفى بهجت بدوي : «إن
المدعي العام الاشتراكي إذا كان قد تصرف في هذه الشكاية . والفتنة المزعومة التي جعلت مني رأس فتنة مطلوب
قطعة وبتره - على هذا الوجه وطوى صفحاتها ، فإن ثمة جهات أخرى كانت تفتح صدرها وتحتضن أمثال هؤلاء
وتتأثر بهم وربما ترتاح إلى هسائهم وتقاريرهم ثم تحاول بدورها أن تستجيب وإن تؤثر . وإن «تبر» هكذا
جزافاً» ، أنظر :

- مصطفى بهجت بدوي ، «وجاء العيد بعد العاشر من رمضان» ، كتاب الجمهورية (القاهرة : شركة الاعلانات
الشرقية 1974) ، ص238 - 240 .

والواقع أن محاولات الدس كادت تحقق أهدافها ، فقد وضع إسم مصطفى بهجت بدوي ضمن قائمة المنقولين إلى
هيئة الاستعلامات ، وقبل إعلانها في 4 مارس 1974 . تدخلت جيهان السادات لرفع اسمه من القائمة ، ودعت
الرئيس إلى أن يقرأ مقالاً له نال إعجابها ونشر بالعدد الأسبوعي من الجمهورية في أول مارس 1973 تحت عنوان
«بماذا يحدثنا ضمير مصر» استعان فيه بفقرات من خطاب للسادات إلى عدد مختار من الصحفيين في 27 فبراير
1973 «راجع نص رواية أحمد بهاء الدين» المنقول إلى هيئة الاستعلامات وكذلك محمد حسين هيكل لتلك الواقعة
في :

- مصطفى بهجت بدوي ، «حكايات سبتير 42 : على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات (القاهرة :
مركز الأهرام للترجمة والنشر 1990) ، ص303 - 304 .

(٥٣) راجع الأصول التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في :
- سعيد بن سعيد العلوي ، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث» ، في مجموعة من الباحثين ،
«المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1992)
ص41 .

- عبد الباقي الهرماسي ، «المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية» المرجع السابق ص91 - 103 .
«وغيل في هذا الصدد إلى تعريف «حسين توفيق» للمجتمع المدني ، الذي يذهب فيه إلى أنه : «مجموعة من

الأيدينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع . ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة» . أنظر التعريف ومعالجة الباحث للمؤثرات والعناصر التي تتداخل في تكوينه في :

حسين توفيق ، «بناء المجتمع المدني : المؤثرات الكمية والكيفية» ، المرجع السابق ، ص 694 - 698 .

والواقع أن استخدامنا لفهوم يرتبط بالاهتمام البالغ بوجود مؤسسات تقوم على الروابط السياسية أو الثقافية أو المهنية وغيرها بين مجموعات من الأفراد ، وتشكل مصدر حماية لهم وأداة ضغط وتحمي محاولات دون ضغيان السلطة السياسية وبخضاعتها لرقابة دافئة كذلك فإن هذا الاستخدام لا يكشف عن «ولع» بتصور إمكانية الفصل المطلق بين الدولة والمجتمع المدني ، بحجارة لـ «موضة» المفاهيم في الفكر العربي للعناصر ، ولذا فالتساؤل لشارك حسام عيسى في تنبيهه إلى أن «الكشف عن الطابع الأيديولوجي لقضية الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ضروري اليوم في ظل المعركة القائمة في الوطن العربي لتصفية ما تبقى من منجزات حركة التحرر القومي العربي ، تلك التصفية التي تجري اليوم تحت شعار إقامة المجتمع المدني في مواجهة الدولة المركزية للسيطرة ، وهو ما يعني بأسلوب منطري العقد الاجتماعي إقامة مجتمع الحرية في مواجهة مجتمع السيطرة . وهو ما يعني بأسلوب صندوق النقد الدولي ومنظرية الحقلين تحرير الاقتصاد (ولنتأمل تأثير استخدام كلمة تحرير) والخصخصة (...) وهو ما يعني بعبارة أكثر وضوحاً ، إنهاء دور الدولة في البناء الوطني المستقل ، ونقل القطاع العام إلى تحالف رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي» . أنظر تعقيب حسام عيسى على ورقة سعيد بن سعيد العلوي ، المرجع السابق ، ص 71 .

(14) موسى صبري ، 50 عاماً في قطار الصحافة ، ط 1 (القاهرة : دار الشروق 1992) ص 576 .

(15) موسى صبري ، الساعات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ، ص 200 .

(16) موسى صبري ، 80 عاماً في قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص 578 - 579 .

(17) المصدر نفسه ، ص 571 .

(18) موسى صبري ، «القصة الكاملة لانتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الأولى ، الأخبار 16 يونيو 1971 .

(19) المصدر نفسه .

(20) راجع التفاصيل الكاملة لاتصالات موسى صبري بكامل زهيري .

— موسى صبري ، «القصة الكاملة لانتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الثالثة ، الأخبار 17 يونيو 1971 .

(21) موسى صبري ، «القصة الكاملة لانتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الثانية ، الأخبار 16 يونيو 1971 ، والثابت أن القائد لم يقدم المثل ، إذ تقدم للترشيح ثانية ، وتولى رئاسة الجمهورية من جديد ، في أجواء ضجة إعلامية ، طالب بعض صناعها بأن يحكم مصر مدى الحياة .

(22) موسى صبري ، «القصة الكاملة لانتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الثالثة ، مصدر سابق .

(23) بين موسى صبري وعهد حسين هيكل تراث مترام من الخلافات التي نشبت بينها في حقبة الستينيات ، وكثيراً ما عبر موسى صبري عن ضيقه من الاقتراب الشديد هيكل من عبد الناصر وحجابه في نفوز بكتابة خاصة لديه . وكان يعتقد أن هذه العلاقة الخاصة صعبت بكتابة «الأهرام» مثلاً صعبت بكتابة هيكل ذاته ، ولم تكن «التركيبة النفسية» لشخصية موسى صبري تسمح له بإمكانية التعايش مع هذا الوضع . فقد كان الصعود في السلم الصحفي والوصول إلى أعلى المناصب الصحفية هدفاً أصيلاً لديه . ولم يكن يرى أنه أقل موهبة أو كفاءة . وإذا كان الأمر يتعلق بالإخلاص للنظام ، فلقد كتب سلاسل من المقالات التي تؤكد إخلاصه لعبد الناصر والنظام الاشتراكي . وأصدر كتاباً تصب في الاتجاه نفسه . ولكن وجود هيكل كان غيبة كبيرة أمام طموحاته الخاصة :

حول التراث التاريخي للخلافات بينها يخصم موسى صبري - في مذكراته التي صدرت في العام 1992 - أكثر من فصل يعرض فيه لمشكلات التي أثرت فيها ، سواء ما يتعلق بإشراف هيكل على أخبار اليوم ، أو بأزمة التقاليد الصحفية لسر الأعمال المترجمة ، وغيره . وفي كل ما كتبه موسى صبري حول هيكل تنبعث رائحة الاحساس بالمرارة ، بيد أن أهم هذه الفصول هو الفصل الموسوم «هيكل : الظاهرة والعمق» . في هذا الفصل حاول موسى صبري أن يكون موضوعاً في تقييمه لشخصية هيكل ودوره الصحفي والسياسي ، وإن يفتقر فوق

خلافاتها ، وصراعاتها المريعة ، بيد أن محاولته كانت أقل من أن تذيب ما بداخله من روايب تآصلت مع الزمن . فقد التزم «خطاً واحداً» في معالجاته لهذا الدور يقوم على تشويه كل إيجابية يرصدها بمجموعة من السلبيات التي يمكن أن تغرر بالقارئ العادي وتشكل لديه تصوراً سلبياً ربما يخضع من رصيده هيكل الصحفي والسياسي ، ولا يضيف إليه ، ولا شك في أن موسى صبري قد برع في هذا اللون من الكتابة ، في سائر أعماله التي تناولت «هيكل» أو غيره من قادة الرأي والفكر الذين ناصبهم العداء . وكان ذلك المجال الحقيقي لإبداعه .

- أنظر : موسى صبري ، 50 عاماً في قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص 785 - 818 .
(23) هذا هو التكليف الذي تبناه هيكل لأحداث مايو 1971 . حول التفاصيل الكاملة لدوره في تلك الأحداث إلى جانب الرئيس السادات .

- أنظر : محمد حسنين هيكل ، «الطريق إلى رمضان» تعريب يوسف الصباغ (بيروت : دار النهار للنشر 1975) ، ص 115 - 117 .

(24) موسى صبري ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ، ص 314 - 315 .

(25) موسى صبري ، 50 عاماً في قطار الصحافة ، مرجع سابق ، ص 570 - 571 .

(*) كان هذا من الملامح المميزة لشخصية السادات . يذكر أحمد بهاء الدين : «كان من عيوب السادات أو لنقل من أساليبه المفضلة في العمل إلا يخوض بعض الممارك بنفسه بل بوسائل أخرى» ، راجع : أحمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات (القاهر : دار الهلال 1987) ، ص 61 .

(26) موسى صبري ، القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين ، الحلقة الخامسة ، الأخبار 20 يونيو 1971 .

(27) قال صلاح حافظ مهاجماً موسى صبري : «لن نصوت لصالحك ، ونحن لا نخشى إرهابك ، واني واحد من أعضاء التنظيم الطليعي وأتشرف بعضويته . واني مواطن شريف ، لم أشتغل يوماً في تزويج إشاعات أو تجسس على زملاء لي ، حسب ما تشيعه أنت وأتباعك حول التنظيم الطليعي أو «التنظيم السري» في المؤسسات الصحفية» . وانه صلاح حافظ موسى صبري بأنه «يمثل صحافة الاثارة ، بمعناها السياسي ، وبأنه قصد بما كتبه عن 15 مايو إلغاء ثورة 23 يوليو والقضاء على المكاسب الاشتراكية ، وأن هذا اتجاه خطير لإعادة الماضي بكل ظلامه» ، أنظر : .

- موسى صبري ، «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» الحلقة الخامسة ، مصدر سابق .

- موسى صبري ، «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» الحلقة السادسة ، الأخبار 21 يونيو 1971 .

(28) اعتدنا هنا على : سليم اللوزي ، «الانفجار الديمقراطي» ، مجلة الحوادث 25 يونيو 1971 .

(*) في مؤتمراته الإنتخابية مع صحفيي مجلة «الطليلة» و«روز اليوسف» عمد موسى صبري إلى التركيز على مقولات تضمن له «إمكانية» التأثير في مستمعيه :

«من ناحية فكري السياسي .. أعلن أنني منذ صدرت القرارات الاشتراكية في مصر ومع نمو التطور نحو التحول الاشتراكي ، اعتبر نفسي - وبتدرج الاقتناع - اشتراكياً ديمقراطياً ملتزماً حتى آخر ذرة من دمي بحماية مبادئ ثورة 23 يوليو وبناء التحول الاشتراكي في ظل الحرية والديمقراطية» .

- موسى صبري ، «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» الحلقة الخامسة ، مصدر سابق ، ويقول موسى صبري في مذكراته أنه أرسل كلا من مصطفى طييه وفيليب جلاب لإقناع الشيوعيين باتخاذ موقف مؤيد ، ولم يقدر محاولاتها النجاح . أنظر : - موسى صبري ، 50 عاماً في قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص 56 .

(29) هذا هو الوصف الذي استخدمه موسى صبري لتلك الإنتخابات ، أنظر :

- موسى صبري ، «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الأولى ، مصدر سابق .

(*) في الإنتخابات الأولى حصل علي حمدي الجمال علي (326) صوتاً ، وحصل موسى صبري علي (56) صوتاً ، وحصل حافظ محمود علي (251) صوتاً ، وحصل عبد المنعم الصاوي علي (110) أصوات ، وحصل خليل طاهر علي

(4) أصوات ، وتم رصد (15) صوتاً باطلاً ، ليبلغ مجموع الأصوات (962) صوتاً ، انصرف بعضهم إلى منازلهم ، فلم يشاركوا جميعاً في إنتخابات الإعادة .

(30) يقول موسى صبري أن إنتخابات الإعادة أسفرت عن زيادة (40) صوتاً لصالحه ، ولما كان ما حصل عليه في

الانتخابات الأولى هو (256) صوتاً ، فعنى ذلك أن مجموع الذين صوتوا لصالحه في إنتخابات الإعادة بلغ (296) صوتاً . غير أن أحمد حمروش يقول أن موسى صبري حصل على (291) صوتاً ، ولقد حاولت جاهدأ البحث في سجلات نقابة الصحفيين للتأكد من حقيقة الرقبن ، غير أن محاولتي باءت بالفشل . من الظواهر المؤسفة في بلادنا أننا لا نغير تاريخنا الأهتمام الواجب ، ففي نقابة الصحفيين تحفظ هذه السجلات في أسوأ أحوالها . الدور الأرضي ، وقد حال تسرب المياه الى هذا الدور بكل ما يدر به من وثائق تاريخية مهمة حول نقابة الصحفيين المصريين ، دون السماح لي بالاطلاع على السجلات .

- حول نتيجة الإنتخابات أنظر :

- موسى صبري ، «القصة الكاملة لإنتخابات نقابة الصحفيين» ، الحلقة الأولى ، مصدر سابق .

- أحمد حمروش ، «غروب يوليو» ، ط 1 ، (القاهرة : دار المستقبل العربي 1987) ، ص 112 .

(31) فاز بعضوية مجلس نقابة الصحفيين في إنتخابات يونيو 1971 ، يوسف إدريس «الأهرام» (464 صوتاً) ، ومحمود المرافي «الروز اليوسف» (436 صوتاً) ، وسعد زغلول فؤاد «دار الهلال» (389 صوتاً) ، وصالح الدين جلال «الأهرام» (345 صوتاً) ، ومحمد عبد المنعم رخا «الأخبار» (322 صوتاً) ، ومصطفى نبيل «دار الهلال» (321 صوتاً) ، ومكرم محمد أحمد «الأهرام» (317 صوتاً) . وأمنية شفيق «الأهرام» (316 صوتاً) ، وعبد العزيز عبد الله «الجمهورية» (310 صوتاً) ، وعثمان لطفي «الأخبار» (273 صوتاً) ، ومحمود سلية «الجمهورية» (263 صوتاً) ، وكال سعد «دار الهلال» (262 صوتاً) ، أنظر : الأهرام 13 يونيو 1971 .

(32) غاني شكري ، «الثورة المضادة في مصر» كتاب الأهالي رقم 13 (القاهر : حزب التجمع الوطي التقدمي الوحدوي 1987) ، ص 400 .

(33) أنظر : موسى صبري ، 50 عاماً في قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص 577 - 578 .

وأيضاً : موسى صبري ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ص 183 .

(33) الأهرام 19 أكتوبر 1971 ، وقد أصدر الرئيس السادات قراراً بعودة جميع الصحفيين المنقولين منذ عام 1964 الى أعمال غير صحفية في 18 أبريل 1972 ، أنظر الأهرام 19 أبريل 1972 .

(34) أنظر : بريقة الشكر التي أرسلها مجلس النقابة الى الدكتور عبد القادر حاتم وزير الداخلية في : الأهرام 30 يونيو 1971 .

(35) أنظر : الأهرام 7 يوليو 1971 .

(36) المصدر نفسه .

(37) المصدر نفسه .

(38) الأهرام 19 أكتوبر 1971 .

(39) الأهرام 26 / 25 يناير 1972 .

(39) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة في مصر ، ترجمة اكرام يوسف : ط 1 ، (القاهرة : سينا للنشر 1991) ، ص 221 . وحول موقف السلطة من الحركة الطلابية في 1972 راجع :

- إيناس أبو يوسف ، صحافة الشباب في مصر 1952 - 1985 ، رسالة ماجستير - غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاعلام 1987) ، ص 186 - 192 .

(40) ازدهرت صحافة الحائظ الطلابية في تلك الفترة ، وكان بعض هذه الصحف يصدر بانتظام في قالب في متميز ، وقد أصدر «أحمد عبد الله» الذي اختير رئيساً للجنة العليا للطلاب مجلة اختار لها عنواناً دالاً :

- «المسودة» . وكان أول مقال له في ديسمبر 1971 بعنوان «يا رب .. يا حاسم» في إشارة الى عجز السادات عن الوفاء بوعده أن يكون عام 1971 «عام الحسم» في استعادة الأرض المحتلة . راجع الأساس الفلسفي للتسمية التي اختارها أحمد عبد الله لجنته في : أحمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 243 .
- (40) أنظر : مناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة في «الأهرام» ، 25 و 26 يونيو 1972 .
- وأيضاً : جمال الدين العطيقي ، آراء في الشرعية وفي الحرية (القاهرة : الهيئة التشريعية العامة للكتاب 1980) ، ص 549 .
- (41) تولى صحفيون من أعضاء مجلس النقابة تنفيذ هذه الحجة . وفي هذا الصدد تبرز اتهامات كل من محمود المراغي ومكرم محمد أحمد ، أنظر :
- مكرم محمد أحمد ، «الصحفيون ومسؤولية الكلمة» ، الأهرام 17 ديسمبر 1972 .
- محمود المراغي ، «ماذا يريد الصحفيون» ، روز اليوسف أول يناير 1973 .
- غير أن «محمد سيد أحمد» بادر الى استنفاذ مناقشات مجلس الشعب في صياغة تنفيذ متكامل للبالغة في تبرير القيود على الصحافة بحجة الالتزام بالأمن القومي ، كتب محمد سيد أحمد ، «أن هناك أبناء ذات علاقة مباشرة بالجنود العسكريين والأسماء العسكرية ويعتبر التعرض لمثل هذه الأنباء في ظروف المواجهة الراهنة جريمة ، ليس في ذلك شك . ولكن لا يجوز أن تكون هذه الأنباء نكاحاً للتوسع في تضمين أبناء داخل إطار ما يعتبر خاصاً للحزب العسكري على نحو يجرّد الصحافة من وطنيتها أو يعرضها لأزمة الثقة التي كانت مناقشات مجلس الشعب تعبيراً من تعبيراتها» . ويكتشف مصطلفي بهجت بدوي في المقال الافتتاحي للجمهورية ثغرات هذه الحجة قائلاً :
- «إن الطريق لحماية الأمن القومي لا يمر بالضرورة عبر الصحافة محتقة بالقيود والتعليقات الإدارية ، بل على العكس . فالصحافة الحرة صحافة قوية ، وهي تقوّمنا قدر على حماية الأمن القومي والحفاظ عليه . خاصة إذا كان مصدر التهديد للأمن القومي لا يأتي فقط من وراء الحدود حيث يقف العدو الإسرائيلي . وإنما هو يتجلى أحياناً فيما نواجهه من أخطاء حياتنا اليومية وخطاياها ، تلك التي يجب أن تتصدى لها صحافة حرة قوية متحررة من أية مصالح شخصية أو جزئية هادفة للمصالح العام وحده» ، أنظر :
- محمد سيد أحمد ، «حرية الصحافة .. وظروف المواجهة» ، الأهرام 26 يونيو 1972 .
- مصطلفي بهجت بدوي ، «ميثاق الشرف الصحفي خطوة على الطريق» ، الجمهورية 17 ديسمبر 1973 .
- (41) أنظر : «الأناور» 9 يناير 1973 ، غالي شكري ، مرجع سابق ، ص 146 - 148 .
- (42) راجع : غالي شكري ، مرجع سابق ، ص 150 - 151 .
- (42) راجع نص بيان هيئة النظام ، «الأهرام» و«الأخبار» و«الجمهورية» 4 فبراير 1973 .
- (43) أحمد حروش ، مرجع سابق ، ص 146 .
- (44) The Gurdian 8/2/1973 .
- (45) خطاب السادات الى مجلس الشعب 31 يناير 1973 في : خطاب واحدث الرئيس محمد أنو السادات في الفترة من يناير الى ديسمبر 1973 ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات (1973) ، من 24 - 28 .
- (46) كان وجود بعض الصحفيين المصريين في مواقع المظاهرات الطلابية التي جرت في جامعتي القاهرة وعين شمس في يناير من العام 1972 ، وحرصهم على تغطية هذه الأحداث ومتابعة ما يجري فيها ، سبباً في اتهامهم بتحريض الطلاب ضد النظام القائم . ورصد السادات في خطابه الى مجلس الشعب في 31 يناير 1972 تردد بعض الصحفيين والصحفيات على الندوات التي عقدت بجامعة القاهرة وعين شمس باعتبارها دليل اتهام بثبت

مشاركتهم في الهجوم على النظام القائم وسياساته. وقال: «لقد ضبطت إحدى الصحفيات بين المعتصمين من الطلبة في مبنى إدارة جامعة عين شمس، واعتُرفت في التحقيقات بتردها هي وزوجها الشاعر على ندوات جامعي القاهرة ومن شمس وأنها تدخلت في العملية في هذه الندوات عن حرية الصحافة» أنظر: خطاب السادات إلى مجلس الشعب 31 يناير 1972 في: الخطاب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات من يناير إلى ديسمبر 1973، مصدر سابق، ص 39 - 46.

(47) نص بيان هيئة النظام، مصدر سابق.

(48) غالي شكري، مرجع سابق، ص 151.

(49) تولت وزارة الداخلية أعداد «دراسات مفصلة حول طبيعة النشاط الاعلامي الموجه ضد مصر»، وفي ضوء هذه الدراسات تم حصر هذه المجموعات التي قدم بها وزير الداخلية محمد البوي اسماعيل كشفاً يضم قوائم الصحفيين المعارضين في الخارج إلى المدعي العام الاشتراكي عندما بدأ «تحقيقاته السياسية» مع المعارضين في العام 1978 أنظر: صحف «الأهرام» و«أخبار اليوم» و«الجمهورية» 27 ما يو 1978 وأيضاً «الأهرام» 28 مايو 1978.

(49) أنظر: فاروق أبو زيد، «الصحافة العربية المهاجرة»، ط 1، (القاهرة: مكتبة مدبولي 1983) ص 143.

(50) راجع: غالي شكري: «اعترفات الزمن الحائب»، ط 2 (ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب 1982)، ص 351.

(51) نريد من اقتضائيل أنظر: حامي سلام، كلمات مصرية، سلسلة كتاب الهلال (القاهرة: دار الهلال 1987)، ص 74 - 76. وأنظر أيضاً: باسم السبع، «الحريات الصحفية في لبنان»، تقرير مقدم إلى اللجنة الدائمة للحريات الصحفية باتحاد الصحفيين العرب في: اتحاد الصحفيين العرب، الحريات الصحفية في الوطن العربي، (بيروت: اللجنة الدائمة للحريات الصحفية 1981)، ص 70.

(52) العام الذي صدرت فيه قرارات هيئة النظام بأبعاد عدد من الصحفيين عن العمل بالصحافة وتقل بعضهم إلى هيئة الاستعلامات 1 فبراير 1973.

(52) غالي شكري، «رؤية مصرية لمبادرة لويس عوض» مجلة «الوطن العربي» (باريس) 22 ديسمبر 1977. ويعد هذا المقال وثيقة لتفنيد بعض الأفكار المعادية لانتاء مصر العربي وعلاقتها العربية التي وردت في مقال للدكتور لويس عوض «رؤية يسارية لمبادرة السلام» الأهرام 8 ديسمبر 1977.

(53) تعرض في هذا الصدد لشهادة اثنين ممن تولوا رئاسة تحرير بعض هذه المجلات، الشهادة الأولى للدكتور فؤاد زكريا الذي ترأس تحرير مجلتي «الفكر المعاصر» و«تراث الإنسانية» يقول: «لقد أذاعت وزارة الثقافة في ذلك الحين بيانات كاذبة تدعي فيها أن هذه المجلات لا توزع، وأن نسبة عالية منها (قيل أنها تصل إلى 270) تظل في المخازن. ولم يكن هناك أبعد عن الحقيقة من هذا الادعاء، فقد كان من الأمور المألوفة، أيام ازدهار هذه المجلات، أن تتلقى كل منها سيلاً من الرسائل من كافة الأقطار العربية، تشكو كلها من أن الكمية التي تصل إليها غير كافية، وتطالب بالزيادة - وكان من الأمثلة الفريدة في هذا الصدد أن عدداً خاصاً أصدرته مجلة «الفكر المعاصر» عن «هيجل» - وهو كما نعلم من أشد الفلاسفة غموضاً وتجريداً - قد نفذ في الأسواق المصرية فور صدوره وأصبح بعد أيام قليلة يباع في السوق السوداء. ومن جهة أخرى فقد كانت النفقات التي تتكفلها الدولة زهيدة جداً، نظير عمل ثقافي لا تقدر قيمته بأل. ومع ذلك فقد أشاع أعداء الثقافة الذين تولوا أمورها من أجل القضاء عليها، أن المجلات كسدة، وأن تكاليفها باهظة، وأنها بغيض - المكسب والخسارة - ينبغي أن توقف، راجع: فؤاد زكريا، «المجلات الثقافية والمجتمع المصري المعاصر» في المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة، سلسلة كتاب العربي (3) (الكويت: مجلة العربي 1984)، ص 117.

- أما الشهادة الثانية فللدكتور أحمد أبو زيد الذي ترأس تحرير مجلة «تراث الإنسانية» إذ يؤكد : «هذا التبريد أقل ما يقال فيه أنه لا يطابق الواقع ، خاصة وإن كثيراً من أعداد «تراث الإنسانية» - وهو ما يعني بحدوثها - نفذت تماماً ، ولم يبق منها نسخة واحدة حتى في مخازن الوزارة ذاتها ، والواقع أن هذا التبريد ليس وزارة الثقافة لأنه يعني أنها تنظر الى الثقافة كسلعة تجارية ، يجب أن يكون لها عائد مادي ، وإن تعود على الوزارة بالمكسب ، راجع أحمد أبو زيد ، «تراث الإنسانية» مجلة العربي (الكويت ، فبراير 1985) ، ص 148 .
- (54) أحمد أبو زيد ، المصدر السابق ، ص 148 .
- (55) فؤاد زكريا ، المرجع السابق ، ص 116 - 117 .
- (56) المادة الأولى من قانون رقم 40 لسنة 1977 بنظام الأحزاب السياسية في : - الجريدة الرسمية 2 يوليو 1977 .
- (57) المادة من القانون في : المصدر السابق .
- (58) موسى صبري ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، مرجع سابق ، ص 386 .
- (59) من بيان ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في : - حسن عبد الرزاق ، مصر في 18 و 19 يناير : دراسة سياسية وثائقية ، ط 2 ، (القاهرة مؤسسة شهيد 1985) ، ص 13 .
- (60) المرجع نفسه ، ص 13 .
- (61) عبد الستار الطويلة ، أنور السادات الذي عرفته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1991) ، ص 241 - 216 .
- (62) محمود المراغي ، «الإمتحان الأخير» ، روز اليوسف ، 9 مارس 1992 .
- (63) نبيل زكي ، «صلاح حافظ ، القلم الساحر والكلمات الغالية» الأهالي ، 11 مارس 1992 .
- (64) للمزيد من التفاصيل راجع : أحمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات ، مرجع سابق ، ص 60 - 61 .
- (65) غالي شكري ، مرجع سابق ، ص 402 - 402 .
- (66) المرجع السابق ، ص 403 .
- (67) موسى صبري ، المرجع السابق ، ص 397 .
- (☆) ساهم في ذلك بشكل موثر في تبني الصحف المصرية لسياسة تحريرية تقوم على إعادة صياغة الصورة التي ترسبت في الوجدان الجمعي للمواطنين في مصر حول إسرائيل ، في هذا الصدد ترصد دراسة علمية مهمة ، التغير الذي طرأ على ملامح التصور الصحفي المصري لإسرائيل في الأعوام 1972 و 1974 و 1978 ، وقد سجلت الباحثة «أن التصور الصحفي المصري ، في كل من الأهرام وروز اليوسف ، قد تعرض للتغير في عام 1978 ، واختفت منه جوانب سلبية تتصل بـ (طبيعة إسرائيل وأهدافها وأسلوبها لتحقيق الأهداف ودورها الاقليمي والعالمي والأوضاع والمشاكل الداخلية في إسرائيل - لمزيد من التفاصيل راجع :
- راجية أحمد قنديل ، «صورة إسرائيل في الصحافة المصرية - أعوام 1972 و 1974 و 1978 ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة القاهرة - كلية الاعلام 1981) ، ص 204 - 208 .
- (☆) مدير تحرير صحيفة الجمهورية .
- (67) سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص 627 .
- (68) المصدر نفسه ، ص 627 - 628 .

- (٥٦) هناك نوع آخر من الصحفيين المصريين ، الذين غادروا مؤسساتهم في النصف الثاني من السبعينيات بحثاً عن «فرصة عمل» و«دخل مالي مناسب» لهم ، إمكانية العيش الكريم . وكانوا جزءاً من (مظاهرة عامة) ، سافر فيها المصريون إلى بلاد البترول دولار في الخليج العربي وغيره ، لأسباب اقتصادية بحتة . وبلغت النظر في هذه المظاهرة أنها اكتسبت عمقا وكتافة في الوقت نفسه الذي ازداد فيه التناقض بين النظام المصري والدول العربية التي عارضت سياساته في الحل المنفرد . فلقد خففت الهجرة الكثير من الأعباء التي كان يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكثير مما كان يتطلع إليه الرئيس السادات .
- (69) راجع : اجتماع الرئيس بقيادات الصحافة والاعلام ، الأهرام 24 مايو 1978 .
- (٥٧) حول خطورة «المحاكمات السياسية» للصحفيين وغيرهم ، والانتقادات التي تعرض لها جهاز المدعي العام الاشتراكي ودوره في الحياة السياسية المصرية ، أنظر خبرة هيكمل في سلسلة من المحاورات جرت بينه وبين المدعي العام الاشتراكي الوزير أنور حبيب في إطار التحقيق معه واستغرقت صيف العام 1978 وامتدت لعشر جلسات بدأت في 14 يونيو وانتهت في أول أغسطس 1978 .
- محمد حسنين هيكمل ، «وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي ، ط2 (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 1982) ، ص 7 - 8 ، ص 19 - 22 .
- (70) ليلي عبد المجيد ، مرجع سابق ؛ ص 113 .
- (71) نادية سالم (مشرف) تدفق الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية (القاهر : المركز القومي للبحوث الاجتماعية د.ت) ص 43 .
- (72) الأهالي 2 فبراير 1983 ، سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص 629 .
- (٥٨) لمزيد من التفاصيل راجع : الأهرام 28 مايو 1978 .
- (٥٩) أنظر : «الصحفيون والكتاب والشعراء أمام المدعي العام الاشتراكي» الأهالي 12 يوليو 1978 .
- (73) المصدر السابق .
- (٥٩) يروي سعد الدين إبراهيم موقفاً دالاً يؤكد صحة هذا التفسير ، ففي إحدى المحاورات بينه وبين الرئيس السادات أبلغه الرئيس بالتجاهه إلى اعتقال زعماء المعارضة في مصر ، وقال له سعد الدين إبراهيم أن هذا مما قد يثير حرج أصدقائه في الغرب خاصة وأن الرئيس كارتير قد جعل من قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية أحد محركات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الدول الأخرى ، وعندئذ خاطبه السادات : «...أما حديثك عن الغرب فاني تعجب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لعدة سنوات .. ألا تعرف أن ما يهم الغرب هو مصالحه في المقام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإخراج الاتحاد السوفياتي والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لا تعرف ذلك فكيف تبرر سكوت الغرب عما كان يحدث في إيران أيام الشاه ، وفي كوريا ، وفي باكستان ، والفلبين ؟ ألا تنتهك حقوق الإنسان هناك ، دون أن تسمع احتجاجاً غريباً ؟ أن هذا السكوت هو لأن الغرب له مصالح في هذه البلدان الصديقة له ...!!!» أنظر :
- سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق ، ص 42 - 43 .
- (٥٩) أنظر : الأهرام 6 يوليو 1979 .
- (74) الأهرام : 18 يوليو 1979 .
- (75) الأهرام : 5 يوليو 1979 .
- (76) راجع : لقاء الرئيس برجال الصحافة والاعلام : الأخبار 8 أغسطس 1979 .

- (77) تعدد كلمة جمال حمدي (الصحفي بروز اليوسف) وعضو مجلس النقابة ، أمام الرئيس ، المصدر الرئيسي لهذه الأفكار ، أنظر : المصدر السابق نفسه .
- (٧٨) إشارة الى برقية المجلس في 1972/12/15 الى الرئيس حول ضرورة إلغاء الرقابة .
- (78) المصدر نفسه .
- (79) عادل عيد ، «تطبيع العلاقات وأثره في التشريع المصري ، مجلة الدعوة ، العدد 93 ، يوليو 1981 ، ص28 - 29 في محسن عوض . مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التطبيع (القاهرة : دار المستقبل العربي 1984) ، ص51 - 52 .
- (80) محسن عوض ، المرجع السابق ، ص52 .
- (٧٩) أنظر معالجة نقدية خصبة للقيود التي تحد من حرية التعبير وتحرم القوى المختلفة من حق ملكية الصحف الواردة في نصوص هذا القانون في :
- سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص575 - 603 .
- (81) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص52 - 53 .
- (82) نصوص القرارات بقوانين ، والقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية استناداً الى حقه الدستوري (القاهرة : الهيئة العامة للإستعلامات 1981) . ص12 - 13 .
- (83) المصدر نفسه .